

# واقع الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي

إشكاليات ومؤشرات

آزا حسيب القرداغي







**واقع الحراك الاجتماعي**

**في المجتمع الكوردي**

**إشكاليات ومؤشرات**

**دراسة ميدانية في إقليم كردستان - العراق**







# واقع الحراك الاجتماعي

## في المجتمع الكوردي

### إشكاليات ومؤشرات

دراسة ميدانية في إقليم كردستان - العراق

تأليف

آزا حسيب القرداغي

الطبعة الأولى

2013 م - 1434 هـ

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع  
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2012/5/1822)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر  
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو  
نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

عمان - الأردن

*All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval  
system or transmitted in any form or by any means without prior permission in  
writing of the publisher.*

الطبعة العربية الأولى

2013 م - 1434 هـ



مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - ش. السلط - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان - ش. الملكة رانيا العبد الله - مقابل كلية الزراعة -

مجمع زهدي حصوة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Moj\_pub@hotmail.com

ISBN 978-9957-83-165-3 (ردمك)



## الإهداء

إلى:

الساعين لتحقيق العدالة الإجتماعية وإيجاد  
الفرص المتكافئة للنمو و الرقي والرفاهية في  
كوردستان حر

أهدي هذا الجهد المتواضع

آزا حسيب القرداغي







# المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	15
<b>الباب الأول</b>	
<b>الآطار النظري للدراسة</b>	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم.....	21
المبحث الأول: أبعاد الدراسة.....	21
أولاً: مشكلة الدراسة.....	21
ثانياً: أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية.....	22
ثالثاً: أهداف الدراسة.....	23
رابعاً: مناهج الدراسة.....	25
المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم.....	28
مدخل.....	28
أولاً: الحراك الاجتماعي.....	29
ثانياً: البناء الاجتماعي.....	31
ثالثاً: التدرج الاجتماعي.....	34
رابعاً: الطبقة الاجتماعية.....	37
خامساً: المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق.....	41
الفصل الثاني: الحراك الاجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية.....	45
المبحث الأول: طبيعة الحراك الاجتماعي وطرق قياسه.....	45
المبحث الثاني: أنواع الحراك الاجتماعي.....	53
المبحث الثالث: العوامل التي تؤدي الى الحراك الاجتماعي والعوامل التي تعيقه.....	61
الفصل الثالث: بناء المجتمع الكوردي في إقليم كردستان -العراق وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي.....	71



الموضوع	الصفحة
مدخل.....	71
المبحث الأول: إقليم كردستان العراق.....	72
أولاً: التسمية والحدود.....	72
ثانياً: عدد السكان وتركيبته من حيث الجنس والتوزيع البيئي.....	76
المبحث الثاني: الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي.....	81
أولاً: الحراك الاجتماعي داخل النظم الاجتماعية.....	81
ثانياً: الحراك الاجتماعي في التركيبة الطبقية.....	85
المبحث الثالث: بناء المجتمع الكوردي في إقليم كردستان العراق وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي.....	120
أولاً: المجتمع الكوردي مجتمع مفتوح - مغلق Open-Closed (Society).....	120
ثانياً: المجتمع الكوردي مجتمع إنتقالي (Transitional Society).....	131
المبحث الرابع: تغييرات تنموية في إقليم كردستان وأثرها في الحراك الاجتماعي.....	139
أولاً: مؤشرات إيجابية.....	140
ثانياً: مؤشرات سلبية.....	150

## الباب الثاني

### الإطار الميداني للدراسة

الفصل الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة.....	161
المبحث الأول: فرضيات الدراسة.....	161
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية.....	163
أولاً: مجالات الدراسة (الزمني، المكاني، البشري).....	163
ثانياً: اختيار عينة الدراسة.....	164
ثالثاً: أدوات الدراسة.....	165
رابعاً: الوسائل الإحصائية.....	167



	الفصل الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات
169	استنتاجات والإقتراحات والتوصيات.....
169	المبحث الأول: عرض البيانات وتحليل نتائجها.....
169	أولاً: البيانات العامة عن المبحوثين.....
173	ثانياً: البيانات الخاصة بالدراسة.....
173	(1) البيانات الخاصة بمؤشر المهنة.....
182	(2) البيانات الخاصة بمؤشر الدخل.....
187	(3) البيانات الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة.....
	(4) البيانات الخاصة بمؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين
200	وآبائهم.....
209	المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....
223	المبحث الثالث: الاستنتاجات النظرية والميدانية.....
228	المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات.....
231	مصادر الدراسة.....



## فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	القرى المرحلة في إقليم كوردستان العراق 1975 – 1988.....	74
2	نسبة القرى المهذمة في إقليم كوردستان العراق على أساس المحافظات.....	74
3	عدد سكان الأقليم ونسبته على مستوى المحافظات (أربيل ودهوك والسليمانية) عام 2009.....	77
4	عدد و نسب الذكور والإناث من المجموع العام لسكان الإقليم على أساس كل محافظة- 2009.....	78
5	التركيب السكاني الحضري و الريفي ونسبة التوزيع على أساس المحافظات والإقليم - 2009.....	79
6	انخفاض عدد سكان الريف الكوردستاني ونسبتها (خلال الأعوام 1983-1990).....	80
7	نسب التفاوتات في التركيب الإقتصادي لسكان الإقليم من حيث المقارنة خلال الأعوام 1957-2004.....	116
8	مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي حسب المحافظات.....	119
9	توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الإقتصادي	119
10	الإستثمار في إقليم كوردستان للفترة من 2000- الى 2010 حسب المحافظات ونوع الإستثمار (جنسية المستثمر) ورأس المال المستثمر ب(مليون دولار).....	141
11	عدد المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كوردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010.....	143



12	توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع.....	144
13	عدد العاملين في المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010.....	145
14	التوزيع النسبي للدخل الشهري للفرد على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مع مقارنته مع المحافظات الأخرى في العراق.....	146
15	متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للفرد على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مع مقارنته مع المحافظات الأخرى في العراق.....	147
16	متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للعائلة على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مقارنة مع باقي محافظات العراق.....	148
17	التوزيع النسبي للعوائل في الإقليم وباقي محافظات العراق على أساس مجاميع الدخل الشهري للعائلة.....	149
18	توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي.....	151
19	المقدار الفعلي لرواتب الموظفين ونسبة التصاعد في عامي 2009 و2010 بالمقارنة مع 2008.....	152
20	مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات لعامي 2006-2007.....	154
21	يوضح التوزيع المكاني للمبحوثين.....	169
22	يوضح التوزيع الجنسي للمبحوثين.....	170
23	يوضح التوزيع العمري للمبحوثين.....	171



الرقم	العنوان	الصفحة
24	يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة.....	172
25	يوضح عدد سنوات ممارسة المبحوث لمهنته الحالية.....	173
26	يستفسر عن تغيير المبحوثين لمهنتهم.....	174
27	يستفسر عن عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغيير مهنته....	174
28	يستفسر عن حصول المبحوث على شهادات علمية في اثناء ممارسته العمل.....	175
29	يستفسر عن تأثير تلك الشهادات العلمية في مجمل الوضع المهني للمبحوث.....	176
30	يستفسر عن ممارسة المبحوث مهنة والده أم لا.....	177
31	يبين ترتيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث في تحديد المراتب الإجتماعية.....	178
32	يبين الأسس التي يعتمد عليها المبحوثين في تحديد المرتبة الإجتماعية.....	180
33	يظهر أهم الأسباب التي تؤدي الى الحراك صعوداً في المجتمع الكوردي.....	181
34	يبين الدخل الشهري للمبحوث بالدينار العراقي.....	182
35	يظهر الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 بالدينار العراقي.....	183
36	يبين وجود مصادر الأخرى للدخل غير الراتب.....	184
37	يشير الى نوع المصادر الأخرى للدخل.....	185
38	يظهر صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر أخرى غير راتبه الشهري.....	186
39	يبين نوع السكن الذي يعيش فيه المبحوث.....	187
40	يبين ملكية السكن.....	187
41	يوضح كيفية حصول المبحوث على المسكن الذي يعيش فيه..	188



الرقم	العنوان	الصفحة
42	يوضح منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي (قبل أو بعد عام 2003) .....	188
43	يبين عدد الأجهزة والمعدات المنزلية التي يمتلكها المبحوث أو افراد أسرته مع تحديد فترة الإمتلاك بـ(قبل وبعد عام 2003) .....	189
44	يوضح وجود مكتبة شخصية في المنزل عند المبحوث.....	190
45	يوضح منذ متى يمتلك المبحوث المكتبة في المنزل (قبل أو بعد عام 2003) .....	191
46	يبين فتح المبحوث حساب توفير في البنك.....	191
47	يحدد الفترة التي فتح فيها المبحوث حساباً للتوفير في البنك (قبل أو بعد عام 2003) .....	192
48	يبين اقامة حفلة عيد الميلاد المبحوث أو افراد من عائلته.....	193
49	يحدد الفترة التي بدأ فيها المبحوث بإقامة حفل عيد الميلاد له أو لأفراد آخرين في عائلته (قبل أو بعد عام 2003) .....	193
50	يبين إقامة إقامة حفل رأس السنة الميلادية أو مشاركة المبحوث فيه هو أو افراد آخرين من عائلته.....	194
51	يبين الفترة التي بدأ فيه المبحوث الذي اجاب بـ(نعم) على السؤال السابق هو و افراد آخرين في عائلته بالأحتفال بحلول رأس السنة الميلادية (قبل أو بعد عام 2003) .....	195
52	يبين اهتمام أفراد العينة بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية.....	195
53	يبين مشاركة افراد العينة في ناد أو جمعية أو رابطة للممارسة الأنشطة والهوايات.....	196
54	يوضح الفترة التي كان المبحوث عضو في ناد أو جمعية أو رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات (قبل أو بعد عام 2003) .....	197



الرقم	العنوان	الصفحة
55	يبيّن نوع السفرات وعددها وطبيعتها والتي قام بها المبحوثين (قبل وبعد عام 2003) الى خارج البلد.....	198
56	يبيّن إنتماء أفراد العينة الى عشائر أو قبائل معينة.....	199
57	يبيّن تنفيذ المنتمين الى العشائر للإلتزامات العشائرية.....	200
58	يبيّن المستوى التعليمي لوالد المبحوث.....	200
59	يبيّن مهنة آباء افراد العينة.....	201
60	يبيّن الدخل الشهري لآباء افراد العينة.....	202
61	يبيّن نوع المنزل الذي يسكنه والد المبحوث.....	203
62	يستوضح عدد الأجهزة والأدوات والمعدات التي يمتلكها والد المبحوث.....	204
63	يبيّن عدد المرات التي سافر فيها الوالد الى خارج البلد لوحده أو بجمعية عائلته.....	205
64	يبيّن مشاركة والد المبحوث في ناد أو جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات.....	206
65	يبيّن هل ان والد المبحوث يحتفل بعيد ميلاده هو أو عيد ميلاد افراد عائلته.....	206
66	يستوضح هل ان والد المبحوث يقيم حفل رأس السنة الميلادية أو يشارك فيه مع افراد عائلته.....	207
67	يبيّن مدى اهتمام والد المبحوث بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية.....	208
68	يبيّن هل ان والد المبحوث منتمي الى عشيرة أو قبيلة.....	208
69	يبيّن هل ان والد المبحوث يتخذ الإلتزامات العشائرية.....	209



## المقدمة

الحياة الاجتماعية دائبة الحركة، وتتسم بعوامل التغير. والتغير خاصية لازمت الإنسان منذ أن وجد على هذه البسيطة. وعلى الرغم من أن لكل مجتمع خصوصيات بنائية - ثقافية تتحدد على وفق من طبيعته والمرحلة التاريخية، التي يمر بها، فإنه لا يوجد مجتمع يخلو من التغير وانعكاساته السلبية والإيجابية. فالمجتمعات البشرية وفي خضم عملية التغير الدائب تصاب بالصراع البنائي بين مكوناته وبالتالي تحدث تفاوتات في الأدوار والحقوق والواجبات بالنسبة لأفراده وجماعاته الاجتماعية، تؤول بالنتيجة إلى اللامساواة من حيث الأمتلاك لمصادر الثروة والقوة، وهي لا تتوزع توزيعاً متساوياً أو عادلاً بين الأفراد أو بين الجماعات، وبسببه تنشأ ظاهرة اجتماعية تاريخية، مارست على الإنسان وما زالت تمارس تأثيراتها في مختلف جوانب حياته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ومنها ظاهرة (التفاوت الاجتماعي Social Inequality)، التي تعبر عن تمايز الناس وتفاضلهم من حيث الخصائص الفيزيائية، واختلافهم وعدم تساويهم من حيث أوضاعهم الاجتماعية، وفرص الحياة المتاحة أمامهم، والتي اوجدت في صور شتى عبر التاريخ، وبحسب المجتمعات ومع اول تشكيلة اجتماعية - إقتصادية تقوم على الملكية، حتى وصلت إلى أشد صورها، واعقد تركيباتها في المجتمعات المعاصرة، لتتجسد في وجود الناس أفراداً وجماعات في (طبقات اجتماعية Social Classes) واتخذت تاريخياً شكلاً هرمياً متدرجاً أصطلح عليه بـ (التدرج الاجتماعي Social Stratification).

ان مفهوم التدرج الاجتماعي يستخدم عادة عند دراسة أسس اللامساواة الاجتماعي، التي تظهر نتيجة للعمليات والعلاقات الاجتماعية. فهو من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي تعتمد على العديد من العوامل، التي تختلف من مجتمع لآخر، لكنها وعلى الرغم من أنها تصنف الناس على رتب غير متساوية في البناء الاجتماعي من خلال الامتيازات والقوة الإقتصادية، فإنها تعد بمثابة عملية دينامية تسمح بمزيد من التغيرات في تكوين المجتمعات، وكذلك في الخصائص العامة للمستويات والدرجات المتباينة، تعمل داخل البناء الاجتماعي للمجتمع وتلقي



الضوء على ما يحدث في البناء الاجتماعي وتساهم في تحديد طبيعة هذا البناء ومدى استقراره، وديناميته والمرحلة التطويرية والتنموية، التي يمر بها. لذا نرى نظاماً اجتماعية تأصلت لها، فرسخت التفاوت بنسب اختلفت بحسب خصوصية كل مجتمع ونظامه التراتبي والمرحلة التاريخية، التي يمر بها. لقد تمثلت هذه الأنظمة في (النظام الطبقي المغلق Closed Class System) و(النظام الطبقي المفتوح Open Class System) إذ يشير النظام الطبقي المغلق إلى أن المكانة الاجتماعية Social Status والحقوق والواجبات تكون فيه موروثة بالمولد، وبالتالي فالمجتمع لا يسمح بانتقال الأفراد وتحركهم داخل البناء التدرجي إلا على أساس ما أعطي لهم من درجة، ومنزلة أو مكانة اجتماعية. أما النظام الطبقي المفتوح فهو يشير إلى توزيع الناس على الطبقات وبالتالي التفاوت الاجتماعي غير موروثة، وإنما هو نتاج لامساواة اجتماعي، تتداخل عدة عوامل أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية في تكوينه وتحديد درجاته الهرمية، من الممكن الانتقال إلى درجات أعلى أو الهبوط إلى درجات أدنى. وبالتالي فإن حيازة المكانة الاجتماعية تكون مؤسسة على الجدارة والاستحقاق والجهد الفردي.

هذه الأوضاع ترتبط بظاهرة اجتماعية تسود معظم المجتمعات المعاصرة ذات النظام الطبقي المفتوح، الذي يشير إلى انتقال الأفراد أو الجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء التدرجي يطلق عليها (الحراك الاجتماعي Social Mobility). يتخذ هذا الانتقال إتجاهين: أولهما (حراك أفقي Horizontal Mobility)، وثانيهما (حراك عمودي Vertical Mobility). وقد يكون هذا الانتقال من أدنى إلى أعلى يطلق عليه (الحراك الصاعد Upward Mobility) أو يكون هذا الانتقال من أعلى إلى أدنى يطلق عليه (الحراك الهابط Downward Mobility) ونشير هنا إلى أن درجة الحراك الاجتماعي وإتجاهاته تتوقف على طبيعة النظام التدرجي السائد في المجتمع، ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي وإفتتاحه السياسي والثقافي، فثمة عوامل متعددة تلعب دورها في أحداث الحراك الاجتماعي وتوجيهه، أهمها: مدى تمسك المجتمع بالقيم الاجتماعية، التي ترسخ التفاوت وتؤكد المكانات الاجتماعية، ثم المرحلة التي تمر بها المجتمع من حيث تطور الوعي الاجتماعي، والأيمان بالعدالة، وتكافؤ الفرص، وبحقوق الإنسان قيمة إنسانية أصيلة، إلى جانب الأيدولوجيا السياسية، أو نوع النظام السياسي،



وتطور التكنولوجيا، والتعليم، والهجرة، والتقدير الاجتماعي للوظيفة، والعوامل الشخصية... الخ.

عليه، فإن هذه الدراسة<sup>(\*)</sup> تركز اهتمامها على الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، وتحاول أن تتعرف على حقيقة وجودها، طبيعتها، أشكالها، إستناداً إلى المؤشرات التي تؤكدتها وهي: (المهنة والدخل وأسلوب الحياة)، إضافة إلى التباينات التراتبية بين المبحوثين وأبائهم من خلال المؤشرات الثلاثة سابقة الذكر. تأخذ الدراسة المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق بمحافظاته الثلاثة (أربيل والسليمانية ودهوك) مجتمع البحث، خلال الأعوام 2003 إلى 2010.

كما ان هذه الدراسة تثير تساؤلات فرعية تشمل: طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع الكوردي في الوقت الحالي، إضافة إلى طبيعة المجتمع الكوردي من حيث حالته الطبقية المفتوحة والمغلقة. إذ تعمل الدراسة على إثبات وجود الحراك بحسب المؤشرات الثلاثة السابقة، مع عدم وجود الحراك داخل النظام التراتبي عند طوائف دينية معينة كـ (الأيزيدية) و (الكاكائية) التي لاتزال قائمة كجماعات إجتماعية مغلقة، لها نسق تراتبي خاص لا يمكن للفرد المنتمي لها أن يتسلق سلمها إلى الأعلى مهما كان متعلماً وحاصلاً على شهادات علمية، او وظائف، ومراكز مسؤولية في مؤسسات الدولة، او مواقع إجتماعية - إقتصادية... الخ.

تشمل الدراسة على بابين: نظري وميداني. الباب الاول خصص للإطار النظري يتكون من ثلاثة فصول. أما الفصل الاول فقد تم تخصيصه لبيان مشكلة الدراسة، وأهميتها النظرية والتطبيقية، وأهداف الدراسة ومناهجها. ومن ثم خصص مبحث لتحديد المفاهيم العلمية للدراسة، حيث تم التطرق إلى خمسة مفاهيم أساسية تتعلق بالدراسة وهي: (الحراك الاجتماعي، البناء الاجتماعي، التدرج الاجتماعي، الطبقة الاجتماعية، المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق).

(\*) أصل هذه الدراسة، رسالة تقدم بها الكاتب كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الاجتماع إلى كلية الآداب، قسم علم الاجتماع في جامعة صلاح الدين في أربيل، وأشرف عليها الدكتور سليم بطرس الياس.



أما الفصل الثاني فكرس لدراسة الحراك الإجتماعي كونه ظاهرة إجتماعية من حيث طبيعة الحراك الإجتماعي وطرق قياسه، أشكاله وأنواعه، العوامل التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي، والعوامل التي تعيقه.

بينما خصص الفصل الثالث لدراسة بناء المجتمع الكوردي وطبيعته الإجتماعية وأثرها في الحراك الإجتماعي من خلال التعرف على إقليم كردستان- العراق وحدوده وعدد سكانه وتركيبه هذا السكان من حيث الجنس والتوزيع البيئي. ومن ثم من خلال مقاربات سوسيولوجية تبين الحراك الإجتماعي داخل النظم الإجتماعية، وفي التركيبة الطبقية. ومن ثم بيان طبيعة المجتمع الكوردي من حيث كونه مجتمعاً مفتوحاً- مغلقاً (Open-Closed Society) في آن واحد. كما إنه يتصف بأنه مجتمع إنتقالي (Transitional Society). تقف الدراسة بعد ذلك عند مؤشرات إيجابية وأخرى سلبية لنتائج تغيرات تنموية إنتقالية في إقليم كردستان، وأثرها في الحراك الإجتماعي.

أما الباب الثاني للدراسة مخصص للجانب الميداني، ويتكون من الفصلين الرابع والخامس. فالفصل الرابع يتضمن، مجالات الدراسة (الزمني، المكاني، البشري)، عينة الدراسة والأدوات، التي أستخدمت فيها من مقابلة، وإستمارة إستبيان، وتحليل البيانات الجاهزة. إضافة إلى فرضيات الدراسة والوسائل الإحصائية المستخدمة فيها.

أما الفصل الخامس، فقد خصص لعرض البيانات، وتحليل نتائجها، وإختبار الفرضيات، والإستنتاجات والإقتراحات والتوصيات. تم عرض، وتحليل البيانات العامة عن المبحوثين والبيانات الخاصة بالدراسة، من خلال المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة) ومؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين وأبائهم من خلال تلك المؤشرات. وفي ضوء التحليلات، تم التوصل إلى إستنتاجات بخصوص ظاهرة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي. كما تم من خلالها مناقشة فرضيات الدراسة ووضع مقترحات وتوصيات محددة.



# الباب الأول

## الإطار النظري للدراسة

### ❖ الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم

- المبحث الأول: أبعاد الدراسة
- المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم

### ❖ الفصل الثاني: الحراك الاجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية

- المبحث الأول: طبيعة الحراك الاجتماعي وطرق قياسه
- المبحث الثاني: أنواع الحراك الاجتماعي
- المبحث الثالث: العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي والتي تعيقه.

### ❖ الفصل الثالث: بناء المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي

- المبحث الأول: إقليم كردستان - العراق.
- المبحث الثاني: الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي.
- المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الكوردي وأثرها في الحراك الاجتماعي.
- المبحث الرابع: تغيرات تنموية في إقليم كردستان وأثرها في الحراك الاجتماعي.







## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم

#### المبحث الأول: أبعاد الدراسة

##### أولاً: مشكلة الدراسة

على الرغم من أن ظاهرة الحراك الإجتماعي ظاهرة تشمل المجتمعات البشرية كلها، وفي كل زمان ومكان، فإن اتجاهات الحراك، ودرجاته وطبيعته ومدى قبوله من قبل المجتمع، وتأثيراته في مكونات بناء المجتمع، فإنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى. ويتأثر بخصوصيات تراتبية وثقافية لكل مجتمع، ويؤثر في القيم الاجتماعية السائدة، ومعايير المجتمع لقياس المكائات، والأدوار الاجتماعية، بحسب اتجاهه ودرجة سرعته، واتساع أو ضيق نطاق حدوثه في المجتمع.

يتسم المجتمع الكوردي مثله مثل أي مجتمع آخر بميزة الحراك الإجتماعي. وإن الظروف السياسية والإقتصادية التي مر بها كان لها الأثر الكبير في درجة هذه الظاهرة واتجاهاتها. حيث اتسمت في بعض المراحل ببطء كبير ونطاق ضيق، وبسرعة أكبر وفي نطاق أوسع في مراحل أخرى. فالمرحلة ما بعد الإنتفاضة الشعبية عام 1991 وسحب سلطة البعث لتؤسسات الدولة، ودوائرها من ثلاث محافظات (أربيل والسليمانية ودهوك) المعروفة حالياً بـ (إقليم كردستان) وأخذ الجبهة الكردستانية زمام الأمور، وإدارة تلك المحافظات عن طريق سلطة الأمر الواقع، ومن ثم انتخاب أول برلمان، وتشكيل حكومة إقليم كردستان، شكلت هذه التحولات بمجموعها أرضية إجتماعية وسياسية وإقتصادية، لبروز العوامل التي تؤدي إلى حراك إجتماعي عمودي وأفقي بدرجة أسرع من ذي قبل، وفي نطاق إجتماعي أوسع. ثم جاء سقوط سلطة حزب البعث عام 2003 ليشكل مرحلة جديدة ومنعطف كبير في أطوائه معطيات جديدة ومؤثرة في مجمل الحياة الاجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، أدت إلى تفعيل عوامل عديدة أثرت وتؤثر لحد



الساعة في عملية الحراك الاجتماعي على نطاق اجتماعي اوسع وأشمل وفي اتجاهات عدة، وبسرعة فائقة ترتبت عليها نتائج إيجابية وأخرى سلبية في حياة الأفراد، والجماعات من حيث حراكهم صعوداً، أو نزولاً على سلم التراتبية الاجتماعية.

هذه الظواهر وغيرها من ظواهر ومؤشرات وما تعرض له المجتمع الكوردي من ظروف طوال سنوات بين 2003 إلى 2010 تركت بصماتها على مجمل البنية الاجتماعية، فكان لابد ان تتأثر عملية حراك الأفراد والجماعات الاجتماعية بها وفيها. لذا وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة تتسم بإشكاليات متنوعة، تستحق الدراسة، والبحث في وجودها، وحدوثها، وطبيعتها، وأسبابها، واتجاهاتها، وانعكاساتها الإيجابية والسلبية، وطرق قياسها من خلال تغيرات كمية وأخرى نوعية ضمن مؤشرات ثلاثة هي (الدخل، المهنة وأسلوب الحياة).

### ثانياً: أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية

المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق، مجتمع لم يحظ بالدراسة العلمية بالدرجة التي يمكننا أن نقول بأنه غداً مجتمعاً مدروساً يمكن التعرف عليه في حدودها الدنيا، وأن المكتبة العلمية الاجتماعية باتت تمتلك من البحوث والدراسات، التي يمكن أن تُستند إليها كونها مراجع ومصادر من قبل الباحثين والدارسين لهذا المجتمع. لذا فإن أية دراسة لهذا المجتمع هي بحد ذاتها مسألة ذات أهمية بالغة والتي يجب أن تدعم من قبل الجهات العلمية والحكومية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تدرس ولأول مرة - بحد علمنا - ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، وبيان حقيقة وجوده، طبيعته، أنواعه وأشكاله، نظمته وطرق قياسه، إلى جانب العوامل المؤثرة فيه والنتائج المترتبة عليه ايجاباً وسلباً من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي (الدخل والمهنة وأسلوب الحياة). ومن خلال عمل سوسيولوجي ميداني ينشد فيه تحقيق فوائد علمية



وعملية تطبيقية في آن واحد، أذ يمكننا من خلال ذلك فهم طبيعة المجتمع الكوردي من حيث الترتيب الاجتماعي، والوحدات التي تتكون منها بناؤه الاجتماعي، والحراك الذي يحدث في ثناياه وبالتالي يؤدي إلى تغيرات بنائية وظيفية تراكمية تنشأ منها تغيرات جذرية نحو مجتمع مفتوح متطور مستقبلاً.

تنتهي هذه الدراسة إلى فروع عدة من علم الاجتماع وبالأخص علم اجتماع المعرفة، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع السياسي، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. لذا تعد هذه الدراسة بمثابة محاولة لتقديم تفسير علمي موضوعي للحراك الاجتماعي، من واقع المجتمع الكوردي المتسم بأبعاد اجتماعية، سياسية، اقتصادية وثقافية متعددة. وفتح المجال أمام الآخرين لدراسة جوانب أخرى من الموضوع من خلال مقترحات الدراسة، وسد الثغرات التي لم تستطع الدراسة الحالية أن توفيقها حقها من الدراسة والبحث.

أما عملياً فإن ما يميز هذه الدراسة أنها تنطلق من الواقع، وتجري على المجتمع الكوردي، كما أنها تدرس في إطار المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع، والذي جاء نتيجة تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية منذ انتهاء مرحلة النظام السياسي الاستبدادي في 2003، شملت العراق عامة وإقليم كردستان خاصة. وبالتالي فإن النتائج التي تتوصل إليها الدراسة، ومجموعة التوصيات التطبيقية بشأن دور العوامل المختلفة في عملية الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، سوف تمكن صانع القرار السياسي والمخطط الاجتماعي - التنموي والهيئات التنفيذية من الاستفادة منها في عملية التخطيط والتنمية المستقبلية.

### ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الحراك الاجتماعي للأفراد، وارتقائهم على السلم الاجتماعي في المجتمع الكوردي في ضوء ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة



والدخل وأسلوب الحياة). كذلك تهدف إلى التعرف على اتجاه هذا الحراك بين الأجيال من خلال المقارنة بين المبحوثين، وأبائهم من حيث تلك المؤشرات لبيان التباينات بينهم. كما تهدف إلى بيان طبيعة المجتمع الكوردي من حيث انفتاحه وانغلاقه كونه مجتمعاً إنتقالياً، ومتعدد الطوائف والتكوينات الاجتماعية، وتأثير هذه الخارطة الاجتماعية في الحراك الاجتماعي.

تعمل هذه الدراسة على الوصول إلى تلك الأهداف من خلال الإجابة على تساؤلات نظرية وتطبيقية محددة هي:

1. ماهو الحراك الاجتماعي؟ وماهي طبيعته، اتجاهاته، العوامل التي تؤدي اليه، العوامل التي تعيقه، وكيف يمكن قياسه؟
2. ماهي طبيعة المجتمع الكوردي من حيث إنفتاحه وإنغلاقه، وأثرها على حراك أفراد وجماعاته داخل البناء الاجتماعي؟
3. ماهي طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع الكوردي وأهم التغييرات التي حصلت خلال أعوام 2003 إلى 2010 وأثرها في حجم وسعة واتجاهات الحراك الاجتماعي؟
4. ماهي طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي للأفراد وإرتقائهم أو هبوطهم على السلم الاجتماعي في المجتمع الكوردي في ضوء ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة)؟
5. ماهي طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي بين الأجيال من خلال مقارنة المبحوثين بأبائهم في ضوء المؤشرات الثلاث؟



## رابعاً: مناهج الدراسة

لم يعد البحث عن المعرفة عملية عشوائية... وإنما أصبح (أسلوباً خاضعاً لقواعد علمية، تحكمه أسس موضوعية)<sup>(1)</sup>، معتمدة في ذلك على مناهج توظف في ضوء طبيعة كل دراسة أو بحث. ذلك لأن طبيعة الظاهرة والمشكلة المدروسة هي التي تفرض على الباحث تحديد المنهج الذي يتعين عليه اختياره. ويقصد بالمنهج الطرائق، والأساليب، التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية تحليل البيانات واكتساب المعرفة<sup>(2)</sup>.

ونظراً لطبيعة هذه الدراسة ولما تتطلبه من تجميع بيانات، ومعطيات من الواقع، فإنها تصنف ضمن الدراسات الوصفية والتحليلية التي تستهدف (تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها، وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها. وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها)<sup>(3)</sup>. أما من حيث المنهج، فقد اعتمد الباحث على (المنهج التكاملي، أي على مجموعة متكاملة من المناهج، طالما كان لإستخدامها ضرورة تقتضيها الدراسة)<sup>(4)</sup>. إضافة إلى الأسلوب الإحصائي. ويمكن عرض هذه المناهج والأساليب على النحو التالي:

### 1) منهج المسح الميداني:

وهو أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الاجتماعية، كونه (محاولة منظمة للحصول على معلومات، عن طريق إستخدام إستمارة الإستبيان أو

(1) غرابية، فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2002، ص3، ص9

(2) خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، مناهج وأساليب البحث السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002، ص64

(3) حسن، عبدالباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1975، ص181

(4) جدور، محمد سالم غلي، أثر التعليم في الحراك الاجتماعي بالمجتمع الليبي، أطروحة دكتورا، منشورة في عدة مواقع الكترونية، ص230



المقابلات... وهو لا يكتفي بمجرد الوصف فقط بل التفسير أيضاً<sup>(1)</sup>. وظف الباحث هذا المنهج للتعرف على أشكاليات ومؤشرات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، من حيث ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة).

## (2) المنهج الوصفي:

هو المنهج الذي يهدف إلى (وصف دقيق ومفصل لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية)<sup>(2)</sup>. وأساليب العمل العلمي في هذا المنهج هي (تجميع البيانات والمعلومات، ثم مقارنتها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها)<sup>(3)</sup>. مستخدمة في ذلك أدوات البحث الميداني مثل الإستمارة الإستبائية، ومقابلة المبحوثين، والملاحظة العلمية.

## (3) المنهج المقارن:

يتناول هذا المنهج تحديد أوجه الشبه، والاختلاف، بين الأجزاء المكونة للظاهرة نفسها، أو بين عدة ظواهر اجتماعية، وتستوجب عملية المقارنة من الباحث، أن يقرب وجود علاقة بين متغيرين، أو أكثر موضع الدراسة، وهي علاقة قد تكون سلبية أو موجبة، قوية أو ضعيفة<sup>(4)</sup>.

أعتمدت هذه الدراسة، على المنهج المقارن، لأجل مقارنة مؤشرات الدخل والمهنة وأسلوب حياة المبحوثين للفترة من 2003 إلى 2010 في إقليم كوردستان - العراق. كما وظف هذا المنهج لعقد مقارنات بين المبحوثين وآبائهم على خلفية الحراك الإجتماعي بين الأجيال.

(1) غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص169.

(2) رجاء وحيد دويرى، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق، 2000، ص183.

(3) بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص235.

(4) خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، المصدر السابق، ص104.



#### (4) المنهج التاريخي:

يجري اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة على اعتبار أن (الظواهر والأحداث متشابكة ودينامية، وأن ظواهر الحاضر ما هي إلا محصلة لظواهر وأحداث الماضي، ممهدة لظواهر وأحداث المستقبل. لذلك فإن فهم الظواهر يتطلب التنقيب عنها في أحداث الماضي، بحثاً عن العوامل، والقوى التي أسهمت في تشكيلها على هذا النحو الحاضر)<sup>(1)</sup>.

اعتمد المنهج التاريخي بالمفهوم الاجتماعي في الفصل الثالث من الباب الأول بغية معرفة كل القوى الاجتماعية، التي كانت ولا تزال لها تأثير في خلق التراتبية الاجتماعية وتقسيم المجتمع على درجات وطبقات اجتماعية تؤثر إيجاباً أو سلباً في حراك الأفراد والجماعات عمودياً وأفقياً. كما لها الأثر الفعال في تشكيل مجتمع مغلق، وآخر مفتوح في نظام طبقي، يسود المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق.

---

(1) جلي، علي عبدالرزاق، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية،

1999، ص 109



## المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم

مدخل:

لتحديد المفاهيم الأساسية في (الحراك الاجتماعي) لابد من الولوج إلى جوهر الظاهرة الذي يكمن في (التغير الاجتماعي) كونه (حقيقة اجتماعية)<sup>(1)</sup>، يعكس (حركية الأفراد وحيوية تجمعاتهم وتنامي نتائجاتهم وتعارك مصالحهم وتصارع طاقاتهم)<sup>(2)</sup>، ويعني ضمناً التغيرات التي (تحدث للبناء الاجتماعي والثقافة معاً)<sup>(3)</sup>، كما يشير إلى (ما يطرأ على الأشكال الثقافية والعلاقات الاجتماعية في مجتمع معين خلال فترة محددة من الزمن)<sup>(4)</sup> يصيب البناء الاجتماعي Social Structure أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء محدداً بالزمن ولكنه في الوقت نفسه يتصف بالديمومة والاستمرارية. فـ (كل تحول Transformation في البناء الاجتماعي - يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال. لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها)<sup>(5)</sup> هو تغيير اجتماعي. ولا وجود لتغيير اجتماعي إلا (في بناء المجتمع أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي. وعندما يحل هذا التغير في المجتمع نرى أفرادهم يمارسون مراكز وأدواراً اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة انصرمت من الزمن)<sup>(6)</sup>. عليه فإن المدخل لتعريف الحراك الاجتماعي إنما هو التغير الاجتماعي لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغير المستمر على الدوام، فكل يوم من حياتنا يوم جديد، وكل لحظة تمثل حدثاً مستجداً في العمر. وعلى حد تعبير

(1) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 5

(2) العمر، معن خليل، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 13

(3) إيفانز برتشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة أحمد أبو زيد، الإسكندرية، 1975، ص 27

(4) علي، حيدر إبراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص 25

(5) النقس، محمد عبد المولى، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2005، ص 17

(6) النكلوي، أحمد، التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط 1، 1968، ص 8



الفيلسوف اليوناني القديم (هرقليطس Heraditus) فإن المرء لا يستحم في النهر الواحد مرتين، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه مثلما يتغير الشخص فور إحساسه أو ملامسته لماء النهر. ولتحديد مفهوم أي تغير يستلزم التعرف على التبدل الذي يطرأ على البنية الكامنة وراء الظاهرة أو حدث أو وضع ما خلال فترة زمنية. وفيما يخص المجتمعات البشرية فإن علينا أن نستقصي درجة التعديل التي تحدث في (المؤسسات الأساسية) في مدة زمنية محددة<sup>(1)</sup>. هذا الفهم الأساسي للتغير الاجتماعي يساعدنا على تلافي أي غموض في فهم جوهر المفاهيم جميعها، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة وفحواها، وهذه المفاهيم هي:

### أولاً: الحراك الاجتماعي (Social Mobility)

الحركة في اللغة تعني انتقال الجسم من مكان إلى آخر، أو انتقال أجزائه<sup>(2)</sup>. جاء في (معجم الصحاح) بأن الحراك الاجتماعي إنما هو: قابلية المجتمع للتحرك والتغير باستمرار فيتغير أفقياً وعمودياً في أفراد وطبقاته وصلة بعضهم ببعض<sup>(3)</sup>. فالحراك الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه (المظهر الخارجي لعملية التغير)<sup>(4)</sup>. فإنه بمعناه الواسع، يعني تغيراً في الأوضاع الاجتماعية للأفراد والأسر والجماعات، وتحركها إلى أعلى أو إلى أسفل الهرم الاجتماعي. يعرفه (بتروم سوروكين Pitrim Sorokin 1889-1959) بأنه: (تحول فرد أو موضوع اجتماعي أو قيمة - بعبارة أعم شيء خلقه وشكله نشاط الإنسان - من وضع اجتماعي إلى وضع آخر)<sup>(5)</sup>.

(1) غدنز، انتوني، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، بيروت، ط4، بلا تاريخ للطبع، ص105

(2) مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة العلمية، طهران، ج1، بلا تاريخ للطبع، ص168

(3) العلايلي، عبدالله، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الأول، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص256

(4) عبد الباقي، زيدان، ركائز علم الاجتماع، بدون دار للنشر، بدون سنة النشر، ص282

(5) [http://books.google.com/P.Sorokin.Social Mobility, p.133](http://books.google.com/P.Sorokin.Social%20Mobility,p.133)



ويعرفه (سيمور ليبست S.M.Lipset) و(رينهارد بندكس R.Bendix) بأنه: العملية التي يتحول الأفراد من خلالها من وضع إلى آخر في أوضاع المجتمع تلك الأوضاع التي تكون لها قيم محددة في التسلسل الهرمي، وتلقى القبول والرضى العام من أفراد المجتمع<sup>(1)</sup>.

من ناحيتها تشير موسوعة علم الاجتماع إلى أن الحراك الاجتماعي يعني: حركة الأفراد والأسر والجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر، ولذلك فإن نظرية الحراك الاجتماعي تحاول تفسير التكرارات التي منها تحدث الحركات<sup>(2)</sup>.

وفي الوقت الذي تؤكد التعاريف السابقة على متغير واحد هو (الوضع الاجتماعي Social Status) فإن قاموس علم الاجتماع المصور (Illustrated Dictionary Of Sociology) يضيف متغير آخر وهو (الطبقة الاجتماعية Social Class) إلى التعريف ليصبح كالآتي: (حركة الأفراد) حراك الفرد) أو الجماعة (الحراك الجماعي) من طبقة معينة أو وضع معين إلى آخر<sup>(3)</sup>.

إن التأكيد على (التغير Change) و(الطبقة الاجتماعية Social Class) و(الوضع الاجتماعي Social Status) وانتقال الأفراد، أو الجماعات، بين هذه الأنظمة الاجتماعية منتقلين معهم القيم والسمات الثقافية، هو القاسم المشترك، الذي تجمع عليه التعاريف المختلفة، وكان الحراك بمثابة (المظهر الدينامي للتدرج الطبقي)<sup>(4)</sup>. ومن هذا المنظور فإن (سعفان) في تعريفه للحراك الاجتماعي يؤكد مجمل هذه المفاهيم، ولكن يضيف إليها عملية الانقلاب الطبقي، حيث أن الحراك الاجتماعي يتمثل في: (أشكال الانقلاب في الطبقات الاجتماعية

(1) <http://books.google.com/> S.M.Lipset, R.Bendix. Social Mobility in Industrial Society, pp. 1—2

(2) <http://www.springerlink.com/> David L.Sills (ed.). International Encyclopedia of the Social Sciences. Vol.14, p.429.

(3) Lawman, Niomi, Illustrated Dictionary Of Sociology, LOTUS PRESS, FP 2004, New Delhi, p166

(4) الخشاب، مصطفى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965، ص 394



والسلم الاجتماعي<sup>(1)</sup>. هذا التعريف هو الأقرب إلى فهم (كارل ماركس Karl Marx 1818-1883) للحراك الاجتماعي لأنه يرى فيه عملية فردية ينتقل خلاله الفرد من موقع اجتماعي إلى آخر أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى. وهذا الانتقال إنما هو وهم من صناعة الطبقة المهيمنة. فالحراك الاجتماعي الحقيقي هو حراك ثوري للطبقة العاملة من موقعها الاجتماعي إلى موقع السلطة وملكية وسائل الإنتاج، فالثورة هي حراك اجتماعي بامتياز<sup>(2)</sup>.

ارتباطاً بموضوع هذه الدراسة حول ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، وبعد استقراء جميع التعاريف السابقة حدد التعريف الإجرائي للحراك الاجتماعي بما يتلاءم وأهداف الدراسة في الآتي: الحراك الاجتماعي هو كل تغير في وضعية ما داخل التدرج الاجتماعي، الذي يرتب الأفراد في المجتمع الكوردي بصورة متباينة على وفق من مقاييس الدور والمكانة، ذلك التغير الذي يتعرض له الأفراد والجماعات الاجتماعية في الوضع الاجتماعي، أو الوضع الطبقي، والثقافة والاقتصادي، وبخاصة في المهنة، والدخل، وأسلوب الحياة. هذا التغير يحصل نتيجة عوامل متعددة ومتنوعة، وبشكل مستمر ودون توقف، وبايقاعات مختلفة حسب الزمان والمكان، يعكس المظهر الدينامي للتدرج الطبقي، وذلك في إطار النظم الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي مشيراً إلى الدرجة التي يسمح بها المجتمع، أو يشجع، أو يجبر أفراداً على تغيير مكانتهم ودورهم الاجتماعي وأسلوب حياتهم إيجابياً أو سلبياً ارتباطاً بالقيم المرفقة له والنتيجة عنه.

## ثانياً: البناء الاجتماعي (Social Structure)

عندما ذكر (تشارلي مونتسكيو Charles Montesquieu 1689-1755) في كتابه (روح القوانين)، بأن (كل مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف وحدة

(1) سفان، حسن شحاتة، اسس علم الاجتماع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957، ص 183-184

(2) جيرار بن سوسان، وجورج لايبكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر ودار

الفارابي، ط1، 2003، ص 845-846



متناسكة منسجمة رغم ما بينها من تفاوت واختلاف، وأن ثمة علاقات تساند واعتماد متبادلين بين هذه المظاهر المختلفة). فإنه بذلك يكون قد أرسى أول حجر لتعريف البناء الاجتماعي، وهو مضمون هذا المفهوم كما يستخدم الآن. غير أن المفهوم العلمي للبناء الاجتماعي ظهر في كتابات العالم البريطاني (هربرت سبنسر 1820-1903) وبخاصة في مجال تشبيهه المجتمع بالكائن العضوي، وإعتباره جزءاً من النظام الطبيعي للكون، ويدخل في تركيبته، لذا يمكن تصويره بناءً له كيان متماسك (فأفراد المجتمع يعيشون في نفس الأطوار من النظم القانونية والسياسية والاقتصادية)<sup>(1)</sup> حسب قول عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركهايم 1858-1917). مما يعني أن البناء الاجتماعي إنما هو هيكل المواقع الاجتماعية المتسلسلة والمتراصة، الذي تقوم عليه هيئات المجتمع، ويشكل (مركب من جماعات ونظم أساسية تشكل المجتمعات)<sup>(2)</sup>. تكمن أهمية هذا التعريف في أنه يؤكد الصلة بين النظم الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية، أي العلاقة المتداخلة بين المراكز والأدوار الاجتماعية، يُمكننا من دراسة البناء الاجتماعي في ضوء التركيبات النظامية، والعلاقات الاجتماعية معاً<sup>(3)</sup>. وذلك من خلال دراسة نسيج القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل، والذي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة والفكر، في هذه الحالة، يدل مفهوم البناء الاجتماعي بصورة ضمنية على (مجموع العناصر لنظام اجتماعي معين)<sup>(4)</sup>. على حد تعبير (كارل مانهايم 1893-1947). ومن هذا المنظور فإن الأمر يتعلق بالعناصر المادية يشار إليها بغموض بعبارة (القوى الاجتماعية). التي تشارك من خلال التفكير والعمل في إطار بيئة اجتماعية وظروف معينة، في عملية مستمرة من الهدم وإعادة بناء البناء الاجتماعي. يُذكرنا هذا الاستعمال بالتأكيد بالتمييز الماركسي الشهير بين البنية التحتية والبنية الفوقية. حيث أن (ماركس) يفسر المجتمع من خلال العلاقات الاجتماعية، ومفهوم العلاقات الاجتماعية هو

(1) أبو زيد، أحمد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، المفاهيم، المكتب الجامعي الحديث، 1987 ص 10-11

(2) قلو، صبحي محمد، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 122

(3) سليم الغزوي، فهمي وآخرون، المنخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2004، ص 255-258

(4) ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة الدكتور سليم حداد. المؤسسة الجامعية

للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2007. ص 100.



علاقات إنتاج أي علاقات الإنتاج الإجتماعية التي (تتغير وتتحوّل مع تغير وسائل الإنتاج المادية وتطورها، مع تغير القوى المنتجة وتطورها. وعلاقات الإنتاج تشكل بمجموعها ما يسمى بالعلاقات الإجتماعية، المجتمع)<sup>(1)</sup>. فالمجتمع بهذا المعنى ليس له بنية واحدة تشكل هيكله، وإنما هناك بنيتان تحتية وأخرى فوقية. فـ(البناء التحتي infra-structure) هي القاعدة المادية للمجتمع، هذه القاعدة التي تتكون من العوامل الإقتصادية والمعيشية التي من شأنها أن تشبع حاجات المجتمع الأساسية كال حاجة إلى السكن والغذاء والملابس.... الخ. أما (البناء الفوقي super structure) الذي يطلق عليه أيضاً بالوعي الإجتماعي (consciousness) فإنه يتجسد في الأفكار، والمعتقدات، والمثل، والقيم، والمقاييس، والفلسفة، والدين، والسياسة، والمنطق، والأخلاق، والمعرفة... الخ. ويعتقد (ماركس) ومعه عدد من علماء الاجتماع، بأن البناء الإجتماعي التحتي، أو الواقع الإجتماعي (الظروف الإقتصادية والإجتماعية) هي التي تحدد شكلية البناء الإجتماعي الفوقي، وتعين سماته، وخصائصه الرئيسية، أي تحدد الوعي الإجتماعي للإنسان والمجتمع. وإذا ما تغيرت القاعدة أو البناء التحتي للمجتمع من شكل إلى آخر، فإن البناء الفوقي لابد أن يتغير وفق التغير الذي طرأ على العوامل المادية والإقتصادية<sup>(2)</sup>. أما (مانهايم) فإنه يعتقد بأن العوامل الإجتماعية المؤثرة لا تكمن في الحقيقة الإقتصادية فحسب بل أيضاً في المنزلة الإجتماعية للجماعات، وفي المهن، والأعمال التي تزاوئها، وفي الثقافة، والتربية التي تحملها<sup>(3)</sup>. والتي إذا تحركت، أو تغيرت، تغيرت معها أجزاء أخرى من البناء الإجتماعي. وهي الرابطة التي تربط التعاريف المختلفة للبناء الإجتماعي بالحراك الإجتماعي الذي ندرسه في هذه الرسالة. وعليه من الممكن تحديد التعريف الإجرائي للبناء الإجتماعي بما يتلاءم وأهداف الدراسة، وفروضها في الآتي: البناء الإجتماعي هو هيكل المراكز، والأدوار، والعلاقات، والقيم، والتفاعلات الإجتماعية المتداخلة، والمتراصة، والمتكاملة، ويقوم المجتمع بواسطة أناس يعيشون ويفكرون ويعملون على أنهم وحدة متكاملة، بإنتاجه وتهديمه، ومن ثم إعادة إنتاجه من جديد باستمرار، وحسب حاجته للديمومة والتغير في أنساقه،

(1) ماركس، انجلس، مختارات، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ص 114.

(2) الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، دار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 ص 134-135.

(3) الحسن، احسان محمد، النظريات الإجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر عمان، ط 1 2005 ص 304



وتدرجاته الاجتماعية. يتحرك الأفراد والجماعات داخله صعوداً أو نزولاً، وحسب الدرجة التي يسمح بها المجتمع، أو يشجع، أو يجبر وحداته، ومكوناته على تغيير مكانتهم، ودورهم الاجتماعي وأسلوب حياتهم.

### ثالثاً: التدرج الاجتماعي (Social Stratification)

إن مفهوم التدرج الاجتماعي يستخدم عادة عند دراسة أسس (اللامساواة الاجتماعية) التي تظهر كنتيجة للعمليات والعلاقات الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

يعزو القدماء من المفكرين أي تمايز في المجتمع، إلى أسباب وراثية في غالب الأمر، إذ يقول (أفلاطون 347-427 ق.م): (أن أفراد المجتمع يمكن تصنيفهم كما تصنف المعادن إلى ذهب وفضة وبرونز، وأن توارث الطبقة والمكانة أمر متوقع). كما قسم (نيكولا ميكافيل 1469-1527 Niccola Machiavelli) المجتمع وراثياً إلى نوعين: حكام ومحكومين فقط، بناء على عوامل وراثية. ومن جانبه أبرز (الفارابي 870-950) في مدينته الفاضلة تحديداً للمكانات والرتب لأفراد المجتمع، (ويختص أهل كل رتبة منهم بمعارف وأعمال يتميزون بها عن أهل الرتب الأخرى...)<sup>(2)</sup>. كما ورد عن (الجاحظ) قوله في حكمة التفاوت (إنما خالف الله تعالى بين طبائع الناس،... فكل صنف من الناس مزين لهم ما هم فيه)<sup>(3)</sup>. أما (ابن خلدون 1332-1406) يعرف التدرج الاجتماعي كـ (حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم)<sup>(4)</sup>.

(1) John Scott & Gordon Marshall, Oxford, Dictionary of Sociology, Oxford university Press Inc, New York, 3th edition revised 2009, p.735

(2) وافي، علي عبد الواحد. المدينة الفاضلة للفارابي. جدة: شركة عكاظ للنشر والتوزيع، 1984. ص 102

(3) محمد، يوسف. دكانة المكتب. بيروت. دار ابن حزم، 1999، ص 31

(4) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص 362.



وطرح (إخوان الصفا) تقسيماً للفئات الاجتماعية على درجات متفاوتة معتمدين في ذلك على المعيار الإقتصادي، فقسموا الناس إلى ثلاثة أصناف وهم:

- (1) حرفيون يعملون بعضلاتهم وأدواتهم.
- (2) التجار الذين يشترون ويبيعون، وهدفهم تكوين فائض بين ما يأخذون وما يعطون.
- (3) الأثرياء الذين يملكون المواد الخام، يشترون البضائع الجاهزة<sup>(1)</sup>.

أما في العصر الحديث ركز المفكرون وعلماء الاجتماع على العوامل المموسة في حياة الناس والمحددة للتمايز، فقد أشار (جون ستيوارت ميل John S.mill 1806-1873) إلى أن التدرج الاجتماعي هو تصنيف الناس على (رتب غير متساوية في البناء الاجتماعي من خلال الامتيازات والقوة الاقتصادية)<sup>(2)</sup>. ويتم تحديد المراتب تبعاً لمعايير مثل الدخل والأعباء الذي تحظى به المهنة الممارسة والمستوى التعليمي.. الخ<sup>(3)</sup>. ومن جانبه قام (آدم سميث Adam Smith 1723 - 1790) في كتابه (ثروات الأمم) بوضع نموذج لأسس التدرج واللامساواة في المجتمع. وقد اختار التفاوت في الأجور مصدراً أساسياً، وربط مستوى الأجر بنوع العمل الذي يقوم به الإنسان. وبهذا تكون للوظيفة أو المهنة دور تحديد دخل الإنسان، والذي يحدد فرصه في جمع الثروة. فيصبح لتفاوت الثروات، وما ينتج عن هذا من اختلاف في فرص الحياة وأسااليبها، أهمية في قيام التدرج الاجتماعي وتشكله<sup>(4)</sup>. فالمجتمع كما يقول كل من (ليست) و(بندكيس): (يكون على شكل هرم توزع عليه الأدوار الاجتماعية المختلفة، حيث توضع الأدوار الاجتماعية القيادية، والحساسة، والعليا في قمته، وتوضع الأدوار المهنية، والنمطية والمتوسطة في

---

(1) أبو العينين، فتحي. التمايز الاجتماعي في العمران البشري. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد(2)، جامعة قطر، قطر، 1990 ص321.

(2) Schaeter, Richard T. Ibid, p.199

(3) ر. بودون وف. بوريكو، المصدر السابق. ص183

(4) عثمان، إبراهيم. مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص268



منتصف أضلاعه، بينما توضع الأدوار الإنتاجية، والعاملة في قاعدته<sup>(1)</sup>. يختلف بذلك الرتب الاجتماعية وتمايز دراجتهم لتكوين (تدرج متمايز للأفراد الذين يكونون نسقاً اجتماعياً)<sup>(2)</sup>، حسب تعبير (تالكوت بارسونز Talcott Parsons 1902-1979).

أن (التدرج هو التباين الاجتماعي، الذي يترتب للأفراد، والجماعات بمقتضاه في درجات متتابعة داخل المجتمع)<sup>(3)</sup>. ثم يأتي (دينكن ميشيل) ليضيف أسلوب الحياة، والثقافة، والأيدولوجيا إلى تلك التباينات الاجتماعية، فيشير إلى (أن التدرج يعني وجود بعض من الفوارق الاجتماعية تكون على شكل مراكز متدرجة يمكن أن تكون صفات أو جماعات لها مزايا، وظروف اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفكرية معينة، وأفراد الطبقة الواحدة متساوون في أسلوب الحياة والظروف المادية والثقافية والأيدولوجية إلا أنهم يختلفون عن أعضاء الطبقات الأخرى في هذه المعايير)<sup>(4)</sup>. أما (ماركس) فقد حدد التدرج الاجتماعي من منطلق الفروقات الطبقيّة التي تتشكل على أساس الاقتصاد، وعلاقات الإنتاج، والقوانين الاجتماعية لتقسيم العمل، وأن الصراع على امتلاك وسائل الإنتاج، هو الذي يغير من درجات الناس، ومراتبهم. ففي الوقت الذي يركز هذا المفهوم على فكرة الإستغلال الطبقي، والمصلحة الطبقيّة التي تؤدي من وجهة نظر الصراعيين إلى الصراع بين الفئات والطبقات. فإن (ت. ب. بوتومور T.B. Bottomore) يذهب إلى أن التدرج الاجتماعي على أساس المكانة، أو الهيبة يؤثر على النظام الطبقي - كما حدده (ماركس) - حيث يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين - البرجوازية والبروليتاريا - مجموعة من جماعات المكانة، التي من شأنها أن تملأ الهوة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقي. وعليه يقدم تصوراً جديداً للتدرج الاجتماعي ككل، وبمقتضاه

(1) S.M.Lipset, R.Bendix. Ibed. p.1

(2) غيث، محمد عاطف، المصدر السابق، ص 442

(3) هوانكرانس، ايكة، قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1973، ص 86

(4) ميشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة لسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980، ص 211



يبدو هذا التدرج كـ (متصل تترتب فيه المكانات وفقاً لمجموعة من العوامل، وليس على أساس العامل الإقتصادي وحده، ووفقاً لهذا تحل علاقات المكانة محل علاقة الصراع التي أكد عليها ماركس)<sup>(1)</sup>. عليه يؤكد (بوتومور) على أن (أنظمة الترتيب الطبقي، التي تعرفها المجتمعات البشرية لا تكون على نمط واحد، فلكل مجتمع بشري نظامه الخاص، وهذا يتحدد بدرجة نموه المادي والثقافي، وبالمرحلة التاريخية التي يمر بها، وبظروفه البيئية، والقيمية، والفكرية، والسياسية، والقانونية)<sup>(2)</sup>.

أما التعريف الإجرائي الذي يمكن صياغته لمفهوم التدرج الاجتماعي من حيث علاقته بالحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي هو أن التدرج الاجتماعي عملية ترتيب لامتناهية للجماعات، أو الأفراد في حلقات من فوارق سوسيو إقتصادية - ثقافية تتشكل على شكل مكانات متدرجة، تضيف على أفراد الطبقة الواحدة خصائص ومعايير إقتصادية، واجتماعية، وثقافية معينة من حيث التشابه في أسلوب الحياة، يختلفون بسببها عن أعضاء الطبقات الأخرى، يمكن تخطيها بمقتضى ديناميات التغير والحراك الاجتماعي، والعبور من خلالها صعوداً إلى أعلى أو نزولاً إلى أدنى ارتباطاً بطبيعة النظام الطبقي والسياسي والإقتصادي.

#### رابعاً: الطبقة الاجتماعية (Social Class)

في مجال دراسة الطبقات الاجتماعية نرى إن (أجزاء من المجتمع، أو مجموعات من الأفراد، يقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخر، وتتميز من أجزاء المجتمع الأخرى بمعايير لأرتفاع المكانة أو انخفاضها يقبلها المجتمع أو يجيزها، تشكل الطبقة الاجتماعية)<sup>(3)</sup>، فطبقات الناس ( منازلهم ومراتبهم)<sup>(4)</sup>. أي

(1) بوتومور، ت.ب، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط2، 1979، ص106

(2) القصير، عبدالقادر، الطبقة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1 1997، ص44-45

(3) جنزبرج، موريس. علم الاجتماع. ترجمة فؤاد زكريا ومهدي علام. دار سعد للطبع والنشر والأعلان. القاهرة، لا يوجد سنة الطبع. ص183

(4) الفلدي، محمد ثابت. الطبقات الاجتماعية. القاهرة 1949، ص10



كما يراهم الآخرون ويضعونهم في مراتب ومنازل. وهذا التعريف هو أقرب ما يكون إلى تعريف (لويد وارنر) حيث يقول: (نقصد بالطبقات فئات معينة من السكان الذين يعتبرهم الرأي العام في مراكز عليا أو سفلى من حيث علاقتهم بعضهم ببعض)<sup>(1)</sup>. يعيشون في مستويات متشابهة (في المستوى التعليمي، والدخل، والمهنة، والسمعة والنفوذ الاجتماعي)<sup>(2)</sup>. فالطبقة الاجتماعية عبارة عن (تجمع اجتماعي يستلزم شروطاً معينة متماثلة للمعيشة، ووحدة معينة من المصير، ودوراً مشترك يجب القيام به تجاه المجتمع ككل)<sup>(3)</sup>.

هكذا تُعرف الطبقة الاجتماعية التي هي واحدة من المفاهيم الرئيسة في علم الاجتماع، والإقتصاد السياسي أهتم بها علماء اجتماعيون وسياسيون واقتصاديون في المجتمع الحديث. خاصة بعد أن شاع استعمالها في أواخر القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر، بعد الثورة الصناعية في أوروبا. وكان (ماركس) هو مَنْ سلط الضوء على هذا المفهوم الاجتماعي عندما قال: (تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ الصراع بين الطبقات)<sup>(4)</sup>. فالطبقة في نظر (ماركس) تجمع من الأشخاص يؤدون الوظيفة نفسها في عملية تنظيم الإنتاج.. وتتميز هذه الطبقات إحداها عن الأخرى باختلاف الوضع الذي تشغله، تاريخياً في عملية الإنتاج الاجتماعي<sup>(5)</sup>. ثم يأتي (ف.أ. لينين - V.L.Lenin 1870-1924) ليوضح ما هو مبهم في هذا التعريف عند ماركس للطبقة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالتمييز حسب مكان الطبقة في نظام الإنتاج الاجتماعي، وعلاقتها بوسائل الإنتاج من حيث امتلاكها وعدم امتلاكها، وأخيراً بدورها في التنظيم الاجتماعي. فيكتب: (نطلق تسمية الطبقات على جماعات واسعة من

(1) جورفتش، جورج، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، 1972، ص7

(2) Stewart, Elbert, Sociology- The Human Science, McGraw- Hill Book Company, New York, 1978, p.574

(3) نبيان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1 1990، ص 295-296

(4) ماركس، انجلس، مختارات، المصدر السابق، ص47

(5) محمد، محمد علي. المفكرون الاجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي. دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص41



الناس، تتميز بالمركز الذي تحتله في نظام الإنتاج الاجتماعي، المحدد تاريخياً، وعلاقتها بوسائل الإنتاج، ويدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي، بطرائق حصولها على الحصة التي تمتلكها من الثروة الاجتماعية وبأهمية هذه الحصة<sup>(1)</sup>. وهذا يعني ان العنصر الاقتصادي كونه بنية تحتية للمجتمع هو الذي يقرر التقسيم الطبقي. إلا أنه بالنسبة للماركسيين الجدد، فالإقتصاد لا يكفي وحده، بل إن السياسة والأيدولوجيا أيضاً تلعبان دوراً مهماً في تحديد هذا المفهوم، حيث أن الطبقة الاجتماعية تحدد نسبة إلى موقعها في مجموع الممارسات الاجتماعية، أي نسبة إلى موقعها في تقسيم العمل الذي يضم أيضاً المجالين السياسي والأيدولوجي<sup>(2)</sup>. وهذا يقربنا مما ذهب اليه (ماكس فيبر- Max. Weber 1846-1920) في تحديده لعوامل غير إقتصادية، إضافة إلى العوامل إقتصادية في تحديد الطبقة الاجتماعية. (فيبر) يؤكد العامل الأيدولوجي الذي يتشكل في المجال الثقافي أو السياسي أو الديني أو العلمي. فالأيدولوجيا تسبب انقسام المجتمع إلى طبقات مختلفة لها درجات متفاوتة من المكانة الاجتماعية، فرجل الدين أو السياسي أو العالم لا يمتلكون رأسمالاً بمفهومه الماركسي ولا يهيمنون على وسائل إنتاج ولا يشغلون عمالاً بأجور يخرج منها فائض قيمة، لكنهم يحصلون من مجتمعهم على درجة عالية من الاحترام والتقدير تفوق درجة الاحترام والتقدير التي يحصل عليها صاحب المال والعقار أو وسائل الإنتاج<sup>(3)</sup>. عليه يرى (فيبر) ان التقسيمات الطبقية لا تستمد من السيطرة - أو غياب السيطرة على وسائل الإنتاج فحسب، بل تشمل أيضاً على فوارق لا علاقة مباشرة لها بالملكية، منها بصورة خاصة المهارات والخبرات أو المؤهلات<sup>(4)</sup>.

هناك منظور آخر متميز وضعه (بيار بورديو- Pierre bourdieu 1930-

2002) لدراسة الواقع الطبقي في المجتمعات، ويركز على ما يسمى رأسمال الثقافة

(1) ليلين، فلايمير أ، كارل ماركس، منشورات "طريق الشعب" سلسلة قضايا فكرية (1)، 1999، ص 22

(2) البعجة، فتحي محمد، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي، للكتاب الأول، دار النهضة

العربية، بنغازي، ط 1 2006، ص 167-168

(3) الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، المصدر السابق، ص 383

(4) غدنز، انتوني، المصدر السابق، ص 348-349



والإقتصادي، فالأفراد، وفق هذا المفهوم لا يتميزون بعضهم عن بعض على أساس العوامل الإقتصادية، أو المهنية فحسب، بل يتباينون من حيث ادواقهم الثقافية والسبل التي يسلكونها للترويح، وقضاء وقت الفراغ. أسهمت في تنامي هذه المعايير الطبقيّة الجديدة، غلبة النزعة الاستهلاكية، وتضافرت لحفز هذا الاتجاه عشرات من المؤسسات والتخصصات التي تقوم بتزويد الخدمات والسلع المرتبطة أساساً بأسلوب الحياة<sup>(1)</sup>.

في حال يتكون المجتمع من تشكيلة طبقية متناحرة، تصل إلى حد هلاك الطبقات بعضها البعض، كما يشير إليه (ماركس) ومن ثم (لينين)، لا يمكن أن يسمح مجتمع كهذا وفي إطار هذا النظام الطبقي، بحراك أفراد طبقة معينة من طبقته إلى طبقة أخرى إلا من خلال تناحر وصراع مريرين، وتغير جذري وثورى لمجمل النظام الإجتماعي، وينتهي التحية والفوقية. إلا إن (دارندوف R.Dahrendof 1929-2009) الذي يسلم بأن الصراع بين الطبقات، والذي هو مرتبط بمعناه الماركسي بالملكية الخاصة، يمثل إحدى الظواهر المهمة في المجتمع الحديث ولكنه قصره على فترة زمنية قصيرة نسبياً تعرضت لها المجتمعات الصناعية في أول أمرها، إذ إن نظمها الجديدة لم تكن قد ترسخت بعد، وأخذت شكلها النهائي. ولكن مع ظهور الدولة الديمقراطية البرالية، وخلق أشكال من التحكيم الصناعي، وحق الأضراب التي ساهمت في تسوية الصراعات، أو التحكم فيه على الأقل، وتنظيم الأحزاب، والأعتراف بالفروق بين مصالح الأطراف المختلفة في القطاع الصناعي، وبفضل التطور المتتابع لثلاثة أنماط من (حقوق المواطنة) المدنية، والسياسية والإجتماعية، (تم نزع فتيل القنبلة الموقوتة المسماة الصراع الطبقي، بحيث أمكن للصراعات الطبقيّة العنيفة أن تخلق مكانها للمنافسة السياسية السلمية والتفاوض الصناعي السلمي)<sup>(2)</sup>. فالمجتمع الصناعي في ضوء تحليل (دارندوف) ليس مجتمع مساواة، بل هناك فروق جوهرية في الثروة والقوة بين مختلف

(1) غلنز، انتوني، المصدر السابق، ص 359

(2) جيلنز، انتوني، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ص 65-66.



الجماعات، ولكن هو مجتمع يتسم بالتنوع، تتعدد فيه أنواع الصراعات والتحالفات الطبقية، وهي ضمن نسيج النظام المؤسسي لكل من السياسة والاقتصاد. ومن الأمور التي تمثل دعماً وسنداً مهمين لذلك، (التوسع في تكافؤ الفرص الذي يرجع فيه الفضل إلى نمو الحراك الاجتماعي)<sup>(1)</sup>. فالمجتمع الذي تتضافر فيه عوامل سلمية، أو غير تناحرية على الأقل في تحديد الطبقات الاجتماعية قد لا يحصل فيه الصراع التناحري، بل يسمح المجتمع بـ (حرية الحراك الاجتماعي من طبقة إلى طبقة ومن مكان إلى مكان، هذا الحراك الاجتماعي يعتمد قوته على القوانين التي تتحكم بكيفية الوصول إلى المكانة أو المركز للفرد)<sup>(2)</sup> على حد قول (فيبر). وهذا ما يميز المجتمعات الحديثة التي زالت فيها الطبقات كونها مؤسسات قانونية وعناصر رسمية للتنظيم، (فجميع الأفراد متساوون في الحقوق، ولا يوجد أي عائق يمنع المرور من طبقة إلى أخرى سواء عبر الأجيال، أو من خلال الحياة ذاتها)<sup>(3)</sup>. فبفضل عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية داخلية وخارجية، انخفضت صلابة الفوارق الاجتماعية في المجتمع الكوردي، وأضحت مرنة كالحياة الاقتصادية ذاتها، لأنها غدت غير مسجلة في قواعد قانونية دقيقة، أو في تنظيم سياسي، أو اجتماعي. كما أصبح حدود الطبقات الاجتماعية غير ثابتة، وبالتالي فإن الحراك الاجتماعي أضحت ميسرة أكثر ليتجسد في أشكال متنوعة ويقرأ عن طريق مؤشرات عديدة أكثرها إيضاحاً هي الارتقاء بالمهنة والدخل وأسلوب الحياة.

#### خامساً: المجتمع المفتوح (Open Society) والمجتمع المغلق (Closed Society)

إن أول من عمّم مفهوم (المجتمع المفتوح)، وكذلك نقيضه (المجتمع المغلق)، الفيلسوف البريطاني (كارل بوبر 1902 Karl Popper) في كتابه الصادر عام 1945 (المجتمع المفتوح وأعداؤه)، حيث ذهب بأن المجتمعات المغلقة، مغلقة بوجه العمليات الطبيعية للتغيير. ويعكسها المجتمعات المفتوحة مستندة إلى

(1) جيلنز، انتوني، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، المصدر السابق، ص 66.

(2) رمزون، حسين وعدنان الأحمد، مدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2002، ص 99.

(3) لاروك، بيار، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جوزف عبود كبة، منشورات عويدات، الطبعة الثانية 1980،



النشاطات، الأبداع، ومبادرة الأفراد، وتتطور بشكل غير متوقع خلال هيكلية إجتماعية تدريجية<sup>(1)</sup>.

المجتمع المغلق صغير تلعب فيه الروابط المباشرة والوجاهية (وجهاً لوجه) دوراً ملحوظاً. وهو مجتمع مركزي وثبوتي قليل الحركة وعاداته جامدة لا تتزحزح، لا تنتج إلا (نظام إجتماعي متحجر لا يسمح للفرد فيه ان يرتفع فوق المركز الذي ولد فيه)<sup>(2)</sup>، إنه مجتمع (لا يعرف حركة إلا ضمن البنية ذاتها.. ومن ثم، فإن هذا المجتمع لا ينتج نفسه، ولا يعيد إنتاجها إلا ضمن بنية مغلقة)<sup>(3)</sup>. بيد أن المجتمع المفتوح الذي قد يكون غارقاً في صراعاته، ومشكلاته، فإنه يتسم أولاً في حراكه المتجه إلى الأمام، وربما كذلك إلى الخلف وإلى كل الاتجاهات. وهو يتسم ثانياً في إمكاناته على التغيير، وثالثاً في احتمال وجود كتل شعبية حية تؤسس لمشاريع لها في السياسة، والثقافة، والأيدولوجيا، مما يعني وجود آفاق نهضوية له..

في غمار الجدل والربط بين مفاهيم مختلفة مثل، المغلق والمفتوح مع الطائفة (الكاست) والطبقة الاجتماعية يقول (لينين): (إن الطبقة لا تعني إطلاقاً إنغلاق كل طبقة على نفسها، فالعكس هو الصحيح، إذ خلافاً للطوائف - تسمح الطبقات دائماً بالانتقال الحر لبعض الأفراد من طبقة إلى أخرى)<sup>(4)</sup>. بمعنى آخر إن المجتمع الطبقي غير المجتمع الطائفي، يتمتع بقدر كبير من المرونة بين الطبقات الاجتماعية من حيث خرق الحدود بينها صعوداً أو نزولاً. فمن المناسب عند تحديد التعريف بالمجتمع المفتوح والمجتمع المغلق أن يتم عزل مفهوم الطبقة الاجتماعية، بالمعنى الحرفي للكلمة، عن مفاهيم قريبة يتم خلطها معها أحياناً. إن الفكرة

(1) John Scott & Gordon Marshall. Oxford, Dictionary of Sociology. PP531,532 المصدر السابق

(2) موريس، جنزبرج، علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة، بلا تاريخ الطبع، ص 191

(3) تيزيني طيب، المجتمع المفتوح أم الرهان؟ <http://www.alarabalyawm.net> 2009

(4) جيرار بن سوسان، وجورج لايبكا، المصدر السابق. ص 847



الأساسية هي كون (الطبقات تشكل تراتبية جماعية واقعية غير قانونية إذ إن كل الناس لديهم حقوق وواجبات، بمواجهة الفئات المنغلقة والمنظومات والعشائر التي تعتبر تراتبيات جماعية قانونية، إذ أن بعض الناس لديهم حقوق وواجبات لا يملكها الآخر)<sup>(1)</sup>، ولا يحق له أن يمتلكها أبداً ولن يسمح المجتمع بامتلاكها، أو الانتقال من فئته المحرومة إلى فئة المالكين لتلك الحقوق والواجبات. بمعنى آخر إن المجتمع المفتوح، مجتمع فيه حراك إجتماعي مستمر، والثاني مجتمع لا يسمح بالحراك. وقد أطلق (دارندروف) على المجتمع الأول اسم المجتمع الحر (الذي يمتلك الهيكل الإجتماعي المرن)، والثاني اسم المجتمع الشمولي (الذي يمتلك الهيكل الإجتماعي الصلب)، ثم قارن بينهما من عدة أوجه، إحداها من خلال الحراك الإجتماعي حيث قال: (يتم الحراك الإجتماعي في المجتمع الحر حسب الإنجازات التربوية والعلمية وليس الوراثية أو الأنتسابية، الأنتساب إلى طبقة أو فئة أو طائفة أو عائلة، والتحريك على السلم الإجتماعي يكون حسب كفاءات وخبرات وتخصصات الأشخاص، بينما يتم حراك الأفراد إجتماعياً في المجتمع الشمولي بعيداً عن الأنجاز التربوي والعلمي بل معتمداً على الأنتماء الطبقي أو السياسي أو العائلي)<sup>(2)</sup>.

يطلق علماء الاجتماع - من منطلق الحراك الإجتماعي، على النمط الأول بـ (نظام المجتمع المفتوح Social System (Open، إذ يستند هذا النظام على الإنجاز وليس على الخصائص الموروثة، والالتماءات الإجتماعية التقليدية<sup>(3)</sup>، ويتميز بسيادة مبادئ الديمقراطية، والحرية، والعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص التعليمية والوظيفية بين جميع أبنائه بغض النظر عن عوامل خارجية عن إرادتهم مثل: عامل الجنس، والعرق، واللون، أو الطبقة الإجتماعية، أو البيئة الجغرافية التي ينتمي إليها، ولهذا فإن العوامل الشخصية كالقدرات العقلية، والموهبة، والجهد

---

(1) دوفرجيه، موريس. علم اجتماع السياسة. ترجمة سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ط2، 2001. ص147

(2) عمر، معن خليل، البناء الإجتماعي - أنساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 173-174

(3) Encyclopaedia Britannica, 1985, P921



الذاتي، والسمات الشخصية هي المحدد الأول والأساس لحراكه إجتماعياً سواء كان ذلك إلى أعلى أو إلى أسفل، لهذا فإن المجتمع المفتوح مجال خصب للطبقات الفقيرة في حراكهم إلى أعلى في التصنيف الطبقي الاجتماعي، ويطلق عليه اسم (الحراك التنافسي Mobility Contest)<sup>(1)</sup>.

أما (نظام المجتمع المغلق Closed Social System)، فهو مجتمع تسوده مبادئ الإستبداد، والسيطرة، واللامساواة، وتتحكم طبقة، أو فئة معينة في الأمور السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغالباً ما تُنتقل فيه كل من الثروة، والمكانة، والقوة، والوظيفة بالوراثة من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، وبناء عليه فإن فرصة حصول أبناء الطبقات الفقيرة نادرة الحصول على وظيفة، أو مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع.

وقد أطلق (تيرنر) على الحراك الاجتماعي في مثل هذا المجتمع باسم (الحراك المضمون (الموروث) Sponsored Mobility)<sup>(2)</sup>.

على الرغم من هذا التباين الواضح، فإن القطعية غير صحيحة علمياً، وعملياً بين النظامين حيث أن التركيب الطبقي يختلف بدرجة صلابته، وجموده، ومرونته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وقد (يزدوج النظامان المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد بنفس الوقت.. أي قد يوجد هناك نظام طبقي مغلق داخل المجتمع الطائفي المغلق)<sup>(3)</sup> والعكس صحيح كذلك، أي قد يوجد هناك نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح كما هو الحال في المجتمع الكوردي الذي نبحث في مؤشرات ظاهرة الحراك الاجتماعي فيه.

(1) الشخبي، علي السيد، علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة. 2002، ص 200

(2) المصدر نفسه، ص 200

(3) القصير مليحة عوني ومن خليل عمر، المدخل إلى علم الاجتماع. مطبعة جامعة بغداد 1981، ص 252



## الفصل الثاني

### الحراك الإجتماعي كونه ظاهرة إجتماعية

المبحث الأول: طبيعة الحراك الإجتماعي وطرق قياسه

#### أولاً: طبيعة الحراك الإجتماعي

يعد الحراك الإجتماعي من المصاهيم التي تقوم بتعريف ظاهرة واسعة ومتعددة الزوايا. والخوض في دراسته وتحليله على درجة عالية من الصعوبة، لأن المجتمع في حركة دائمة وتغير مستمر، ينتج باستمرار ما هو جديد ويجدد ما هو قديم، أو يفني ما لم يعد قادراً على الإستمرار، أو لم يعد يعطي فائدة، أو بات معرقلاً لحركة المجتمع.

يكن أبسط صور الحراك الإجتماعي في ما تتعلق بالوضع، الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص إلى أسفل أو أعلى الطبقة أو المكانة الإجتماعية على هرم الترتيب الطبقي<sup>(1)</sup>. أي الصورة التي يظهر فيها الحراك الفردي، حيث ينتقل الفرد من طبقة إجتماعية معينة ولد فيها ونشأ وترعرع في نطاقها، إلى طبقة أخرى أعلى منزلة أو أدنى منزلة من تلك التي ولد فيها، ليكتسب نتيجة لانتقاله إلى طبقة أعلى من طبقته، جميع ما تمنحه الطبقة الجديدة من مراكز وأدوار إجتماعية، أو يفقد أثر انتقاله إلى طبقة أدنى ما كان يتمتع به من مراكز وأدوار إجتماعية. ويقصد بالدور الإجتماعي (مجموعة توقعات تخص مكانة نسقية بنائية يشغلها الفرد)<sup>(2)</sup>. يعبر أساساً عن (مجموعة السلوكيات التي يتوقعها الناس من الفرد الذي يشغل موقع ومنزلة معينة)<sup>(3)</sup>. أما المنزللة الإجتماعية فهي عنصر ملازم للدور

(1) أحمد، غريب سيد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 355-356

(2) الغزوري، فهمي سليم وآخرون. المدخل إلى علم الاجتماع. ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (2004)، ص 262

(3) Schaeter, Richard T. SOCIOLOGY. Mc Graw Hill. New York, 9th edition. 2005. p106



الإجتماعي و(هي أحكام ومقاييس للفرد)<sup>(1)</sup> (معترف بها من قبل الآخرين داخل المجتمع)<sup>(2)</sup>. وكلما (ارتقى المجتمع، وتوزعت فيه الوظائف المختلفة إرتبطت عناصره إرتباطاً وثيقاً وإزداد التخصص)<sup>(3)</sup>، وإزدادت المراكز الإجتماعية، وفرص الحراك الإجتماعي. على الرغم من أن (فيبر) يتفق مع (ماركس) في الرأي على أن المركز الإجتماعي شكل من أشكال تجسيد مفهوم الطبقة الإجتماعية، وهي تقوم على الأوضاع الإقتصادية الموضوعية التي تسود المجتمع، ولكن مفهوم المنزلة أو (المكانة) في نظر (فيبر) يشير إلى اختلاف مواقع الفئات الإجتماعية، ومراتبها من حيث ما يسميه الإحترام الإجتماعي، أو الواجهة في عيون الناس. وأصبحت هذه الصفة تطلق على الناس بناءً على (أسلوب الحياة) التي يعيشونها، والذي يتجسد في رموز عدة مثل المسكن، والملبس، وأسلوب الحديث، والوضع المهني، قد تتغير بمعزل عن الأوضاع الطبقيّة. (إن كثيراً من الناس قد يتمتعون بمكانة عالية في مجتمعاتهم حتى بعد تبديد ثرواتهم أو زوالها، كما إن جماعات أخرى قد تتمتع بهذه المكانة العالية بسبب ما لديها من علم، وثقافة، أو أداء مهني)<sup>(4)</sup>.

وهذا ما يُمكننا من أن نقول إن المكانة، هي وضع الفرد في البناء الإجتماعي. وأن نستخلص إلى النتيجة التي إنتهى إليها (لنتون) من التمييز بين نوعين من المراكز الإجتماعية: (مراكز معطاه يخلعها علينا المجتمع ومراكز متخذة نكتسبها بجهودنا ورغباتنا)<sup>(5)</sup>. فالمراكز المعطاة كما يعرفها كل من (توماس) و(أندرسون) هي (مكانات منسوبة - Ascribed Statuses) تنسب إلى الفرد على أساس بعض الصفات الثابتة مثل العرق والجنس بصرف النظر عن القدرات الفردية والأداء. ببساطة، الشخص لا يملك خياراً حول المكانة المنسوبة إليه، فابن الملك هو أمير فقط بسبب حقيقة مولده. أما المراكز المتخذة فهي (مكانات منجزة -

(1) الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، المصدر السابق، ص 589

(2) ميشيل، دينكن، المصدر السابق، ص 306

(3) بدوي، السيد محمد، مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ط 1971، 3، ص 140

(4) غدنز، انتوني، علم الاجتماع، المصدر السابق، ص 349-350

(5) دسوقي، كمال. المصدر السابق ص 180



Achieved Statuses) تكون مكتسبة من خلال التنافس المباشر للفرد مع الآخرين. هنا نستخلص إلى العلاقة الموجودة بين المركز الاجتماعي والحراك الاجتماعي، حيث أن في المجتمعات الحديثة إضافة إلى المراكز الاجتماعية المعطاة من قبل المجتمع هناك مراكز يكتسبها الفرد، تحركه داخل البناء الاجتماعي ضمن عملية الحراك الاجتماعي الذي يفتح السبل أمام الفرد للانتقال من مركزه السابق صعوداً أو نزولاً للوصول إلى مركز آخر، أفضل أو أسوأ اجتماعياً.

فإن الحراك الاجتماعي بهذه الصورة، هو (نوع من المرونة في الطبقات الاجتماعية، والسلم الاجتماعي)<sup>(1)</sup>. عليه فإن للحراك الاجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية أهمية كبيرة للمجتمع لأنه يعبر عن حركية المجتمع، فضلاً عن أنه ينتج جراءه تجاوز الفوارق الطباقية بين الطبقات - وهذا يعد أول طابع، أو أول نتيجة إيجابية للحراك الاجتماعي - إذ يؤدي ذلك إلى تعديل صورة البناء الاجتماعي من خلال ترتيب الأبعاد التشريعية المكونة لاوصال المجتمع الأنساني، كون الحراك الاجتماعي يعمل على تحطيم المشكلات الاجتماعية ومحاصرتها، أو عقم بعضها من دون حاجة إلى المواجهة، والصراع الذي ينتج عن الفوارق الاجتماعية<sup>(2)</sup>. كما أن الحراك الاجتماعي يؤدي إلى رؤية وجوه وقيم جديدة، وهو بفضل هذا يؤدي إلى تنشيط المجتمع والأفراد، فالنفوس تتوق دائماً إلى التجديد، والأشخاص يقبلون عادة بعزم على أية مشروعات جديدة ويأملون خيراً في الأشخاص الجدد<sup>(3)</sup>.

أما (بيترور سوروكين P.Sorokin) الذي يعود له الفضل في إثارة إشكالية الحراك الاجتماعي خلال عمله المشهور (الحراك الاجتماعي Social Mobility)

---

(1) الذهب، محمد عبدالعزيز، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2006،

ص 157 - 158

(2) غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

بدون سنة الطبع، ص 111

(3) سغان، حسن شحاتة، المصدر السابق. ص 324



الذي نشره عام 1927، ينطلق من تصوّر خاص لطبيعة الحراك الاجتماعي، حيث يماثل هذا الأخير بالفضاء الهندسي، الذي يحتل فيه كل فرد موقعا محددا تبعا لعلاقاته مع الآخرين، ونظرا لأن الفرد بإمكانه من ناحية أن يربط علاقات عديدة مع عدة أفراد، كما بإمكانه من ناحية أخرى أن يربط عدة علاقات مع فرد واحد، فإنه يستحيل بالتالي تحديد الموقع النهائي لأي فرد من أفراد الفضاء الاجتماعي، وتبعا لذلك يرى (سوروكين) أن الطبقات الاجتماعية هي المحدد الأساسي للمواقع الاجتماعية، حيث يمكن بعد توزيع الأفراد حسب عدة طبقات اجتماعية أن نحصر جملة علاقات كل فرد مع هذه الطبقات، وبالتالي يمكن أن نحدد موقع كل فرد بالنظر إلى علاقاته مع هذه الطبقات المختلفة. أما الأساس الثاني الذي يعتمد عليه (سوروكين) في دراسة الحراك الاجتماعي فهو ما يراه أزلما وغير قابل للانتهاء إلا وهو التراتب الاجتماعي إذ يرى أنه (لا يوجد ولم يوجد ولن يوجد أبدا مجتمعا مسطحا يتساوى فيه كل الأفراد)<sup>(1)</sup>. وبناء عليه، تنطلق النظرة الاجتماعية لطبيعة الحراك الاجتماعي من تصوّر خاص للمجتمع، إذ يحتل كل فرد موقعا اجتماعيا محددا يرتبط بجملة من الحقوق والواجبات، مثلما يرتبط بدرجة معينة من المهابة والنفوذ، وهو ما يقيم الأفضلية في ترتيب هذه المواقع على وفق (هرمية يكون أعلى موقع فيها أفضل قيمة ونفوذا من سابقه. ولذلك، يطمح الأفراد باستمرار إلى التحرك عبر مختلف هذه المواقع لغاية الرقي في سلم هذه المراتبية)<sup>(2)</sup>. ولكن من تتاح لهم فرص تغيير أوضاعهم، ويخبرون فرص الحراك العمودي. مثل هؤلاء الناس ينشأون في أوضاع اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، ثم ينتقلون إلى أوضاع جديدة، يتحولون من طبقة إلى أخرى، ونعرف أن لكل طبقة أسلوب حياتها وثقافتها الفرعية، فماذا يواجههم؟ مثل هذه النقلة تضعهم في موقف تناقضي بين أنماط ثقافتهم الوضعية وقد يحاولون تمثل الأنماط الثقافية للطبقة الجديدة بشكل مبالغ فيه لإثبات إنتمائهم الجديد، أو قد يحاولون إيجاد توفيق صعب بين

(1) بن جنات، زهير، التنمية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس، مجلة علوم

الإنسانية، السلة الرابعة، العدد 31، تشرين الثاني 2006. [www.Ulum.nl](http://www.Ulum.nl)

(2) المصدر نفسه.



القديم والحديث، وقد لا يقبلون برغم هذا من أعضاء الطبقة الجديدة، فالترتيب الاجتماعي لا يقوم على الدخل والمهنة والقوة فقط، وإنما أيضاً على الروابط والعلاقات، الذي قد يتطلب في هذه الحالة قطع العلاقات القديمة، وبناء علاقات جديدة. يطلق على مثل هؤلاء الصاعدين، ممن يتأرجحون بين وضعين مصطلح الهامشيين، ومنها مصطلح الرجل الهامشي، وتمثل هذه الحالة (الإنسان الذي إنتقل من وضع إلى آخر، ولكنه في الواقع لا ينتمي إلى أي منهما بالتام)<sup>(1)</sup>.

الذي يهمنا هنا وارتباطاً بطبيعة الحراك الاجتماعي هو أن هذه الظاهرة تختلف من حيث السرعة، أو القوة بين مجتمع وآخر، فهي تقوى في المجتمعات المتقدمة الصناعية، وتضعف في المجتمعات التقليدية. كما أن سرعتها في الدول المتقدمة ليست واحدة. كما أن فرص التحرك الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ما تزال نسبياً محدودة وأن الحواجز، كما يقول موريس جنزبرج، التي تحول دون الانتقال لا تزال باقية، ولا تزال الطبقات العليا في المجتمع تختار أفرادها في الأغلب من داخلها، ولا تزال أبواب المهن العليا موصدة في أغلب الأحيان في وجوه أبناء الطبقة الفقيرة<sup>(2)</sup>.

ويستخلص هذا البيان لطبيعة الحراك الاجتماعي إلى تأكيد النقاط التالية:

1. الحراك الاجتماعي ينبني أساساً على تأكيد ديمومة التراتب الاجتماعي، ترافقه قدرة المجتمع على التغير باستمرار، تبعاً لتغير مكانة الأفراد صعوداً أو نزولاً في الهرمية الاجتماعية القائمة.
2. عملية حراك وانتقال الأفراد عبر المواقع الهرمية المتعددة غير ثابتة، بل تتغير تبعاً لتغير القنوات الاجتماعية الضامنة لهذه العملية.

(1) عثمان، إبراهيم عيسى، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 294-

(2) جنزبرج، موريس، المصدر السابق، ص 196-197



3. إن سرعة اوقوة الحراك الإجتماعي ليست واحدة، بل تختلف من مجتمع إلى آخر.

4. إن فرص الحراك الإجتماعي حتى في المجتمعات المتقدمة لا تزال نسبياً محدودة، وأن الحواجز التي تحول دون الإنتقال لا تزال باقية.

5. الحراك الإجتماعي مسألة تطرح نفسها اليوم، بشدة اكثر، خاصة وأن العالم متجه نحو تأكيد مبادئ الديمقراطية في الحكم، وإحقاق العدالة الإجتماعية على الصعيد الإقتصادي والقانوني، وترسيخ مفاهيم وأسس حقوق الإنسان كقيمة انسانية أصيلة لابد أن تتحول إلى وعي، وثقافة في الحياة السياسية، والإجتماعية للمجتمعات كافة.

#### ثانياً: طرق قياس الحراك الإجتماعي

المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، هي الأساس في قياس الحراك الإجتماعي. ونظراً لتعدد العلاقات وتشابكها بين مؤشرات الحراك الإجتماعي وبخاصة منها: المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة، أستخدم عدة طرق لقياس الحراك الإجتماعي. ومن ذلك:

1. يشير(غريب سيد أحمد) إلى أن قياس الحراك الإجتماعي يتم عن طريق مقارنة الوضع الإجتماعي للأبناء باوضاع آبائهم وأجدادهم، ويطلق على هذا النوع (القياس بين الأجيال). وقد يقاس الحراك بالنسبة للفرد الواحد خلال مختلف الفترات التي يعيشها مع كل جيل ويطلق عليه (القياس داخل الجيل الواحد). وهو يرى أن لكل مسألة مقياسها الخاص كالقياس المهني والإقتصادي والسياسي<sup>(1)</sup>:

(1) أحمد، غريب سيد، علم الإجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص



(أ) المقياس المهني:

يمكن النظر إلى المهنة على أنها محرك أو معيار، يمكن أن يحدد مدى الحراك، الذي توصل إليه الفرد أو الجماعة أو الطبقة. فللمهنة عوامل تحدد طبيعة الحراك ومداه، وترجع أهمية المهنة كبعد جوهري في قياس الحراك الاجتماعي إلى ارتباطها بالقياس الطبقي. ونظراً لأهمية المهنة كونها مؤشراً للحراك الاجتماعي، والوضع الطبقي فإن العديد من العلماء أهتم بوضع تقنيات مهنية مع ملاحظة تأثير كل تصنيف بالأيديولوجية السائدة، وبالمنظومة القيمية التي تحكم المجتمع. ومن هذه التصنيفات تصنيف (دنكان) للمهن والذي صنف المهن من خلاله إلى أصناف منها: الموظفون، رجال الأعمال، ذوو الياقات البيضاء، العمال المهرة، العمال نصف المهرة، العمال غير المهرة، والمزارعون. ويتفق هذا التصنيف مع التصنيف الذي انتهت إليه اليونسكو عام 1958 مع إضافة فئة جديدة هي فئة رجال الخدمات الأهلية.

(ب) المقياس الإقتصادي:

ويعني هذا المقياس، أساساً (الدخل). ويتوزع الدراسات الاجتماعية، بهذا الصدد على مستويين، فمن الدارسين من يأخذ مقدار الدخل مقياساً، ومنهم من يأخذ مصدر الدخل مقياساً. فعندما ينظر إلى الحراك الاجتماعي من زاوية مقدار الدخل - يمكن قياسه عن طريق تحديد مدى انتقال الفرد، أو الجماعة، أو الطبقة ككل من فئة دخل معينة إلى فئة أخرى، كما يمكن تحديد هذه الفئات على هذا النحو: فقير جداً، معدوم، فقير، متوسط الدخل، أعلى من المتوسط، غني، غني جداً. كما يمكن تقسيم الطبقات التي يتحرك خلالها الأفراد إلى: طبقات ثرية، متوسطة، وفقيرة.

وعلى الرغم من أن المقاييس الاجتماعية الإقتصادية تولي مقدار الدخل أهميتها بصفة عامة، فإن مصدر الدخل أكثر تفصيلاً في تحديد المكانة



الإجتماعية. فالمبحوث لا يستطيع أن يحدد وبدقة مقدار الدخل ولكن من السهولة عليه تحديد مصدره. ولقد وضع (وارنر) تصنيفاً للدخل عن طريق مصادره شمل: الثروة عن طريق الميراث، أو الكسب، أو الربح، أو الأتعاب، أو الراتب، أو أجور ساعات العمل، أو الإعانة الخاصة، أو الإعانة العامة.

### ج) المقياس السياسي:

تركز بعض الدراسات على كيفية الوصول إلى مراكز القوة في المجتمع عن طريق الحراك الإجتماعي العمودي. حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته، للتفاعل مع مواقف السلطة السياسية. عادة ما يقاس الحراك الإجتماعي من خلال المؤشر السياسي، وذلك عن طريق معرفة مدى مشاركة الفرد في التنظيمات والروابط السياسية وعضويته فيها.

2. المهتمون بقياس الحراك، وهم غالباً ما يكتفون بدراسة المؤشرات التي يمكن التحكم فيها، وبخاصة المستوى التعليمي والمهنة. وعادة ما يفضل الكثيرون توظيف المؤشر المهني مقياساً للحراك الإجتماعي، إذ غالباً ما يضع الأفراد والمجتمع مقياساً للمهن، ترتب فيه المهن حسب أهميتها للفرد والمجتمع، وبحسب ما تتطلبه من شهادات ودرجات علمية عالية، وبما تدره من دخل مرتفع وأسلوب للحياة، لأن تقدير المجتمعات لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد وبالتالي، يمكن تقويم مكانة الفرد إجتماعياً عن طريق تقويم مهنته، أو وظيفته، ومدى أهميتها لكل من الفرد والمجتمع. أما من ناحية الأفراد فإن المهنة ترتبط إلى حد كبير بالدخل، وتأثيرها في أسلوب الحياة، والمكانة الإجتماعية. كما أنه من السهل الحصول على المعلومات المتعلقة بالمهنة، سواء عن طريق الاتصال بالمؤسسة التي يعمل فيها الفرد، والبحث في ملف خدمته، أو من خلال الإجابة على استمارة بحث تقدم له. ومع الإتفاق على أن المهنة هي الأكثر توظيفاً لقياس الحراك الإجتماعي للفرد.



3. تشير نعيمة حسن جابر إلى وجود إتجاهين لقياس الحراك الاجتماعي، والدلالة عليه وهما: الإتجاه الموضوعي، والإتجاه الذاتي. إذ يعتمد الإتجاه الموضوعي في قياس الحراك الاجتماعي على مؤشرات موضوعية مثل: التعليم، المهنة، والدخل. ومن أشهر من وضع مقياساً للحراك الاجتماعي (لويد وارنر) إذ يتكون هذا المقياس من ستة مؤشرات هي: الدخل، المهنة، التعليم، نوع السكن، مكان السكن، ومصدر الدخل. أما الإتجاه الذاتي، فهو يعتمد على العوامل الذاتية، بمعنى تصور المبحوث لنفسه، وتقييمه لمكانته الاجتماعية وانتمائه الطبقي<sup>(1)</sup>.

وتعتمد الدراسة الحالية عن الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي على المؤشرات الموضوعية وبالأخص: المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة. إضافة مقارنة هذه المؤشرات بين جيل الأبناء وجيل الآباء. مع الإشارة إلى عدم وجود الحراك داخل النظام التراتبي عند طوائف دينية معينة كالأيزيدية والكاكائية، التي لها نسق تراتبي خاص لا يمكن للفرد المنتمي لها أن يتسلق سلمها إلى الأعلى مهما كان متعلماً وحاصلاً على شهادات علمية أو وظائف ومراكز مسؤولية في مؤسسات الدولة أو مواقع اجتماعية - إقتصادية.

#### المبحث الثاني: أنواع الحراك الاجتماعي

الحراك الاجتماعي يتجسد في أشكال مختلفة من حيث اتجاهه، ومن حيث بعده الزمني داخل جيل واحد أو بين أجيال عدة، أو من حيث البعد المهني، والمكاني، والإقتصادي، والفكري، حسب تصنيف (سوروكين). أو من حيث أساليبه التنافسي والمكفول، نأتي على ذكر كل من هذه الأنواع بشكل تفصيلي وعلى النحو التالي:

(1) جنور، محمود سالم علي، المصدر السابق، ص 108. ونعيمة حسن جابر، المصدر السابق، ص 97-98



## 1. الحراك الاجتماعي من حيث الاتجاه:

تتفق معظم الدراسات والبحوث التي تهتم بالحراك الاجتماعي، أو المرتبطة به، ومنذ صدور كتاب (الحراك الاجتماعي) لمؤلفه (سوروكين)، على تحديد اتجاهين رئيسيين للحراك الاجتماعي: (الأول أفقي Horizontal)، والثاني (عمودي Vertical). أما الحراك الأفقي فيتم حينما يتحرك فرد، أو مجموعة من الأفراد، أو موضوعات اجتماعية من مستوى اجتماعي - إقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي - إقتصادي مماثل. أي أنه يشمل تغير المهنة، أو المنطقة دون إرتقاء أو هبوط في المستوى<sup>(1)</sup>، ومثال ذلك، إنتقال موظف من قسم إلى آخر داخل المؤسسة التي يعمل بها، دون أن تصحبه تغيرات في الراتب أو المكانة الاجتماعية. عليه فإن (الحراك الاجتماعي الأفقي يرتبط بموضوع الإنتقال الجغرافي للعمل ويغير فقط الموقع، أو المكان الجغرافي للعمل الذي يمارسه الشخص ولا يغير مركزه الاجتماعي وما يرافقه من واجبات وحقوق ومسؤوليات وامتيازات)<sup>(2)</sup>. والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيراً بدراسة هذا الشكل من الحراك لأنه لا يتبعه إلا (تغير بسيط في المكانة والمنزلة الاجتماعية)<sup>(3)</sup>.

أما الحراك العمودي، فيتم حينما (تحدث الحركة من مستوى اجتماعي - إقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي - إقتصادي أدنى أو أعلى السلم الطبقي)<sup>(4)</sup>. والحراك الاجتماعي العمودي ينقسم على نوعين، الأول يسمى بـ (الحراك الإرتقائي)، أي صعود الفرد أو العائلة من مرتبة دنيا إلى أعلى، وإنتماؤهم إلى جماعة اجتماعية جديدة تختلف عن الجماعة السابقة التي كان منتمياً لها. أما النوع الثاني فهو (الحراك الهابط)، أي هبوط الفرد أو العائلة من مرتبة عليا إلى مرتبة

(1) آرون، ريمون. صراع الطبقات، ترجمة عبدالحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ط2 1980، ص198

(2) الحسن، أحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، المصدر السابق، ص94

(3) البياتي، علاء الدين جاسم، المصدر السابق، ص 117

(4) الجوهري، محمد وآخرون، المصدر السابق، ص165



دنيا، دون تجريده، أو تذويبه في الجماعات التي هبطت إليها<sup>(1)</sup>. ولكن نظراً للسمة الدينامية التي تتصف بها المجتمعات الأنسانية سوف يكون الحراك الإجتماعي في غالبه عمودياً صاعداً، وفي قليله عمودياً هابطاً<sup>(2)</sup>.

يضيف (انتوني جيدنز) إلى الحراك صعوداً أو هبوطاً على السلم الإقتصادي الإجتماعي، نوعاً آخر من الحراك الإجتماعي إنتشرت في المجتمعات الحديثة ألا وهو ظاهرة (الحراك الجانبي) الذي يشير إلى (التحرك الجغرافي بين الأحياء والمدن والأقاليم. وكثيراً ما يلتقي الحراك العمودي والجانبي عندما ينقل شخص، على سبيل المثال، من الشركة التي يعمل فيها في مدينة معينة إلى وظيفة أخرى في فرع آخر للشركة في مدينة أو بلد آخر مع ترقيته إلى منصب أعلى<sup>(3)</sup>.

## 2. الحراك الإجتماعي من حيث الأجيال (البعد الزمني):

ندرك هذا التجسيد للحراك الإجتماعي في التباينات التي نلمسها في حياة الفرد في مراحل مختلفة، أو من خلال المقارنة بين الأوضاع الإجتماعية التي يشغلها الأبناء، بالأوضاع الإجتماعية التي يشغلها الآباء أو الأجداد. ويمكن تقسيم هذا الشكل من الحراك إلى صنفين وهما:

### (1) الحراك الإجتماعي داخل الجيل الواحد Intergenerational Social Mobility:

ويمكن التعرف عليه عن طريق المقارنة بين الأوضاع الإجتماعية التي شغلها الفرد خلال حياته المهنية<sup>(4)</sup>. ويشير إلى إنتقال الفرد نفسه من وضع إجتماعي إلى

---

(1) القصير مليحة عوني ومن خليل عمر، المصدر السابق، ص 251

(2) القصير، عبدالقادر، المصدر السابق، ص 59

(3) المصدر نفسه، ص 365

(4) جذور، محمود سالم علي، أثر التعليم في الحراك الإجتماعي بالمجتمع الليبي، أطروحة دكتورا 2004 -

2005، منشورة في عدة مواقع الكترونية، ص 87. نقلاً عن: رقية عبدالله محمد حردان. التعليم والحراك الإجتماعي. دراسة ميدانية بمدينة سوهاج. (رسالة دكتوراه غير منشورة) 1994.



آخر، سواء كان ذلك إلى أعلى أو إلى أسفل، خلال حياته ومقارنة وضعه سابقاً بوضعه لاحقاً من حيث الدخل، والوظيفة، والمكانة الاجتماعية، ويطلق عليه أحياناً (حرك العمل Job Mobility)، ويمكن تقسيم الحراك الوظيفي (المهني) على مستوى النسق العام إلى (الحراك المتبادل Exchange Mobility)، ويرجع إلى التغيرات في المكانات الاجتماعية (المهنية) للأفراد والنتيجة عن تبادلهم للمواقع في مستويات مختلفة في الهرم المهني، وكذلك إلى (الحراك البنائي Structural Mobility)، ويرجع إلى التغيرات في مكانات الأفراد والمهنة الناتجة عن التغيرات في النظام الإقتصادي<sup>(1)</sup>.

### ب) الحراك الاجتماعي بين الأجيال: Intragenerational Social Mobility

ويستدل عليه من خلال المقارنة بين الأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الأبناء، بالأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الآباء أو الأجداد. فإذا ظهر اختلاف كبير بين هذه الأوضاع دل ذلك على حدوث قدر كبير من الحراك الاجتماعي. وتعد هذه الطريقة من الطرائق المعروفة لسهولة المقارنة بين المستوى الوظيفي، أو التعليمي أو مستوى الدخل أو المكانة الاجتماعية بين جيل الأبناء وجيل الآباء والأجداد<sup>(2)</sup>.

### 3. الحراك الاجتماعي من حيث الأساليب<sup>(3)</sup>؛

هناك خمسة أساليب رئيسية يتشكل من خلالها أشكال الحراك الاجتماعي وهي على النحو التالي:

أ) يحدث الحراك من خلال تغير المهنة من الأب إلى الابن. ويتحقق ذلك بواسطة الفرص الاقتصادية، يحصل الابن فيها على مهنة أخرى ذات دخل أعلى ومكانة أفضل.

(1) عبوني، كامل، أطار نظري: مفهوم الحراك الاجتماعي وعلاقته بالدخل والتعليم والمكانة الاجتماعية. ص 4  
www.khaledaltowaim.com

(2) جنور، محمود سالم علي، المصدر السابق، ص 87.

(3) عبد الباقي، زيدان، المصدر السابق، ص 285-286-287



(ب) وفي بعض المهن التقليدية التي يمكن أن تورث، فمن الميسور أن تستمر الأسرة نفسها المهنة ذاتها لعدة أجيال. وقد تضحل هذه يوماً عن يوم إلى أن تصبح نادرة.

(ج) قد يحدث الحراك عن طريق التغير في مهنة إلى أخرى تنطوي على تغير في المكانة الاجتماعية، غير أن هذا نادراً ما يحدث، إذ إنه عندما يشغل الفرد وظيفة ما فإن فرص مقدرته على تغير مهنته تصبح نادرة.

(د) قد يحدث الحراك عن طريق الترقية في نطاق الفئة المهنية نفسها وهذا ميسور بصفة دائمة، غير أنه لا يتاح إلا للقلة فحسب.

(هـ) قد يحدث الحراك عن طريق الوصول إلى موقع الرئاسة في مهنة ما.

كما إن (بيتروم سوروكين) قام بتقسيم آخر لأنواع الحراك الاجتماعي وصنفه في أربعة أنواع أساسية على هذا النحو:

### 1. الحراك المهني:

ويقصد به تغيير الفرد مهنته السابقة أو مهنة أسرته، وتبديل الأبناء لمهن آبائهم نتيجة لأزدياد التخصص المهني، وتوافر مجالات العمل أمام الفرد حسب ميوله الفردية واستعداده للإنتاج. فعليه أصبحت وراثة الأبناء لمهن الآباء ظاهرة نادرة في المجتمعات المعاصرة، وأصبح طبيعياً أو سويّاً أن نرى أعضاء الأسرة الواحدة يعملون في مهن متباينة، لا ترابط بينها ولا اتصال. ويساعد الحراك المهني على تحريك الأفراد اجتماعياً واقتصادياً، عن مكانة أسرهم الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي إرتقاء الفرد في التركيب المهني وتغييره لوضعه المهني إلى تغيير مكان إقامته ومعارفه وأصدقائه، وبالتالي تغيير أسلوب حياته ومركزه الاجتماعي<sup>(1)</sup>.



## 2. الحراك المكاني:

هو أكثر أشكال الحراك الاجتماعي انتشاراً في المجتمع الحضري. فقد أصبح من الشائع انتقال الفرد من إقليم إلى إقليم، أو من حي إلى آخر. في حين كان الحراك المكاني محدوداً في المجتمع التقليدي، ولكن أدى تقدم وسائل المواصلات ووسائل النقل، ونشأة مهن جديدة ذات أجور مرتفعة، أو رواتب مضمونة إلى إزدياد الحراك المكاني للأفراد، وهجرتهم من الأقاليم التي يقيمون بها مع أسرهم إلى مواطن العمل الجديد<sup>(1)</sup>. فالحراك بأشكاله المكانية والمهنية أقل كثافة في المجتمع الريفي التقليدي، وأن معدلاته في صورها المختلفة ترتبط ارتباطاً طردياً مع زيادة الحضرية<sup>(2)</sup>. فالحضر هو الذي قوض دعائم البناء الطبقي والطائفي التقليدي للريف وجعلت من المدينة أو المجتمع الحضري مكاناً تتوفر فيه فرص الحراك الاجتماعي. إن ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وإتاحة فرصة المنافسة وتأكيد للعلاقات غير الشخصية، يؤكد عمليات الإنجاز والاكْتساب، أكثر من وراثة المكانة، وتشجع تجاوز التراتبية الضيقة، التي تمتاز بها المجتمع الريفي، الذي يكاد أن يخلوا نسق التدرج الطبقي فيه من الطبقة الوسطى، التي استطاعت المدينة أن تحقق ما لهذه الطبقة من مكانة من خلال عمليات الحراك المهني والاجتماعي. لذلك فإن ساكن الحضر يستطيع بالتالي أن يحقق درجة ما (كبيرة أو صغيرة) من الحراك الاجتماعي.

عوامل عدة ذاتية وموضوعية تقف وراء الحراك المكاني، إذ قد يكون من أجل إيجاد عمل أفضل، وتكوين حياة أفضل، أو لإكمال الدراسة، أو من أجل الزواج، أو هرباً من مشاكل شخصية تتعلق بقيم المجتمع التقليدي، خصيصاً فيما يتعلق بالهجرة من القرية إلى المدينة، أو خوفاً من النار أو غيرها من المشاكل التي تنتجها تلك المجتمعات. إلى جانب عوامل لأرادية، مثل الكوارث الطبيعية (الفيضانات،

(1) موسوعة مقال من الصحراء، المصدر السابق

(2) السيد، عبدالمعطي، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 72.



(الزلازل، الجفاف...) التي تؤدي إلى فقدان المسكن والأرض، والمحاصيل، والثروة الحيوانية، ووسائل العيش والعمل، تجبر الفرد أو الأسرة على الهجرة إلى مكان آخر بحثاً عن بدايات حياة جديدة تعوض ما فقدوه. أو يكون الحراك المكاني بسبب الحرب، أو نتيجة ممارسة سياسات الترحيل، والتهجير القسري كالتى مارستها الحكومات المتعاقبة في العراق بحق المجتمع الكوردي، لأسباب سياسية، أو عنصرية، نتجت عنها حراك غير متوازن ذي نتائج سلبية.

### 3. الحراك الإقتصادي؛

ويقصد به تغير مراكز الأبناء الإقتصادية عن مراكز الآباء والأجداد. فلقد أدى تغير نظام الملكية، ونمو الملكيات الفردية، ونشأة نظام الأجور، وتقييم العمل على اساس إنتاج الفرد، ومقدار ما يبذله من مجهود ونشاط، إلى تغير المراكز الإقتصادية للأفراد<sup>(1)</sup>. وأصبح بالتالي من الطبيعي أن تتغير المراتب الإجتماعية للأبناء عن مراتب الآباء. وقد يؤدي تغير المراتب إلى تكوين طبقات جديدة أو فئات إجتماعية تتحول مع مرور الزمن، وبحسب الحاجة الموضوعية إلى طبقات لها ثقافتها وأسلوب حياة مباين لما هو عليه، هذا إذا اعتبرنا أن أسلوب الحياة يعكس كل عناصر النشاط الحياتي للإنسان في وحدته الإجتماعية، ويؤكد كل ما هو مميز لحياة الإنسان، وعلاقاتهم المتبادلة، وطبيعة التفكير لديهم، وكذلك المعايير التقويمية، والسلوكية، ويسمح بكشف طريقة وكيفية حياة الناس في المجتمع المعني، أو في المنظومة الإجتماعية<sup>(2)</sup>.

يمكن القول إجمالاً، بأن تغير المراكز الإقتصادية، يدل على أن النظام التراتبي الإجتماعي غداً مرناً من السهل تجاوز الحدود الفاصلة بين درجاته، نحو الأعلى بمقدار ما يبذله الفرد من جهد وعمل مدعوم بالخبرة والكفاءة العلمية، أو تجاوزه نحو أدنى في حالة فشل الفرد في الاحتفاظ بمكانته الإجتماعية السابقة.

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق

(2) رازين، فلاديمير، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الإجتماعية. دار الفارابي، بيروت، ط1، تشرين الثاني



#### 4. الحراك الفكري:

ويقصد به مقدار ودرجة تغير منظومة الأفكار (القيم والمعايير)، التي تحدد ماهو مهم ومحبد في المجتمع، فينتج الجديد والمستحدث منها فيتم تقبله من قبل الفرد والجماعة كونها قيماً مستحدثة مختلفة يجب أن تعاش وتستخدم (كمؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الخارجي.. وتشكل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما ازاء ما يحيط بهم)<sup>(1)</sup>. وقد ساعدت وسائل الاتصال والأعلام وازدياد الاختراعات الحديثة في العلوم والفنون- إلى إزدياد فرص الحراك الفكري، من خلال عرض نماذج فكرية، واجتماعية في أساليب جديدة في السلوك، والتعريف بالقيم، والمعايير المتنوعة للمجتمعات المختلفة وإيجاد بيئة للتفاعل بينها.

يتفق الكثير من علماء الاجتماع على ان شدة الحراك الفكري هي الاوطأ بين كافة أنماط الحراك الاجتماعي، لأن الإنسان الفرد، والمجتمع (يستظل ويستهدي بمعايير ثقافية)<sup>(2)</sup>، ويبقى متمسكاً بقيم، تحدد التصرفات والعادات اليومية لديهم، ولدة طويلة، ليس من السهل تركها والإندماج مع غيرها.

هنا لابد من الإشارة إلى الإسهام المتميز الذي قدمه (رالف تيرنر) في تحديد أنواع الحراك الاجتماعي: وميز فيها بين نموذجين أساسيين للحراك هما: (الحراك الاجتماعي التنافسي Contest Social Mobility) و(الحراك المكفول Sponsored Social Mobility)<sup>(3)</sup>.

(1) غدنز، انتولي، علم الاجتماع. المصدر السابق. ص 82

(2) المصدر نفسه. ص 84

(3) جدور، محمود سالم علي، المصدر السابق، ص 88. نقلاً عن: نعيمة حسن جابر، التعليم والحراك الاجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية. جامعة عين الشمس، 1991، ص 90-91



## (1) الحراك التنافسي:

هو نظام تكون فيه اوضاع الصفوة هي المكافأة في تنافس مفتوح، وطريقة الوصول هي الجهد الشخصي الطامح في تلك الاوضاع. ويمكن تشبيه نظام الحراك التنافسي بسباق حيث يتسابق فيه كل فرد افتراضاً بدرجة متكافئة على عدد محدد من الأماكن، وانطلاقاً من خط واحد للبداية، وهو سباق مفتوح لا يمنع أحد من دخوله.

## (2) الحراك المكفول:

يتم تعيين الصفوة في المجتمع عن طريق الصفوة الراسخة، او عن طريق هيئاتها ووكالاتها. ومراكز الصفوة تمنح على أساس بعض المعايير والصفات المفترضة. والحراك الصاعد في هذا النمط يشبه الدخول في عضوية ناد خاص، بمعنى أنه لا يتم قبول أي عضو جديد بالنادي إلا بعد أن يكفل من عضو أو أكثر من أعضاء النادي السابقين.

## المبحث الثالث:

### العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي والتي تعيقه

إن المجتمعات، بشكل عام، ومنها المجتمع الكوردي، في اطوائها الأسباب الرئيسة والثانوية للتغير الاجتماعي، وبالتالي يحمل العوامل المؤدية إلى الحراك الاجتماعي وتلك التي تعيقه. وهذه الأسباب مرهونة بالزمان (المرحلة التاريخية) والمكان (البناء الاجتماعي الذي يتغير أجزائه أو كله)، وهي، أي الأسباب والعوامل متشابهة إلى درجة كبيرة عند المجتمعات، والفرق الوحيد بينها هو في درجة التشدد



في هذا السبب أو ذاك، أي في الأولوية والتسلسل الزمني لتأثير سبب دون آخر، وتأخير أحدها عن الآخرين من حيث ظهور تأثيره<sup>(1)</sup>.

أولاً: العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي:

يمكننا تلخيص أهم العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي في الآتي:

### (1) العامل الاقتصادي:

وهو العامل الذي يحتل مكان الصدارة بين العوامل، التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي. لكونه معياراً جوهرياً في تحديد الطبقة والتدرج الطبقي، فتقسيم الطبقات على أساس المهنة، والثروة، وتقسيم العمل كان له أصول بعيدة في النظم الاجتماعية القديمة جداً، وصولاً إلى عصرنا الحالي، الذي بلغ فيه أقصى تركزه بحيث أن معظم علماء الاجتماع، وعلماء الاقتصاد والسياسة أصبحوا يركزون على هذا العامل دون غيره، لتحديد طبيعة الطبقة الاجتماعية، ومدى الحراك الاجتماعي. فالثروة بحد ذاتها، ومستوى الدخل منذ القديم تأثير كبير في التصنيف الاجتماعي، وقد شكل كسب الثروة أو خسارتها عوامل في التحرك الاجتماعي. وبما أن في عصرنا الحالي يُحدد التصنيف الاجتماعي إلى مدى بعيد أسلوب الحياة والسلوك المادي والنفسي، فإن حيازة الثروة والمداخيل المتنامية تلعب

(1) الأسباب الواردة في هذه الفقرة كونها عوامل تؤدي إلى الحراك الاجتماعي، والعوامل في الفقرة التالية من هذه الدراسة ذكرت تحت عنوان: العوامل التي تعرقل الحراك الاجتماعي. استخلصت من مصادر سابقة إضافة إلى المصادر التالية: أحمد، غريب محمد سيد، الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 168/ جليبي، علي عبدالرزاق، علم اجتماع السكان، بيروت 1984، ص 203/ عنافرة، فاطمة ومحمد الخوالدة، دور التعليم في الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 312/ استيثية، دلال ملحس، التغير الاجتماعي والثقافي، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008، ص 90/ دال، روبرت إيه، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: نعيم عباس مظفر. دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 446-447



دوراً أكثر في الحدود، التي تتيح ضمنها تلك الثروة، وتلك المداخل تبني طراز آخر للمعيشة يستدعي بذاته أنواع السلوك. كما أن تطور الاقتصاد والتكنولوجيا، السريع والمستحدث باستمرار يفتح آفاقاً رحبة أمام سوق العمل، وظهور أعمال جديدة ومتوسطة وعالية، أعمال تقنيين ماهرين، وأعمال قطاع الخدمات، والأعمال الفكرية والمكتبية، يستدعي لأشغالها عناصر منبثقة من الطبقات الدنيا، ويجعل الطلب أكثر من العرض، فيوفر فرص العمل، وفرص جديدة لتحسين الوضع المعاشي، وتغير أسلوب الحياة، والحصول على مكانات إجتماعية جديدة.

وفي هذا الصدد لابد أن نشير إلى الجانب الآخر من تأثير العامل الإقتصادي، حيث أنه في الأزمات الإقتصادية نرى إفلاس كثير من أصحاب الأعمال وتحولهم إلى طبقة أدنى، وبالعكس تمكن تلك الأزمات بعض الأفراد إلى إغتنام الفرصة، والتحول إلى طبقة أعلى.

## (2) عامل التعليم والتأهيل العلمي والتقني؛

إن هذا العامل على علاقة وطيدة مع الحراك الإجتماعي بشكل عام، ويُعد من أهم العوامل، التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي العمودي بشكل خاص. فيما أن التعليم ليس منعزلاً عن الظروف الإجتماعية، التي تؤثر وتتأثر بكافة الأبعاد الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والثقافية، فإن من يرغب الإرتقاء في السلم الإجتماعي، لابد له وأن يكون قد حصل على درجة معينة من العلم، وتدريب عام وخاص لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعليم، لذا فإن مجانية التعليم، وفتح أبواب المدارس، والمعاهد، والكليات أمام الجميع دون تمييز في التدرج الإجتماعي، والقبول في الدراسات العليا وتوفر وسائل ومراكز التدريب والتأهيل لكسب مهارات جديدة، ومعارف مستحدثة تتلاءم وتطور الاقتصاد، والتكنولوجيا الإنتاجية والخدمية، سمحت هذه الأمور لأبناء العمال والفلاحين والطبقات الدنيا الأخرى بأكتساب المهارة وتأهيل علمي وثقافة أعلى، جعلتهم قادرين على أن يشغلوا أدواراً ومكانات إجتماعية - إقتصادية - سياسية عالية. لا يسعنا هنا إلا أن نتذكر ما قاله



(سوروكين) بصدد هذه العلاقة الأيجابية بين التعليم والحراك الإجتماعي، حيث قال: (إن النظم التدريبية والتعليمية وبصرف النظر عن أشكالها كانت دائماً قنوات للحراك الإجتماعي العمودي، ففي المجتمعات التي تكون المدارس فيها مفتوحة أمام جميع الأعضاء فإن النظام المدرسي يمثل رافعة، أو مصعداً إجتماعياً Social Elevator يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه).

### (3) عامل التغير الإجتماعي:

وهو العامل الذي يمس النظام الإجتماعي، ويحدث بيئة إجتماعية، واوضاعاً إقتصادية، وسياسية جديدة تفتح على الأفراد احتمالات كثيرة لتغير مكاناتهم الإجتماعية، وأدوارهم من خلال ما تحدثه من وظائف وأدوار جديدة ومتنوعة، تؤثر إيجاباً وسلباً في الحراك الإجتماعي العمودي لكافة الطبقات الإجتماعية، ذلك لأن أي تغير في البيئة الإجتماعية ينتج توزيعاً جديداً للأفراد في المجتمع. ونظراً لأن البيئة الإجتماعية متغيرة دائماً، وأن معدلات هذا التغير قوية الآن، فهذا يعني أن الحياة الإجتماعية تتضمن دائماً عاملاً للحراك العمودي. وخلص (سوروكين) إلى القول في هذا الصدد: إن العوامل التي تسهل عملية التغير الإجتماعي، هي أيضاً عوامل تسهل عملية الحراك الإجتماعي العمودي.

### (4) عامل الأيديولوجيا السياسية:

وهو العامل الذي يسود في المجتمع وتستند إليه ظاهرة الحراك الإجتماعي في شدتها ودرجة قوتها وإتجاهها. ويقصد بالأيديولوجيا السياسية هنا، الفكرة التي يدور في إطارها النظام السياسي في المجتمع، فثمة فرق بين النظم السياسية القائمة على الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، وبين النظم المركزية أو المستبدة، وكذلك مدى ما يسود المجتمع من تطبيق لمبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وما يتبع ذلك من إتاحة الفرص أمام الجميع في الوصول إلى أعلى الوضع الذي يناسب خبراتهم واستعداداتهم، دون تحيز لفئة أو طبقة إجتماعية. فالحراك يكون سهلاً



ومرنا في المجتمع الذي تسوده العدالة، واحترام العلم والعلماء، وتقدير ذوي الخبرة، وإتاحة الفرص بالتساوي أمام الجميع (مجتمع مفتوح)، أما حين يسود الاستبداد، والمحسوبية، والطبقية، وتقديم المكانة الموروثة على المكانة العلمية، والمكتسبة (مجتمع مغلق)، فإن الحراك يصبح حينئذ محصوراً في فئة، أو طبقة دون أخرى.

يشير (روبرت دال) إلى أن البناء الاجتماعي قائم سياسياً على بنى من قوى، تكون فيها القمة أصغر بكثير من القاعدة. عليه فإن بنى كهذه هي التي تؤثر في التشكيلة المحددة للطبقة الحاكمة. هذا التشخيص يساعدنا على التأكيد أن للحياة السياسية والأشتراك فيها دور فاعل في الحراك الاجتماعي. ومرد ذلك الدور الذي لعبته وتلعبه السياسة في التقسيم الطبقي قديماً وحديثاً، وما تتركه من آثار إيجابية وسلبية في إنتاج الترتيب النسقي في المجتمع وإعادة إنتاجه. فالتنظيمات السياسية بدءاً من الحكومات وانتهاءً بالأحزاب السياسية، لعبت أيضاً دور المصعد الاجتماعي، ولا سيما في المجتمعات التي تتبنى النموذج الديمقراطي، كما يراها (سوروكين). فقد تختلف طبقة فرد اجتماعية من خلال انتمائه إلى حزب سياسي، ومن خلال ممارسته لنشاط سياسي محدد، كأن يكون الترشح في الانتخابات. حيث أن نظام الانتخاب يلعب دوراً بالغ الأهمية في تجديد القادة والحكام، وبالتالي فإن الأغلبية العظمى من الحكام، ورجال الدولة، وأعضاء المجالس التشريعية قد وصلوا إلى مناصبهم الرفيعة هذه، متدرجين في مناصب الأحزاب السياسية. فقد حصل في كثير من الأحيان أن أتت الانتخابات بأفراد من الدرجة الثانية والثالثة ووضعتهم في البرلمان وفي الوزارات، وعلى رؤوس الأمم، فأصبحوا قادتها وزعماءها.

وعند الحديث عن السياسة لابد من التطرق إلى جانب من ظروفها التي تؤثر إيجاباً وسلباً في الحراك الاجتماعي. وخصيصاً الحروب، فهي دائمة التأثير على البنية الاجتماعية. فلقد كانت الحروب تخاض في الماضي من قبل فئة اجتماعية معينة مؤلفة من العسكريين، وقد كانت تدعم بذلك التمييز الاجتماعي بتبرير أولية الطبقة العسكرية، أي الطبقة النبيلة، أما الحروب الحديثة



فأثرها المساواة، حيث تشترك فيها أفراد ينتمون أساساً إلى طبقات وفئات إجتماعية مختلفة، كما أن نتائجها تنعكس على الكل، لذا نرى في أثناء الحروب يكرم المجتمع القائد، أو أي جندي نظراً لشجاعته، وتكريماً لبسالته، وما أبداه من تضان في صد العدوان والدفاع عن الوطن. ذلك أن الحرب قد تثبت فيها ذكاء وتفوق أي جندي من طبقات المجتمع الدنيا، أو الوسطى في الوقت نفسه الذي تثبت فيه فشل أي جندي من أصل نبيل. كما أنه في الحروب مثلاً نجد اشخاصاً من الطبقات العليا تهوى بهم الحرب إلى الحضيض، وينتقلون إلى طبقة الفقراء، بعد أن كانوا من طبقة الموسرين، بل ومن الأثرياء. ونجد عكس ذلك تماماً عند بعض الطبقات، التي تستفاد من الحرب وتثري على حسابها وتنتقل إلى طبقة الأغنياء، ومنهم من يسمون بأسم (أغنياء الحرب) وتجارها حيث يشكلون طبقة طفيلية تتحرك، وتعيش على خراب الوطن ومآسي وويلات المواطنين.

##### (5) العامل الديموغرافي:

ويتوزع هذا العامل على مناح متعددة، منها ما يتعلق بالسكان، والعلاقة بين ارتفاع نمو السكان، وانخفاضه وبين زيادة مقدار العمل وقلته من ناحية، وتنوعية العمل الماهر، وغير الماهر من ناحية أخرى.

ويكمن المظهر الثاني من مظاهر العوامل الديموغرافية في الهجرة، وأثرها في قابلية الحراك الاجتماعي، ذلك الحراك الذي يرتبط غالباً بإمكانية انتقال الأفراد والأسر مادياً. إذ إن الهجرة (الداخلية أو الخارجية) تتيح للأفراد الطموحين إمكانية التحرك في السلم الاجتماعي، عندما يوفقون في إيجاد عمل مناسب دائم في المجتمع المهاجر إليه. كما أنها تلعب دوراً مهماً ومزدوجاً في ظاهرة الحراك الاجتماعي، حيث تساعد المهاجرين أصحاب البلاد الأصلاء على الحراك الاجتماعي، وعند عودة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم الأصلية بما جمعوه من أموال، ترتقي مكانتهم الاقتصادية، والاجتماعية إلى مكانة مביئة لما قبل الهجرة.



## (6) عامل التحولات الثقافية:

ويقصد به التغير الذي يصيب المجتمع، وأفراده في المجالات المرتبطة بالقيم والأفكار، التي يؤمنون بها. حيث أن نشر ثقافة حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والحرية، والأعتقاد بالعلم والمعرفة، من الأمور التي تدخل في صلب التغير الاجتماعي، وبالتالي في جوهر الحراك الاجتماعي. إن إكتساب الثقافة بهذا المعنى يساعد الطبقات الدنيا على إرسال أبناءها إلى التعليم، والتخصص في المجالات العلمية، والتكنولوجية، والفكرية، والسياسية، ثم شغل الأعمال والوظائف، والمناصب التي يحتاجها المجتمع، وشغل هؤلاء الأفراد لهذه الأعمال، والوظائف لابد أن تنقلهم إلى مراكز اجتماعية أعلى، وتحسن ظروفهم، وأحوالهم الاقتصادية، والمعاشية وبالتالي يعلو شأنهم، وأدوارهم الاجتماعية، ويحتلون مكانة أرفع داخل المجتمع، ومن ثم يتغير أسلوب حياتهم.

هناك سمة أخرى من سمات التحول الثقافي وتطورها وهي نظرة المجتمع للمرأة، ودورها في بناء المجتمع. ففي المجتمعات المغلقة التي تسيرها قيم وعادات تمنع المرأة من ممارسة حقوقها في التعليم، والتوظيف، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية. أما المجتمعات المفتوحة، فأنها تتيح للمرأة ممارسة إنسانيتها، وحقوقها، ومن ثم تصبح قوة فعلية، وفاعلة في عملية الحراك الاجتماعي، نحو الأعلى، تثير المنافسة داخل المجتمع من أجل الوصول إلى وظائف وأدوار اجتماعية ذات مكانات عالية.

وثمة جانب آخر من الثقافة المجتمعية التي لها دور في الحراك الاجتماعي، وهو التقدير الاجتماعي للمهن والوظائف: فتقدير الأفراد للمهن والوظائف نوع من أنواع الثقافة، وهو وعي يرتبط بدرجة تطور المجتمع من حيث المقاييس التي يقاس بها المكانة الاجتماعية للوظائف والمهن. يختلف هذا التقدير من فترة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات. ويعتمد هذا التقدير على مجموعة من العوامل منها: مدى أهمية هذه الوظيفة لكل من الفرد والمجتمع، العائد المادي لها،



وعدد الأفراد الذين يشغلونها، ومعنى ذلك أن التقدير الاجتماعي للوظيفة يزداد كلما زادت أهميتها لكل من الفرد والمجتمع. وعليه يؤثر إيجاباً في الحراك الاجتماعي. بمعنى إنه كلما زاد التقدير الاجتماعي لمهنة ما، حاول الأفراد الحصول عليها كونها تعطي مكانة اجتماعية أرفع للذي يمتلكها.

ومما لا شك فيه أن التطور الحاصل في وسائل المواصلات، والاتصالات ومنها بالأخص التطور الهائل في وسائل الاتصال الإلكتروني، ووسائل الإعلام، والفضائيات، التي قربت بين الشعوب، والأعراف، والتقاليد، وعولمت ثقافات حقوق الإنسان، والعدالة، والحرية، والديمقراطية السياسية والاجتماعية، والمعرفة بأهمية وظائف ومهن مختلفة، كل ذلك كان لها دور كبير في إحداث حراك فكري من خلال التحول، الذي تشهده أغلب المجتمعات، ومنها المجتمع الكوردي، ومنذ العقد الأول من هذا القرن.

### ثانياً: العوامل التي تعيق الحراك الاجتماعي

المجتمع يحمل في أطوائه عوامل إعاقة الحراك الاجتماعي، مثلما يحمل عوامل مساعدة ومشجعة له. ففي الوقت الذي يمكننا أن نشير إجمالاً إلى كافة العوامل (العامل الإقتصادي، عامل التعليم والتأهيل العلمي والتقني، عامل التغير الاجتماعي، عامل الأيديولوجيا السياسية، العامل الديموغرافي، عامل التحولات الثقافية) التي تساعد على الحراك الاجتماعي، بأنها في الوقت ذاته، هي عوامل إعاقة للحراك الاجتماعي إذا لم توجد أو كانت في حالتها السلبية أو الاستبدادية أو ترسخ الإنغلاق، فإنه يمكننا أن نضيف إليها العوامل التالية كمسببات لتعطيل الحراك الاجتماعي:

#### (1) عامل النظام الطبقي المغلق:

وهو يمثل عائقاً حقيقياً أمام الحراك الاجتماعي، ذلك أن المجتمع يجبر كل طبقة على البقاء على محدداتها، ومعاييرها في تربية أبنائها وتنشئتها، الأمر



الذي يدفع باتجاه أعاقه الحراك الإجتماعي، وخرق الحدود الفاصلة بين الطبقات. والمثال واضح في المجتمعات الطبقية الطائفية. هنا لا بد من الإشارة إلى أن النظام الطبقي المغلق، الذي يتخذ أشكال متعددة، منها تراتبية إجتماعية (عشائر، او فدرالية عشائر) ومنها تراتبية دينية، ودينية - طائفية (أيزيدية، كاكائية، شبيك، كما هو موجود في المجتمع الكوردي).

## (2) عامل اختلاف الأجيال في مقدرتها على الحراك الإجتماعي:

الأجيال المعاصرة، عادة ما تكون فرصتها للحراك افضل من فرص الأجيال السابقة، وأن طموح الأبناء في التغير، وتطلعها إلى الحراك والارتفاع على السلم الإجتماعي أكثر شدة من الآباء أي أن الأبناء عادة يكونون جيلاً متحركاً. فإنه بالمقال هناك الأجيال السابقة التي عادة ما تكون محافظة في فكرها وسلوكها، متمسكة بعاداتها وقيمها، مما يحصل صراع بين الأثنين، وبالتالي قد يحول تمسك الآباء بقيمهم، ومعتقداتهم وأفكارهم وبما يملكون من سلطة أبوية في الحد من حراك أبنائهم.

## (3) عامل الأسرة:

فالأسرة بحد ذاتها عائق في وجه الحراك الإجتماعي على اعتبار أنها تهدف إلى تثبيت الأفراد في طبقتهم بنقل العادات والتقاليد والعلاقات القديمة، إلا أن أثرها يشهد قوة حسب نموذج البنية العائلية الأسرية، فحجم الأسرة عامل من العوامل التي تحدد الحراك الإجتماعي، فإنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة أثر ذلك سالباً في الحراك الإجتماعي الصاعد. فالمستوى التعليمي للأسر، وتوزيع الميراث، وفرص الحصول على الأهتمام المادي، والمعنوي للأبناء من قبل الوالدين على علاقة عكسية مع عدد أفراد الأسرة، وهذه الحالة ذات آثار سلبية على حراك الأبناء.



(4) عامل الترييف:

الحراك الإجتماعي داخل المجتمعات الريفية بطيئ، لا يمكن ان يجاري الحراك في المدن في مستواه ونوعيته، وذلك لما يسود المجتمع الريفي من عادات، وتقاليد، وقيم محافظة. فتخلق أولاً حالة من تنذبذب بين هذا وذاك في شدة قوة الحراك حيث إن الريفي يعيق الحراك، الذي تبتغيه المدينة ولا يمدّها بالعناصر والأفراد. وثانياً، عندما تغطي الثقافة المحافظة للريف على المدينة، وتتحول إلى ثقافة الأكثرية، حينها يمكننا القول إن المدينة قد تريفت، ولم تعد في استطاعتها تشجيع الأفراد والجماعات على الحراك، وإن عملية الحراك بحد ذاتها باتت معرّقة. أن النزوح الإجباري لأهل القرى، وبأعداد هائلة إلى المدن، جراء الفقر والعوز، ونتيجة لسياسات الترحيل القسري، وهدم القرى، أدى بشكل من الأشكال، إلى ترييف مدن إقليم كوردستان وإعاقة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، أو على أقل تقدير إبطاء سرعتها الطبيعية.



### الفصل الثالث

## بناء المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي

مدخل:

الحراك الاجتماعي ظاهرة تتشكل وفق طبيعة المجتمع، ودرجة ليونة وحركية النظم الاجتماعية، ومقدار ما يسمح به نظام التدرج الاجتماعي من انتقال الأفراد والجماعات بين هذه الدرجات صعوداً أو نزولاً على سلم التراتبية الاجتماعية. كما إن دينامية الحراك الاجتماعي تتجسد على وفق إنفتاح أو إنغلاق النظام الطبقي والمرحلة التي يمر بها المجتمع من حيث استقراره أو انتقاله. ومن جانب آخر إن درجة سرعة أو بطئ الحراك الاجتماعي واتجاهاته تتأثر بحجم التغييرات التنموية وسعتها وسرعتها. وبما إن هذه الدراسة تحاول أن تقف عند إشكاليات ومؤشرات الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق من 2003 إلى 2010، فكان لزاماً علينا دراسة هذا المجتمع وكشف مكوناته البنائية في هذا الفصل، للوقوف على معرفة نظمه الاجتماعية وتركيبته الطبقيّة وذلك من أجل بيان أثرهما في سعة الحراك الاجتماعي وسرعته واتجاهاته. كما كان لزاماً علينا أن نتعرف على طبيعة المجتمع الكوردي من حيث إنفتاح نظامه الطبقي وإنغلاقه ومدى حقيقة مزاجية النظامان في المجتمع الكوردي وأثرهما في طبيعة الحراك الاجتماعي واتجاهاته. ومن ناحية أخرى فإن الكشف عن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق من حيث استقراره أو انتقاله على علاقة صميمية بالحراك الاجتماعي، لذا ارتأينا أن نتوقف عند هذه المسألة أيضاً وإعطائها حصة من البحث والتنقيب. وأخيراً كان من واجب هذه الدراسة وقفة موضوعية عند التغييرات التنموية التي حصلت وتحصل في إقليم كردستان - العراق.



## المبحث الأول: إقليم كردستان - العراق

### أولاً: التسمية والحدود

إقليم كردستان جزء من وطن الأكراد (كوردستان)، المقسم أرضاً وشعباً إلى أربعة أجزاء، وكل جزء ملحق قسراً بدولة من دول المنطقة، وبه أصبح كوردستان "مستعمرة دولية" على حد تعبير السوسيولوجي التركي إسماعيل بيشكجي، (تشارك كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا في احتلالها)<sup>(1)</sup>. الحق (78736) كيلومتر مربع من هذا الوطن المجزء بالعراق. وهو (كوردستان الجنوبية) المعروف حالياً بـ (إقليم كردستان - العراق). وهو يمثل 18% من مجموع مساحة العراق<sup>(2)</sup>.

(إقليم كردستان - العراق) تسمية سياسية - إدارية، شاع استعمالها حديثاً (لأسيما بعد إنتفاضة آذار سنة 1991<sup>(3)</sup>)، وانتخاب سكانه لأول مجلس وطني

(1) مقتطف من رسالة لإسماعيل بيشكجي بعثه إلى بولاند أجويد رئيس حزب الاشتراكيين الديمقراطيون الترك في آذار 1980 من داخل سجن توبياشي حيث كان البيشكجي يقضي حكماً بالسجن منذ 1971. عن: (كورد وكوردستان، في رسالة من إسماعيل بيشكجي إلى يونسكو، ترجمة: موكري، مطبعة الشهيد آزاد هه ورامی، كركوك، ط3 2006، ص10) (باللغة الكردية).

(2) محمد، خليل اسماعيل، إقليم كردستان - العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، دون الإشارة إلى دار النشر، ط3، أربيل، 1999، ص3. كذلك ينظر: محو، لقمان أ، الكورد وكوردستان (باللغة الإنكليزية)، ترجمة: هفال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ط1 2007، ص11 وذلك نقلاً عن Mehrdad Izady, The Kurds: Asdaddfgghjasdaddfgghjasd Concise Handbook ( Washinton, D.C.: Taylor & Francis, Inc., 1992) p.3

(3) إنتفاضة آذار عام 1991 جاءت عقب هزيمة الجيش العراقي امام هجوم قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحرير دولة الكويت. حيث تسنى للفرصة أمام جماهير الشعب لكسر جدار الخوف من البعث ودوائره ويطشه وإرهاب مؤسساته العسكرية والأمنية المتنوعة، فإنتفضت وكانت تساندها قوات الليشمه ركه التابعة للأحزاب للكرديستانية تقودها الجبهة الكوردستانية، لتحرر مدينة بعد مدينة وقصبة بعد قصبة إلى أن تم تحرير كل اراضي كوردستان الجنوبية بما فيها مدينة كركوك. فأصبحت الأنفاضة بكل المقاييس تحولاً ثورياً حيث وصلت بالقضية الكوردية في العراق إلى نقطة اللاعودة إلى ما قبل آذار 1991.



في مايس سنة 1992<sup>(1)</sup>. مرت تشكّل هذا الإقليم في العراق، منذ سقوط  
الأمبراطورية العثمانية، وتوزيع تركتها، وترسيم حدود جديدة لدول المنطقة،  
بمراحل عدة وصولاً إلى يومنا هذا، حيث يتمتع بالحدودية ضمن العراق.

على مدى ثمانين عاماً مارست الحكومات العراقية المتعاقبة أبشع الجرائم  
بحق الشعب الكوردي وإقليمه. وأبشعها كانت على يد سلطة حزب البعث خلال  
أعوام حكمها، حيث شنت أكثر الحروب ضراوة وقساوة بحق الكورد، واستخدمت  
فيها كل الأسلحة، منها أسلحة كيميائية وغيرها محرمة دولياً. ومارست حملات  
تدمير القرى والقصبات ثم تهجير وترحيل قسري لسكانها حيث تم (إخلاء القرى  
الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية والتركية والسورية بعمق 10-20  
كيلومتر)<sup>(2)</sup>. كما أن هذه السلطة قامت بتغيب جماعي لأهالي القرى والقصبات  
في عمليات عسكرية أسمتها بـ (الأنفال)<sup>(\*)</sup>. راح ضحيتها الآلاف المؤلفة من المدنيين  
بين قتيل، ومغيب مصيرهم لحد الساعة. وقامت السلطة ذاتها بتغييرات في  
التشكيلات الإدارية بما يحقق من خلالها سياسة تعريب<sup>(\*\*)</sup> الإقليم. الجدولان

(1) محمد، خليل أسماعيل، المصدر السابق، ص 11

(2) رسول، شورش حاجي، الأنفال، الكورد ودولة العراق، ترجمة مجموعة من المترجمين، السليمانية، 2005،  
ص 35

(\*) عمليات الأنفال كانت من أكبر الجرائم التي اقترفتها الحكومة العراقية بحق الشعب الكوردي. كانت تنفيذاً  
وحشياً لسياسة إبادة الشعب الكوردي على مراحل متعاقبة بدأت من 23 شباط 1988 وانتهت بعد ثماني  
مراحل في 3 أيلول من العام نفسه. جيش البعث لها الجيوش المؤلفة من كل صنف القوات المسلحة،  
تساندها جحافل من الجحوش والمرترقة، تتقدمها الدبابات والمدافع وتحلق فوق رؤسها الطائرات الحربية  
التي كانت تسقط على القرى والمدنيين العزل قنابل كيميائية وغازات سامة. أدت في النهاية إلى تدمير  
مالايقل عن 4500 قرية وقتل وتغيب ما لا يقل عن 182 ألف كوردي. لم يعرف مصيرهم إلا بعد سقوط  
النظام في 2003 حيث وجدت مقابر جماعية في جنوب ووسط العراق، تحتوي على جثث ورفات لهؤلاء  
المنكوبين الذين غدر بهم ودفنوا في حفروهم أحياء.

(\*\*) يقصد بـ (التعريب): توطين الأفراد أو الجماعات العربية في إقليم كردستان - العراق، وأيجاد مستوطنات  
عربية لهم. كما يعني أيضاً تغيير أسماء المدن والقرى والمجالات السكنية، والمكاتب والمؤسسات الرسمية  
وشبه الرسمية إلى العربية، وذلك بهدف تغيير الواقع القومي لصالح العرب. (محمد، خليل أسماعيل،  
مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في إقليم كردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ط2،  
2002، ص 4).



التاليان يعطيان صورة عن سياسات سلطة حزب البعث الحاكمة في تدمير القرى الكوردية وترحيل أهلها:

جدول رقم (1)

القرى المرحلة في إقليم كوردستان: العراق 1975 – 1988:

المحافظة	عدد القرى	عدد الأسر	عدد السكان
أربيل	753	36472	184854
السليمانية	1192	112344	589805
دهوك	638	22129	116410
نينوى	341	4314	22605
كركوك	779	27726	1980064
المجموع	3703	198671	2893738

المصدر: محمد، خليل اسماعيل، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في إقليم كوردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ط2، 2002، ص72

أما الجدول الثاني يبين نسبة القرى المهدمة في المحافظات الأقليم الثلاثة:

جدول رقم (2): نسبة القرى المهدمة في إقليم كوردستان – العراق على أساس المحافظات

المحافظة	نسبة القرى المهدمة %
أربيل	80
السليمانية	98
دهوك	96

المصدر: البرزنجي، سركوت محمود خضر، إمكانات توطين الصناعة في إقليم كوردستان- العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في دانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد، 2008، ص47.



الجدول يوضح أن نسبة القرى المهدمة في السليمانية ودهوك، قريبة من بعضها، وتصل إلى معدل 97% من جميع القرى أي محو كافة القرى في حدود هاتين المحافظتين تقريباً. كل ذلك أدى إلى تخلف في الواقع الاجتماعي والإقتصادي والسياسي، حيث كان له أثر سلبي كبير في الدورة الاقتصادية، والأنشطة في القطاعات المختلفة، وتنمية الإقليم إقتصادياً واجتماعياً. كان من نتائجها توقف شبه كامل لأي حراك اجتماعي تصاعدي للأفراد والجماعات استمرت سنوات عديدة. يقابله حراك تنازلي لمجمل الشرائح الاجتماعية ماعدا حفنة طفيلية من الجحوش<sup>(\*)</sup> والمستشاريين<sup>(\*\*)</sup> والمهرين وتجار الحرب، من الذين كانوا على صلة وثيقة مع السلطات، وتساعدها في سياساتها بحق الشعب الكوردي. كما كان من نتائج هذه العمليات والسياسات ما يمكن أن نسميه بـ(حراك أفقي قسري)، حيث كان الناس يجبرون على النزوح من القرى والقصبات، والهجرة باتجاه المدن، دون رغبة منهم بل خوفاً من بطش وإرهاب النظام. علماً إن الحراك الأفقي بين المدن والمواقع إنما تكمن فيه نتائج إيجابية، إلا إن هذا الحراك الأفقي القسري لم يأت بأية نتيجة إيجابية تذكر، بل ترك أثراً سلبية كبيرة في حياة النازحين والمرحّلين، إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي إصابت القطاع الزراعي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

بعد ثمانين عاماً من الإستبداد جاء الدستور الدائم للعراق ليقر أن إقليم كردستان، وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً (المادة 117 - أولاً).

---

(\*) الجش، تسمية تهكمية تستخدم لاعت كل كوردي يخون شعبه وينضم الى السلطة حاملاً السلاح ضد الحركة التحررية الكوردية.

(\*\*) "المستشار" تسمية اطلقتها السلطة العراقية على زعماء بعض القبائل ورؤساء بعض الأفخاذ والعوائل من الذين انضموا الى صفوفها ضد حركة التحرر الكوردستاني وقصائلها السياسية في الفترة ما بين 1976 الى 1991. كانوا يمدون السلطة بأعداد كبيرة وهمية في الغالب من المقاتلين غير النظاميين، وكمكافئة على ذلك كانت السلطة رواتب وامتيازات كبيرة اضافة الى مقاولات لتنفيذ مشاريع إنشائية والتجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية لدرجة ان بعضهم نشطوا لفترة طويلة في مجال التجارة الدولية، وكانت عندهم مكاتب خارج العراق، في تركيا وبريطانيا وغيرها.



أما ما يتعلق برسم الحدود الحقيقية لإقليم كردستان، والذي كان عقدة مستعصية منذ تأسيس دولة العراق الحديث. فقد أقر الدستور في (المادة 140) أن تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لـ (التطبيع، الإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها). ويتطابق هذه المادة الدستورية، يمكن رسم خط يبدأ من (منطقة التخصر في محافظة واسط جنوب شرق قسبة بكرة، ممتدة شمالاً حتى (جسر النفط) غرب قسبة مندلي محاذية مرتفعات حميرين حتى الفتحة، حيث تمتد مع نهر دجلة حتى شمال مدينة الموصل لتتحرف نحو الجنوب الغربي بإتجاه قسبة الحضر، ثم تتجه غرباً نحو الحدود السورية شمال قسبة البعاج)<sup>(1)</sup> حدوداً لإقليم كردستان.

### ثانياً: عدد السكان وتركيبته من حيث الجنس والتوزيع البيئي

فيما يخص عدد سكان إقليم كردستان، فخلال السنوات القليلة الماضية، أوجدت الظروف واقعاً يمكن أن يساعد على حصر نسبي وتقريبي لعدد سكان الإقليم. فالنتائج الأولية لعمليات الحصر والترقيم التي قامت بها (مديرية تنظيم البطاقة التموينية) لعام 2009، تشير إلى أن عدد سكان الإقليم على مستوى المحافظات الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)<sup>(\*)</sup> هو (4690939) نسمة. الجدول التالي يبين عدد ونسب السكان في كل محافظة:

(1) محمد، خليل اسماعيل، إقليم كردستان - العراق، المصدر السابق، ص 11

(\*) بما أن دراستنا تشمل إقليم كردستان بحدوده الحالي، فهي تأخذ البيانات التي تعطي الصورة التكوينية للإقليم على مستوى ثلاث محافظات فقط هي: أربيل والسليمانية ودهوك. كما أن التعداد العام للعراق ومن ضمنها إقليم كردستان لم يتم لحين إعداد هذه الدراسة لذا لم يتمكن الباحث الحصول على بيانات عام 2010.



جدول رقم (3):

عدد سكان الإقليم ونسبته على مستوى المحافظات (أربيل ودهوك والسليمانية) عام 2009:

المحافظات	عدد السكان	نسبة السكان(%)
أربيل	1713461	36.53
دهوك	1176709	25.09
السليمانية	1800769	38.38
المجموع	4690939	100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم - قسم احصاء السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط. عن بيانات مديرية تنظيم البطاقة التموينية لعام 2009 (غير منشورة).

علماً أن هذا العدد ارتفع في آخر إحصائية أولية قامت بها وزارة التخطيط العراقي إلى (4975105). وبالمقارنة مع عدد السكان في عام 2003، فإنه بحسب البيانات المتوفرة عام 2003 كان عدد سكان الإقليم (3910329) نسمة. مما يعني أن عدد السكان قد زاد (1064776) خلال الفترة المحددة لهذه الدراسة.

وأما فيما يخص التركيبة الاجتماعية لسكان إقليم كردستان من حيث (الجنس) فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن أعداد الذكور والإناث تشكل نسب متقاربة جداً على مستوى المحافظات والإقليم عموماً. الجدول التالي يبين هذا التقارب:



عدد ونسب الذكور والإناث من المجموع العام لسكان الإقليم على أساس  
كل محافظة – 2009:

المحافظة	الجنس	عدد السكان	نسبة السكان %
أربيل	ذكور	863756	50.42
	إناث	849705	49.58
	المجموع	1713461	100
السليمانية	ذكور	892821	49.57
	إناث	907948	50.43
	المجموع	1800769	100
دهوك	ذكور	599651	50.96
	إناث	577058	49.04
	المجموع	1176709	100
المجموع على مستوى الإقليم	ذكور	2356228	50.23
	إناث	2334711	49.77
	المجموع	4690939	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم – قسم احصاء السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط. عن بيانات مديرية تنظيم البطاقة التموينية لعام 2009 (غير منشورة).

أما ما يتعلق بالتركيبة البيئية لسكان إقليم الكوردستان، فإن البيانات تشير إلى أن هذا التركيبة قد طرعت عليها تغير مستمر على مستوى المحافظات والإقليم عموماً. وإن هذا التغير أوجد نسب توزيعية لصالح المدينة على حساب الريف، علماً أن عدد سكان الريف لا يقتصر على عدد سكان القرى فقط وإنما



يتضمن سكان المجمعات أيضاً. فالجدول التالي يضعنا أمام معطيات حول التركيبة المكانية لسكان الإقليم ونسب توزيعه:

### جدول رقم (5)

التركيبة السكانية الحضرية والريفية ونسبة التوزيع على أساس المحافظات والإقليم – 2009:

المحافظة	المنطقة	عدد السكان	نسبة السكان %
أربيل	الحضر	1312100	76.58
	الريف	401361	23.42
	المجموع	1713461	100
السليمانية	الحضر	1527638	84.83
	الريف	273131	15.17
	المجموع	1800769	100
دهوك	الحضر	865636	73.56
	الريف	311073	26.44
	المجموع	1176709	100
المجموع على مستوى الإقليم	الحضر	3705374	78.99
	الريف	985565	21.01
	المجموع	4690939	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم - قسم احصاء السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط. عن بيانات مديرية تنظيم البطاقة التموينية لعام 2009 (غير منشورة).



يجب التنويه إلى أن الفرق في نسب التوزيع بين ساكني المدن والقرى عام 2003 لا يختلف عما هو في 2009، حيث تشير بيانات المؤسسة ذاتها، إلى أن نسبة سكان الحضر عام 2003 كانت (79%) ونسبة سكان الريف كانت (21%). مما يعني إن حراكاً أفقياً وعودة عكسية من المدن إلى القرى لم تحصل خلال هذه الأعوام الستة إلا بمستوى ضئيل جداً. كما يمكن أن تدل هذه النسبة المتقاربة التي لم تتغير خلال ستة سنوات، إن عودة القرويين المرحلين قسراً والنازحين خوفاً، والتي بدأت منذ عام 1992 قد اكتمل عام 2003 إلى حدودها القصوى. إن عدد سكان الريف بدأ ينخفض منذ 1974، إلى أن انخفض بشكل كبير بعد عام 1983 وصولاً إلى انخفاض حاد عام 1990، كما هو مبين في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (6):

انخفاض عدد سكان الريف الكوردستاني ونسبتها (خلال الأعوام 1983-1990) نموذجاً:

السنة	إجمالي عدد السكان	الريف	
		عدد السكان	النسبة %
1983	1839100	797100	43.3
1984	1867400	760800	40.7
1987	2015466	519781	25.7
1990	2205000	534000	24.2

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات عن: (أحمد، محسن إبراهيم، واقع القطاع الزراعي في إقليم كوردستان- العراق وسبل تنميته خلال المدة 1974 - 1993)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، 1994، (غير منشورة)، ص 53



إن هذا الانخفاض الحاد أدى إلى إنخفاض النشاط الزراعي بمختلف قطاعاته، والذي لم يسترجع عافيته لحد الساعة. عليه فإن الحراك الإجتماعي في مجال النشاط الزراعي منذ ذلك التاريخ لحد الآن، هو حراك هابط على مستوى الأفراد والعوائل والجماعات. كما إنه حراك أفقي سلبي يتجه من القرية إلى المدينة. ويغير من طبيعة العمل والمهنة أفقياً دون حصول أي تغير عمودي يذكر في المهارات، والقدرات والإمكانات العلمية المرتبطة أساساً بالمهن المدينية. كما كان لهذا الحراك الأفقي الأثر الكبير في تريف المدينة وترك بصماته السلبية في التشكيلة الإجتماعية والوعي والثقافة من خلال هيمنة القيم والأعراف والسلوكيات وطبيعة العلاقات القروية لحد كبير، لا تزال آثارها شاخصة لحد الساعة في مدن إقليم كردستان، ولكن الواقع الجديد في إقليم كردستان والتغيرات الحاصلة خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي تعمل على إزالة هذه الآثار، كما تعمل الفئات المدينية الجديدة على إزالتها ولكن بخطوات بطيئة لأنها تواجه مقاومة جديدة.

### المبحث الثاني: الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي

#### أولاً: الحراك الإجتماعي داخل النظم الإجتماعية

"الأسرة" واحدة من جملة الوحدات الإجتماعية، التي تكون النظم الإجتماعية في المجتمع الكوردي، وهي الوحدة الإجتماعية الأساسية التي تشمل على (وظائف حيوية متشابكة ومتداخلة محاطة بمجموعة من المعايير الإجتماعية تنسق عملها وتسهل مهمتها وتربطها بنظم أخرى)<sup>(1)</sup> إنها ذات نظام مغلق لا حراك فيها من حيث السلطة الإجتماعية والإقتصادية، فالرئاسة فيها رئاسة أبوية، إذ يمتلك الأب السلطة الوحيدة على أعضاء العائلة، ليس لأحد آخر من أفراد العائلة، أن يرتقي إلى هذه المكانة إلا في حالة وفاة الأب.. كما إن هذه القوة والسلطة الأبوية شكلت نظام الإقامة الأبوية أيضاً ف(إقامة العائلة من نوع الإقامة الأبوية)<sup>(2)</sup>، حيث تلتحق الزوجة والأطفال بالأب حيث يقيم.

(1) الجاوشلي، هادي رشيد، الحياة الإجتماعية في كردستان، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1970، ص 39

(2) خصباك، شاكر، الأكراد، بغداد، مطبعة شفيق، 1972، ص 454



هنالك تقسيم إجتماعي آخر بعد العائلة سواء كان في القرى او المدن، او لدى القبائل. فان العائلة القديمة التي نمت وتشعبت منها عوائل كثيرة، وتربطهم صلة الدم والعصب، فان تلك العوائل المتعددة بدورها تشكل هيئة إجتماعية أخرى تسمى بالطائفة وباللغة الكوردية (بنه ماله) فيكون لكل طائفة رئيس يسمى برئيس الطائفة لا يشغل منصبه عن طريق الوراثة، وانما بعد وفاة رئيس الطائفة السابق يحل محله اقدر شخص من أفراد الطائفة ويتم اختياره من قبل رؤساء الأسر المنتمية للطائفة بعد الشورى او يشغل هذا المكان بصورة طبيعية كونه هو المنفرد بين أفراد الطائفة بمركزه الإجتماعي، له مكانة مرموقة بين أفراد الطائفة وهو موضع الاحترام اللائق وهو مرجع للتعاون الإقتصادي والإجتماعي<sup>(1)</sup>. وهذا يعني وجود فرص للحراك الإجتماعي صعوداً للوصول إلى المكانة الأعلى في (بنه ماله)<sup>(2)</sup>.

وتأتي القبيلة (العشيرة) في مرتبة أعلى من الطائفة. فعندما تتوسع أسرة ما، وتخرج عن حدود القرابة الرحمية (الطائفة - بنه ماله) لتشمل نطاقاً أكثر سعة فإنها تتحول إلى (عشيرة).

ليس لكل القبائل نظام متماثل<sup>(3)</sup>، إلا أن القبيلة الكوردية ليست ببنيان إصطناعي<sup>(4)</sup>، وإنما هي كيان إجتماعي حي ومؤسسة وجدت بالضرورة كأستجابة لمتطلبات الحياة الإجتماعية، والإقتصادية، وكأداة إجتماعي لإدارة الشؤون العامة، وحماية المنضوين تحت لوائها. عليه فإن: (العشيرة وحدة سياسية. انها تشبه الدولة أو الأمة في ايماننا هذه، انها فرع او فخذ، نصفها الذي يشكل وحدة إجتماعية يتكون من تفرعات عديدة كما هو الحال في الوحدة السياسية.. الفرع شكل من العائلة

(1) الجاوشلي، هادي رشيد، المصدر السابق ص 42

(2) في تقريبي ان ترجمة (بنه ماله) الى (الطائفة) كما قام به الأستاذ جاوشلي غير دقيق. وأن كلمة (الأسرة) قد تكون أدق في هذا المحل، ولكنني وللأمانة العلمية أبقيت على ما كتبه الأستاذ دون تغيير.

(3) إيغلتن، ويليام، القبائل الكوردية، ترجمة: د. احمد محمود خليل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط 1، اربيل 2006، ص 21

(4) الجاوشلي، هادي رشيد، المصدر السابق ص 44



الواسعة)<sup>(1)</sup>. كما أن (مارتن فان برونسن 1946 Martin Van Bruinessen) يؤكد على نفس المفهوم حيث يقول: (القبيلة الكوردية وحدة إجتماعية سياسية)<sup>(2)</sup>. أما (شاكر خصباك 1930) فيقول: (القبيلة الكوردية عبارة عن وحدة سكنية سياسية تشتمل على طبقتين منفصلتين،.. الطبقة الحاكمة، والطبقة العامة..)<sup>(3)</sup>.

يعتقد غالباً بأن القبائل، إن لم نقل الإتحادات القبلية، لها النسب نفسه وليس ذلك صحيحاً بالضرورة، وربما تكون القبائل، وهي في معظم الأحيان كذلك، تكتلاً من الجماعات التي ترتبط ببعضها بصلة قرابة، ولكنها تشكل جزءاً من القبيلة برمتها)<sup>(4)</sup>. فالقبيلة الكوردية لا تنتسب بالضرورة إلى جد واحد بل في الغالب (إلى محل أو قرية وكان هذه القرية هي جد وأصل. مما يدل على الارتباط المكين بين الكرد وموطنهم..)<sup>(5)</sup> فالعمود الفقري في العشيرة الكوردية كما يقول (خصباك): ليس "النسب" وإنما هو "الأرض". فالقبيلة الكوردية تنتمي إلى النموذج، الذي يستند إلى (الأشتراك في الموضع)<sup>(6)</sup>. لذا فهي ليست مجتمع منغلقة على نفسه، من حيث المنتمين إليها، أي أنها غير منغلقة على أناس تربطهم نسب أو انتماء بطريركي أو ماشابهة، وإنما (من السهل قبول الأجانب في العشيرة ومن الممكن أن يحتل هؤلاء المناصب الرفيعة فيها)<sup>(7)</sup>. وهذا مؤشر مهم لوجود حراك إجتماعي داخل المجتمع الكوردي حتى في التشكيلات الإجتماعية التقليدية التي يعرف عنها

---

(1) نيكيتين، باسيلي، الكرد، نقله من الفرنسية وعلق عليه: الدكتور نوري الطالباي، دار سيبيريز للطباعة والنشر، دهوك 2008، ط1، ص 188-189

(2) برونسن، مارتن فان، الأغا والشيخ والدولة، البنى الإجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، معهد الدراسات الإستراتيجية، ج1 ط1 بغداد-اريل-بيروت، 2007، ص 118

(3) خصباك، شاكر، الأكراد، المصدر السابق، ص 348

(4) مكحول، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004، ص 50

(5) العزاوي، عباس، عشائر العراق، ج2، الكردية، مطبعة المعارف، بغداد 1947، ص 13

(6) خصباك، شاكر، الأكراد، المصدر السابق، ص 346

(7) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص 190



أنها تتسم بقدر كبير من الخصوصية والأنغلاق. كما أن (مبدأ الوراثة في الزعامة ليس مما يجمع عليه الكورد)<sup>(1)</sup>.

تبدو ظاهرة تشكل العشائر، وكأنها قاصرة على الوسط الريفي، والجماعات الرحالة، (حيث المدن الكوردية لم تعرف في تشكيلاتها الاجتماعية اسم القبيلة والعشيرة)<sup>(2)</sup> كما كان يُنظر لها (هادي الجاوشلي 1920-1996) وهي تنظير غير واقعي. لأنه كلما أصبحت العشائر والاتحادات العشائرية أضخم عدداً، وتوسعت رقعة تواجدها، وتعقدت أواصر العلاقة الداخلية فيها، وتوسعت نوعية تقسيم العمل فيها، وارتبطت بالمدينة عملاً ومصلحة، هاجرت أفراد كثيرون منهم وفي مقدمتهم رؤسائهم وشيوخهم وأغواتهم إضافة إلى أبناء العوائل المتنفة فيها إلى المدن في حراك أفقي نتج عنه حراك تصاعدي، أدى إلى اندماجها في التركيبة المدنية، ولكنها أبقت على الأواصر البدئية بشكل عام ولم تعمل على كسر تلك الارتباطات العشائرية. كما حملت معها اسم عشيرتها إلى المدينة ملحقاً مع اسم المذكور في هذه الأسر، مفتخراً بها لقباً لهم ولعوائلهم، تاركين إياها كجزء من التركيبة لأولادهم وأحفادهم. حتى أنه يمكننا أن نلاحظ تجمعات هذه العشائر في المدن الكبيرة، في مناطق وأحياء لكل عشيرة على حدة معروفة بأسماءها. إضافة إلى ذلك فإن المدينة، بما تمتاز بالفرص لحراك اجتماعي بأشكاله المختلفة، لم تستطع أن تكسر أواصر العلاقات القبلية، بل أنتجت من طرفها نوعاً آخر من التفاعلات، فالمدينة الكوردية أصبحت موطناً لظهور انتماءات أخرى، أكثرها شيوعاً هي:

1. الانتماء إلى المدينة نفسها وعندها حلقة لأتحد قبلي على شاكلة جديدة مدنية. فظهرت القاب كالأرييلي والشهرزوري والكركوكي... الخ.
2. الانتماء إلى المنصب أو المهنة والتلقب بها مثل: الخزندار والحداد والنجار والباجكر... الخ، ويضاف إليها أنواع أخرى من الانتماء ابتدعتها الثقافة الكوردية في المدينة وكأنها لا تستطيع العيش دون خلق شكل من أشكال هذه

(1) نيكيتين، باسيل، المصدر السابق، ص 196، عن (ليكو)

(2) جاوشلي، هادي، المصدر السابق، ص 44



الانتماءات. عليه يمكننا أن نستنتج مع (برونسن): (إن الولاءات البدئية في كوردستان هي بالدرجة الأولى، للعائلة والقبيلة وزعيم القبيلة أو الأغا، ومثلها في القوة الولاءات الدينية، خصوصاً الولاءات للشيوخ،... وحتى حينما تبرز ولاءات جديدة مثل ولاءات الأمة والطبقة فإن الولاءات البدئية لا تتوقف فجأة عن العمل، فكثيراً ما يحدث أن تتفاعل هذه الولاءات المختلفة ويعدل بعضها بعضاً، وأنذاك فإن الحالة الملموسة هي التي تحدد أيّاً من تلك الولاءات سيُفرض وجودها)<sup>(1)</sup> والمثال الكوردي في إقليم كوردستان - العراق اسطع مثال على ذلك. فخلال سنوات عديدة وبأساليب مختلفة، سياسة وثقافية وثنائية طبقية، بذلت جهوداً كثيرة على المستوى السياسي والنخبوي وحتى ثقافي - فني من أجل كسر روابط هذه الولاءات البدئية في المجتمع الكوردي، ولكن النتائج المتراكمة لحد الساعة ليست كبيرة والمؤشرات غير حاسمة بعد بالدرجة التي يمكن أن تعتمد كمؤشر لصالح المدينية وعلاقاتها.

### ثانياً: الحراك الاجتماعي في التركيبة الطبقية

إن السياق الاجتماعي الحقيقي الذي يحصل فيه الحراك الاجتماعي هو الطبقات والفئات الاجتماعية، حيث ينتقل الفرد من طبقة إلى أخرى صعوداً أو نزولاً. لذا الحديث عن الحراك الاجتماعي مرتبط من حيث الجوهر بوجود التقسيم الطبقي والفئوي للمجتمع. وعليه كان لزاماً علينا أن نستكشف التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي كي يتبين لنا ماهية الحراك الاجتماعي بين هذه الطبقات.

إن التقسيم التقليدي للمجتمع الكوردي والذي نرى الكثير من تجلياته لحد الساعة هو إن المجتمع الكوردي مصنف طبقياً وفئوياً إلى: (ثنائية الإقطاع والفلاحون، شبه الإقطاع، الحرفيون في الصناعات اليدوية، ثنائية البرجوازية والعمال، فئات وسطية) ولكن يمكننا أن نرى تشكيل جديد في المرحلة ما بعد

(1) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق، ص 32



انتفاضة 1991 وصولاً إلى ما بعد 2003 أي عقب إسقاط نظام حزب البعث الحاكم في العراق، وهو (طبقة الفئات المندمجة) ومن ثم واقع القوى العاملة في إقليم كردستان - العراق راهناً. وسوف نأتي على بيان كل من هذه التشكيلات التقليدية والحديثة على التوالي:

### (1) طبقة الإقطاع وطبقة الفلاحين:

يرتبط الحديث عن ثنائية طبقة الإقطاع والفلاحون في المجتمع الكوردي تاريخياً بالدور الذي أدته العشيرة في ترسيخ أسس هذا النظام الطبقي حيث (أن القبائل كانت لها دور كبير في استقرار النظام الإقطاعي في كردستان)<sup>(1)</sup>، واندمجت تلك الأسس في كثير من صيغ الاتحادات، والولاءات. التي هي مظهر من المظاهر الاجتماعية في كردستان لحد الساعة.

ونظرياً لابد وأن يوجد نظام إقتصادي واجتماعي في البناء التحتي لتشكل هذه الثنائية، فعند دراسة طبيعة هذا النظام الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع الكوردي، بغية الوصول إلى استنتاجات واقعية حول التقسيم الطبقي لهذا المجتمع، ومنها إستنتاج إنفتاح وانغلاق هذه الطبقات بوجه حركية الأفراد يصادفنا في الوهلة الأولى فرضية (أسلوب الإنتاج الآسيوي)، بوصفها أكثر الفرضيات، جذرية وعلى أنه نظام، تكون فيه الدولة مالكة للأرض وتقع على عاتقها تنفيذ المشاريع الكبيرة، منها بناء السدود والجسور، وتنظيم الاستفادة من مياه الأنهار، ومد القنوات المائية، ووضع الخطط لمشاريع الري الإصطناعي... أي وبحسب تحليل (ماركس) في كتابه "الراسمال": (فإن الدولة هي المالكة الوحيدة للأرض، لذا لا توجد ملكية خاصة للأرض)<sup>(2)</sup>. عليه فإن أسلوب الإنتاج الآسيوي يتميز بـ (الجمع

---

(1) شمزيني، عزيز، (جولائه وهى زركارنى ليشتمانى كردستان) (الحركة التحررية الوطنية الكردستانية)، ترجمه الى اللغة الكوردية: فريد اسرود، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط4، السليمانية، 2006، ص54.

(2) أسرود، فريد، حول الشكل الآسيوي للإنتاج، من مطبوعات المؤسسة الثقافية المركزية لـ (كومله)، ط1، 1987، ص15 (المصدر باللغة الكوردية)



بين النشاط الجماعي للمشاركات القروية وبين التدخل الإقتصادي لسلطة دولة تستغل تلك الجماعات وتحكمها في آن واحد<sup>(1)</sup>. حيث تتحول الدولة إلى جهاز تتحكم به (الخراج وأعمال السخرة) وتمارس على الفلاحين الإكراه عن طريق الطبقة السائدة، ومن خلال الشكلين الرئيسيين للإستغلال: الأول (الإستغلال الإقتصادي). والثاني، (الإستغلال غير الإقتصادي)، الذي هو الإكراه والقهر المباشر لشخصية الفرد. ينطبق هذا النمط من النشاط الإقتصادي والعلاقة الإنتاجية بحسب رأي (فريد أسنرد)، على المجتمع الكوردي، حيث (أن السمة المميزة للتطور الإجتماعي في كوردستان هي ان الإنتقال من المشاعية البدائية إلى مجتمع الطبقات لم يمر بمرحلة الشكل العبودي للإنتاج وإنما توجه مباشرة نحو الإقطاعية)<sup>(2)</sup>. وهذا يشير إلى أن عملية العبور من المجتمع المشاعي إلى مجتمع متعدد الطبقات، إتخذت الطريق الثاني في كوردستان والذي هو سيادة الملكية المشاعية أو العامة وليس الملكية الخاصة، وهذا ما يسمى بالأسلوب الآسيوي للإنتاج. بمعنى آخر أن الأسلوب الآسيوي كان سائداً عند المجتمعات الشرقية ومنها المجتمع الكوردي حيث يلاحظ وجود الرق ولكن دون الشكل العبودي للإنتاج. وعلى الرغم من ذلك فإنه بسبب الوضع الخاص بكوردستان الذي اتسم بوجود القبائل الرعوية، والحروب الدائمة، ومخلفات المشاعية البدائية، وعدم وجود الملكية الخاصة للأرض، تميزت الإقطاعية الكوردية عن غيرها من الإقطاع كونه (أقطاعاً رحل)<sup>(3)</sup>. فبحسب هذا الرأي فإن عملية الإنتقال من المشاعية البدائية إلى الإقطاعية مرت بمرحلة إنتقالية هي (الإقطاعية الرحالة) التي لم تكن الأرض والماء أساساً للنشاط الإقتصادي، وإنما العملية الإنتاجية كانت قائمة على امتلاك المواشي، وتأخذ الماشية مكان الأرض في النشاط الأساسي للإقتصاد. إستمر هذا الشكل (الإقطاعية الرحالة) إلى القرن العاشر كشكل رئيسي في الإنتاج، لحين ظهور المجتمع الإقطاعي

(1) شينو، جان، نمط الإنتاج الآسيوي: بعض منظورات للبحث، ضمن كتاب نمط الإنتاج الآسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت 1972 ص 37.

(2) أسنرد، فريد، المصدر السابق ص 27

(3) شاميلوف، أ. حول مسألة الاقطاع بين الكرد، ترجمة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الحوادث، بغداد، 1984، ط2، ص 27



القائم على الزراعة شكلاً رئيساً للنشاط الإقتصادي. فالأورستقراطية الإقطاعية في كوردستان كانت في تطور مستمر، والعلاقات الإقطاعية أظهرت نفسها في ثلاثة أشكال هي:

- (1) العلاقات الإقطاعية في القبائل المستقرة (هي الأكثر تطوراً وقابلة لتغيرات مستمرة).
- (2) العلاقات الإقطاعية في القبائل الرحل (كانت تتسم بخصائص العلاقات الإقطاعية الرحالة).
- (3) العلاقات الإقطاعية للقبائل، التي كانت تمارس النشاط الإقتصادي المختلط (الزراعة والرعي). إلا أن النظام الإقطاعي في كوردستان (أخذت تتبلور كنظام إجتماعي في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر بعد ثلاثة آلاف سنة من التطور)<sup>(1)</sup>.

المجتمع الكوردي عرف نظام الطبقات منذ القدم. إنه بعد قرن من مقاومة عنيفة للغزوات العربية - الإسلامية<sup>(2)</sup>، عندما تبنى الأسلام دينا منذ عام 643م<sup>(3)</sup>، فقد اوجد في القرآن الكريم مسوغات دينية لترسيخ التراتبية الإجتماعية، حيث جاء في القرآن الكريم: (نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سَخِرِيًّا)<sup>(4)</sup>. واليه يضيف القرآن الكريم: (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق)<sup>(5)</sup>. ولكن قد يبدو أن ذلك النظام كان متسامحاً إذا ما انتقل شخص من طبقة إلى أخرى بفضل ما يكتسبه من مال، او علم، او ترقية في الجيش، بخلاف ما كان عليه الشأن في أوروبا في العصور

(1) أسترده، فريد، المصدر السابق، ص 38.

(2) نزان، كندال، لمحة عن تاريخ الأكراد، دراسة منشورة في المجلة الدورية (دراسات كردية) عن المعهد الكردي - باريس، العدد 4، السنة التاسعة، 1993، ص 22.

(3) لازاريف.م.س. تاريخ كوردستان، ترجمه الى الكوردية: وشيار عبدالله سه نكاوي، مطبعة روضة لآت، اربيل، 2009، ص 595.

(4) القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية 32.

(5) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 71.



الوسطى<sup>(1)</sup>. بمعنى آخر فقد عرف المجتمع الكوردي منذ القدم حراك اجتماعي ضمن نظام الطبقات المفتوح. ولكن هناك مؤشرات أخرى تثبت عكس ذلك إلى حد كبير، حيث أن بعض الأكراد الخاضعين لإقطاعيي الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية (القاجارية) كانوا يعيشون في شروط تحكمها مباشرة علاقة الإقطاعي بالفلاح، وكانت هذه العلاقة تفتقر إلى أي نوع من التضامن الجماعي. كان الإقطاعيون، غالباً، ما يتحكمون بأساسيات الحياة: الأرض، والماء، والماشية والأدوات والبذار وحتى العمل نفسه، وكان الوضع كذلك حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي. حيث لم يكن بوسع الفلاحين الانتقال بمشيئتهم. بل كان عليه (الحصول على إذن من صاحب الأرض او وكيله من أجل ترك القرية)<sup>(2)</sup>.

هناك حقبة تاريخية برز فيها تقسيم طبقي جديد في المجتمع الكوردي، خاصة خلال الحقبة التاريخية بين القرنين 10-15م<sup>(\*)</sup>، حيث برزت طبقة خاصة حاكمة على اثر تنامي الدور السياسي لزعماء القبائل الكوردية، حيث وصل دور بعضهم ذروته عندما أسسوا إمارات خاصة بهم، مما أدى إلى تراكم الثروات لديهم... كما أضفى نظام الإقطاع على المجتمع الكوردي بعداً إضافياً للتمايز الطبقي، حيث امتلك بعض الإقطاعيين قرى وأراضي زراعية واسعة وبالأخص في أثناء الحكم الأيوبي على إثر تطور الإقطاع العسكري، الذي بموجبه إقتطع السلطان صلاح الدين الأيوبي مدناً، وقلاعاً للأمراء الكورد، ولجيشه... إضافة إلى هؤلاء الذين كانوا يعتبرون من الطبقة الخاصة، ففي الحقبة نفسها تجمع الأموال في يد فئة معينة، ويبرز دور كبار التجار، وبعض علماء الدين، والقضاة، وكبار موظفي الدولة ليشكلوا طبقة وسطى تتوسط الطبقة الخاصة الحاكمة من جهة والطبقة العامة

---

(1) عزت، فائزة محمد، الحياة الاجتماعية للكورد بين القرنين 10-15م، من مطبوعات الأكاديمية الكوردية، أربيل 2009، ص19

(2) مكول، ديفيد، المصدر السابق، ص55

(\*) هذه الحقبة تصادف الحكم الأيوبي (567-648هـ / 1171-1250م) حيث تطور الإقطاع العسكري وشرع السلطان صلاح الدين الأيوبي في إقطاع مناً وقلاعاً للأمراء الكورد ولجيشه. (عن عزت، فائزة، المصدر السابق، ص20)



من جهة أخرى المؤلفة من سواد الناس، وأهل الحرف، والباعة، وسكان القرى من المزارعين، إضافة إلى الرحل، وشبه الرحل الذين كانوا يمتنون مهنة الرعي حيث يقضون الشتاء في السهول والوديان الدافئة ويصعدون إلى المراعي الجبلية في فصل الصيف<sup>(1)</sup>.

في الوقت الذي يرى فيه (شمزيني): (أن تأريخ نشوء نظام العلاقات الإقطاعية في كوردستان يشبه تأريخ نشوء الإقطاعية في بلدان أخرى، وذلك لأن تشكل هذه العلاقات مرت بعلاقات متنوعة ومتشابهة و... إن عملية تشكل وترسيخ النظام الإقطاعي والعلاقات الإقطاعية في كوردستان اكتملت بشكل جذري وقطعي في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر)<sup>(2)</sup>. ويشاركه (حسن بور) في هذا الرأي، حيث يقول: (إن ملكية الأرض (الوسيلة الأساسية للإنتاج) من قبل الإقطاعي واضطهاد الفلاح الذي يرتبط بالإقطاعي، تشكل ماهية النظام الإقطاعي أينما كان، في كوردستان أو في اليابان والصين والهند وفرنسا وإنكلترا)<sup>(3)</sup>. إلا أن (مسعود محمد 1919 - 2009) يرى عكس ذلك ويقول: (بان هذا غير صحيح لأنه لا يمكن أن نشبه حركة التطور التاريخي لمجتمع مقسم ومتشردم ومضطهد بحركة التطور التاريخي لشعوب موحدة ومتسلطة)<sup>(4)</sup>. فالشعب الكوردي حسب رأيه (لم يكن له إقطاعيون إلا نادراً، وإنما الأقرب إلى البدائية هو أن في الكورد أصحاب أراضي أو من يملكون الأراضي (ملاكون)... أن

(1) ينظر: عزت، فائزة محمد، المصدر السابق، المبحث الأول (طبقات المجتمع الكوردي) ص 16-58. كما تستطرد السيدة فائزة عزت في التقسيمات الطبقية، وصولاً إلى وحدات تفصيلية كالآتي: أولاً- الطبقة الحاكمة. وهي تتألف من: (1) الأمراء. (2) الوزراء. (3) القضاة. ثانياً- الطبقة الوسطى. وتتكون من: (1) الأغنياء. (2) أهل العلم والأدب. ثالثاً- الطبقة العامة. وتتألف من: (1) أهل الحرف والباعة. (2) المزارعون. (3) الرحل وشبه الرحل.

(2) شمزيني، عزيز، المصدر السابق، ص 53

(3) محمد، مسعود، إلى أمير حسن بور حيثما يكون، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، مؤسسة الثقافة والنشر الكردي، بغداد، 1984، ص 8 (مقتطف من رسالة أرسلها أمير حسن بور عندما كان طالباً في جامعة أمريكية، إلى العلامة مسعود محمد. نشرت الرسالة كاملة في المصدر المذكور).

(4) محمد، مسعود، المصدر السابق، ص 13



الملكية التي كانت موجودة في كوردستان لم تصل من حيث سعة مساحة الملكية ومن حيث سلطة مالكيها، إلى درجة الفئودالية إلا نادراً... فعلى مدى التاريخ الذي وصلتنا أخباره نرى وجود (الملاكون الصغار)... هؤلاء الملاكون الصغار الذين كانت أحوالهم مرتبطة بتغيرات الأحوال، لا يندرجون في أي نظام من أنظمة الإضطهاد إلا إذا كانت القضية فردية حيث يضطهد أحدهم المزارعون الذين يعملون عنده... يأتي بعد هؤلاء الملاكون الصغار درجة أعلى من حيث الترتيب الملاكون الوسيطون الذين يملكون أكثر من قطعة أرض زراعية. ولكن حتى عند هذه الدرجة لا تبدأ الظلم الطبقي لأنها لا تصاحبها السلطة المصدقة، كما أنها لا تدرب المال الكثير الذي يمكن صاحبه على تحمل اتعاب ومصاريف الأضطهاد والظلم... ثم يأتي بعد هذه الدرجة (أصحاب الأملاك المتعددة) الذين يملكون عدة قرى، حتى في هذه الحالة لا نستطيع أن نحدد عدد هذه القرى المملوكة لصاحبها، هل هو إثنان أو ثلاثة أو أكثر ولكن كلما كانت هذه القرى قريبة بعضها من بعض ويشكلن (منطقة) فإن احتمال نشوء (سلطة) الملاك يكون كبيراً<sup>(1)</sup>.

أما القول بأن لا يكون للشعب الكوردي إقطاعيون ففيه الكثير مما لا يتفق مع المقاربات العلمية الاجتماعية والاقتصادية. فالإقطاع في واقعته (تكوين إقتصادي - اجتماعي تمتد آثاره إلى جميع نواحي المجتمع، بما في ذلك أسلوب التفكير والقيم السائدة)<sup>(2)</sup> وهو موجود حيث تتوفر شرطان أساسيان، وهما: (أولاً) احتكار الطبقة المسيطرة للملكية الأرض، وثانياً إستغلال هذه الملكية إقتصادياً على شكل قطع زراعية صغيرة، أي توفر إقتصاد مستقل لدى الفلاح يرتكز على ملكية المالك الكبير "الدولة أو الأسياد" للأرض مقابل ريع معين.. وهكذا يستند أسلوب الإنتاج الإقطاعي إلى التمازج بين ملكية الأرض الكبيرة للأقطاعي والإقتصاد الفردي الصغير للمنتج الرئيس - الفلاح)<sup>(3)</sup>، وهما الشرطان المتوفران في الواقع الاجتماعي

(1) محمد، مسعود، المصدر السابق، من ص 42 إلى ص 53

(2) أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البليسي، بغداد 1987، ص 9

(3) المصدر نفسه، ص 9



الكوردي المدروس، لذا نرى (باسيلي نيكيتين 1885-1960-Basile Nikitine) يخالف (مسعود محمد) في رأيه ذلك. حيث يشير إلى وجود طبقة إقطاعية كوردية من الأغوات وزعماء العشائر يتمتعون بسلطة كبيرة، يمارسون ضغطاً اقتصادياً على السكان. وكان الكورد ملزمون تجاه الهؤلاء بنظام معقد من الواجبات والرسوم والضرائب التي كانت تجبى مباشرة من قبل الإقطاعي نفسه أو من يمثله (ريش سبي) أي ذو اللحية البيضاء أو (كويخا) أي مختار القرية<sup>(1)</sup>.

ومن جانبه يؤكد (عاريب شاميلوف 1897-1978) على وجود الإقطاع في منظومة معقدة بين الكورد، ويحكم الموقع الجغرافي والظروف الطبيعية أخذت هذه الطبقة أدواراً أكبر من كونها إقطاعاً للأراضي فقط ضمن النشاط الزراعي، وإنما استطاعت أن تكون (عدة دويلات إقطاعية مستقلة كانت لها مساحات واسعة نسبياً..)<sup>(2)</sup>. وقد وصف (شرفخان البدليسي 1543-1604) فإن بعضاً من هذه الإمارات سكّت نقودها، وفرضت ضرائب، وكانت تتمتع بحق تملك الأراضي<sup>(3)</sup>، والفلاح في هذه الإقطاعيات (ملزم ببناء السدود الترابية والجسور والطرق وما شابه. يستخدم ثيرانه ومحراثه ويأكل على حسابه الخاص ويستلم مقابل كل ذلك "باره بينجه-الخمسة". لكن ما أن يستلم الفلاح الخمسة حتى كان وكلاء الإقطاعي يبدؤون بأخذ الضريبة الإقطاعية والزكاة منه)<sup>(4)</sup>.

تتوزع طبقة الإقطاع عند (شاميلوف) على ثلاثة أنواع رئيسية وملحقات فتوية مهمة ومؤثرة، تشكل كل منها مكانات اجتماعية ورتب تتوقف مرونتها من

(1) نيكيتين، باسلي، المصدر السابق، ص 214-215

(2) المصدر نفسه، ص 62

(3) ينظر: البدليسي، الأمير شرف خان، شرفنامه، ترجمة: محمد جميل الملا أحمد الروزيباني، مؤسسة موكراني للطباعة والنشر، ط2، أربيل، 2001.

(4) شاميلوف، أ. المصدر السابق، ص 69



حيث حراك الأفراد صعوداً على درجات سلمها، على مجمل التطورات الاجتماعية والإقتصادية. (إلى جانب هؤلاء، ومعهم الوكلاء والكيخدا، يجب أن يضاف للقمة الإقطاعية أيضاً رجال الدين والسادة وعلى وجه الخصوص مختلف شيوخ الطوائف)<sup>(1)</sup>. كما هناك بيانات تشير إلى التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي بين الإقطاعي والفلاح ويدرجاتهم المتفاوتة حسب ما يملكون من الأراضي. ف (دلير إسماعيل حقي شاويس) يصنف أصحاب الأراضي الزراعية في إقليم كردستان في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي إلى صنفين رئيسيين<sup>(2)</sup>؛ الصنف الأول: الملاكون الإقطاعيون، الذين كانوا يمتلكون 59.5% من الأراضي المزروعة في إقليم كردستان - العراق ومنهم:

(أ) الملاكون الكبار: يشكلون 29% من الملاكين الإقطاعيين ويملكون 45% من مجمل الأراضي الزراعية.

(ب) الملاكون المتوسطون، ويشكلون 71% من الملاكين الإقطاعيين ويملكون 14.5% من الأراضي الزراعية. أما الصنف الثاني فهم: الملاكون الفلاحون، ويملكون 40.5% من إجمالي الأراضي الزراعية. ويصنف هؤلاء بدورهم إلى:

أ. الفلاحون الأغنياء، يملكون 13.7% من الحقول في إقليم كردستان والذي يعادل 19.9% من مساحة الأراضي الزراعية.

ب. الفلاحون المتوسطون، ويملكون 7.8% من مساحات الأراضي الزراعية.

ج. الفلاحون الفقراء، ويملكون 12.8% من إجمالي الأراضي الزراعية في إقليم كردستان - العراق<sup>(\*)</sup>.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص 64-70

(2) ينظر: شاويس، دلير إسماعيل، التركيبة الاجتماعية لكردستان العراق في الستينيات، مجلة سه نته ري

برايه تي، ص 170-173 (باللغة الكوردية)

(\*) على الرغم من الإتصال مع اتحاد فلاحي كردستان، فلم يحصل الباحث على أعداد الملاكين والفلاحين أو تصنيفاتهم الحديثة لأنها غير متوفرة لا عند الإتحاد ولا عند الوزارة المختصة. إلا أن السيد (فاتح ياسين - الرئيس العام لإتحاد فلاحي كردستان) كتب في رسالة جوابية إلى الباحث إن قانون رقم 90 لسنة 1970 حدد



على الرغم من إن طبقة الإقطاع، والمؤسسة العشائرية والولاءات البدئية التي تقف وراء تشكيلها وإدامتها، (فقدت مشروعيتها الأيديولوجية مع التغيرات التي رافقت ثورة 14 تموز 1958 فانتشرت مظاهر التمرد ضد الاغوات والشيوخ عبر الهجرة من الريف إلى المدينة، وكان صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، والبدء بتوزيع الأراضي على فقراء وصغار الفلاحين، وتسلم السلطة من قوى وقفت من حيث المبدأ ضد الإقطاعيين وهيمنة المشايخ على الفلاحين! اول ضربة جذرية تتلقاها العلاقات الإنتاجية المتخلفة شبه الإقطاعية في بلادنا واستمر تقلص نفوذ الإقطاع وكبار ملاك الأراضي الزراعية و شيوخ العشائر في الفترة الاولى من سلطة حزب البعث في سدة الحكم في العراق، وتشريع قانوني الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 ورقم 90 لسنة 1975 الخاص بتنظيم الملكية الزراعية في كوردستان، وتنامي الموارد المالية للدولة)<sup>(1)</sup>. الا أنه ولأسباب سياسية قامت السلطة نفسها منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي بإنعاش هذه الولاءات البدئية من جديد، حيث تم تجميعها وتمويلها وتسليحها ضد الحركة الوطنية التحررية و(قوات البيشمركة)<sup>(\*)</sup>. هذه الولاءات البدئية لم تنكسر وابططها حتى بعد إنتفاضة آذار 1991، بل لأجل الاستفادة منها في المنافسة الحزبية والاستحواذ على أغلبية أصوات الناخبين، قامت الأحزاب الكوردية "المتنفذة بالأخص" على توفير التسهيلات السياسية والقانونية والمالية للبقاء على تلك الولاءات وإعطاء رؤسائها، والأسر المتنفذة فيها، والأفخاذ الطموحين، فرص الإنتعاش إجتماعياً، وإقتصادياً، إلى أن استطاعت مع مرور السنوات، ومن خلال الإنتفاع من مصادر التجارة والاستثمارات وتراكم رأس المال عندها، أن تعدل من نفسها وتتفاعل مع غيرها من مكونات المجتمع الكوردي القريبة منها في الطبيعة لتتحول إلى طبقة إجتماعية

حصّة كل شخص من الأراضي الزراعية بـ(300) دونم. خلق هذا نوع جديد من الاقطاعية هو (إقطاعية العائلة) حيث يجمع ما مجموعه من الأراضي للعائلة الواحدة من حصّة الأب والأبناء ليصبح ملكاً كبيراً، كما ان الوالد يترك أرضه كتركة لأولاده بعد وفاته يضاف الى حصّة هؤلاء وأبناء الأبناء يحصلون على حصصهم هم أيضاً ليضاف الى ملكية العائلة، وهكذا دواليك.

(1) كبة، سلام ابراهيم عطوف، العشائرية ودولة القانون في العراق، الحوار المتمدن - العدد 2747،

2009/8/23، تم مراجعة الموقع في 2011/4/10

(\*)البيشمركة، تسمية بالكوردية وتعني ( الفدائي) تطلق على أفراد القوات المسلحة في حركة التحرر الوطني الكوردستاني أينما وجدت وناضلت.



جديدة، تعاش على ما عندها من قيم ومعايير ثقافية قبلية، وما توفره العصرية إقتصادياً. ففي الفترتين المتتاليتين حصلت هذه الولاءات على فرصة كبيرة لحراك إجتماعي عمودي صاعد على الصعد السياسية والإقتصادية تحولت الى إنتقال تصاعدي مستمر لحد الساعة.

## (2) الطبقة شبه الإقطاع:

أشرنا سابقاً إلى حقيقة مفادها أن العشائر، أو القبائل كانت لها دور كبير في تشكل، واستقرار النظام الإقطاعي في كوردستان، إلا إن المجتمع الكوردستاني لم يكن ابداً مجتمعاً عشائرياً خالصاً، وإنما اوجد فيه مجتمع لاعشائري كذلك. فالمجتمعات اللاعشائرية من جانبها كان لها دور كبير في إقامة نظام آخر هو نظام شبه إقطاعي. من أهم سماته هو أن (ملاك الأراضي الزراعية لا يقيمون في قرأهم، بل يقيمون في المدن الكبرى ويعينون نواباً عنهم ليشرفوا على الأعمال الزراعية ويراقبوا الزراع)<sup>(1)</sup> الذين كانوا يسكنون في القرى وهم في الغالب (زراع مستأجرون حسب نظام المحاصة، ولا يتمتعون بنفس المزايا التي يتمتعون بها زراع المناطق العشائرية)<sup>(2)</sup>. هذه التشكيلة من طرية التقسيم الطبقي اوجدت تكوينين جديدين من لبن الطبقتين السابقتين. هما:

- (1) ملاكواراضي لا يقيمون في القرى ولا يعملون في الشأن الزراعي بشكل مباشر، وإنما يقيمون في المدن ويعملون في مجالات أخرى كالتجارة والعقارات وأعمال أخرى لا تبت بصورة مباشرة بالنشاط الزراعي.
- (2) فلاحون خلافاً لفلاحي المناطق العشائرية، لا يمتلكون شيراً من الأرض التي يعملون فيها إنما هم مستأجرون و(أقرب ما يكونون إلى عمال زراعيون)<sup>(3)</sup> حراكهم الإجتماعي محدود الى درجة كبيرة وسعة الرقعة الإجتماعية لإنتقالهم التصاعدي ضيق جداً.

(1) خصباك، شاكر، الكراد، المصدر السابق، ص 398

(2) المصدر نفسه، ص 389

(3) المصدر نفسه، ص 399



### (3) الحرفيون في الصناعات اليدوية:

جنباً إلى جنب النشاط الزراعي والرعي والبستنة، التي أنتجت طبقة من الإقطاعيين، وطبقة من الفلاحين وتصنيفات إجتماعية أخرى من فئات قريبة من حيث طبيعتها وأحوالها إلى هذه الطبقة أو تلك، كانت الصناعات اليدوية القديمة متوفرة في كردستان إلى درجة جعلت في حينه المنطقة الكوردية مكتفية بذاتها من الناحية الإقتصادية رغم عدم توفر المواصلات الصالحة والطرق المعبدة<sup>(1)</sup>.

كانت القرى الكوردية وحتى بداية القرن العشرين، مكتفية ذاتياً بالنسبة من حيث الملابس، والأغطية، والبساط، وأجزاء من الدار، وأدوات زراعية، وأدوات مطبخية.. (هذه المصنوعات كانت تصنع إما في البيوت، أو على يد متخصصين إقتصاديين في القرية "أو القرية المجاورة"، وكانت الأقلية المسيحية واليهودية في كردستان تمارس أغلب الحرف المتخصصة)<sup>(2)</sup>. وينقل لنا الرحالة والمستشرقين والباحثين من أمثال (برانت Brandt) و(ميجرسون A.B.soun) و(توما بوا Thomas Bois 1900) و(آدمونز Admonz) و(نيكيتين) الكثير في مذكراتهم، وملاحظاتهم، أو دراساتهم عن الكورد حول إبداع هذا الشعب في الحرف، والصناعات اليدوية. هذه الصناعات كانت تمارس في القرى من قبل الفلاحين أنفسهم وبالأخص النساء من العوائل الفلاحية. والكثير منها كانت تمارس في المدن والقصبات الكبيرة التي (نشأت فيها منذ القدم صناعات يدوية فنية أصبحت من تقاليدها العريقة)<sup>(3)</sup>. ولكن بشكل من الأشكال وكاستجابة موضوعية لطبيعة النشاط الإقتصادي السائد في تلك المرحلة فإن هذه الصناعات التي كانت تمارس في المدن، كانت مرتبطة أساساً بالنشاط الزراعي فتعد لها ما تحتاجها من أدوات ومستلزمات العمل. كما أنها كانت امتداداً لها ومكملاً لها في تصنيع المنتجات الزراعية.. وتقوم بترتيب ما تحتاجها من (شق الصخور وبناء الجسور ومد الطرق

(1) الجاوشلي، هادي رشيد، المصدر السابق، ص 37

(2) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق، ص 56

(3) نيكيتين، باسلي، المصدر السابق، ص 104



عبر الجبال الوعرة، وصنع الرحى والطواحين<sup>(1)</sup> كما يشيد بها (هاملتون A.B.Hamilton 1898-1972) بذلك في مذكراته.

على الرغم من إن الحراك العمودي التصاعدي لهذه الفئة الاجتماعية داخل المهنة نفسها كان نادراً، ويقابله حراك عمودي هابط كبير حيث لم تبقى الكثير من هذه الحرف في المجتمع الكوردي وزالت عن الوجود. ولكن في الوقت نفسه إن تغير أبناء العوائل التي كانت تعمل في هذه الحرف لمهنة آبائهم وتوجههم إلى مهن أخرى لا تمت بصلة بتلك المهن الحرفية، له مؤشرات إيجابية لصالح حراك اجتماعي عمودي صاعد.

#### (4) الطبقة البرجوازية:

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن الإنتاج الحرفي والصناعات اليدوية كانت في نمطها البدائي حيث كانت تمارس في القرى من قبل الفلاحين أنفسهم وبالأخص النساء من العوائل الفلاحية. فإن ممارسة هذه الحرف والصناعات اليدوية، كانت بدائية من حيث الأدوات المستخدمة فيها، والعاملون فيها لا يتعدى أفراد العائلة الواحدة، إضافة إلى قلة منتوجاتها إلى درجة الإكتفاء الذاتي للعائلة فقط، وعدم استخدامها للتجارة، فإنها لهذه الأسباب لم تشكل تقسيماً جديداً للعمل مختلف عن التقسيم السائد في النظام الإقطاعي، لذا لم تكن أساساً لتكوين طبقات أو فئات اجتماعية مختلفة عن السائد. ولكن بعد انتقال هذه الحرف والصناعات إلى المدن وتطور بعضها إلى درجة تشكل شكل بدائي لمصانع تعمل فيها عدا أفراد العائلة، عمال آخرون أوجدت مجالاً جديداً للعملية الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية (اختلف فيه شكل التملك جذرياً عما كان عليه في الزراعة، فكان الحرفي صاحب وسائل إنتاجه الرئيسية وما ينتجها بواسطة. ان هذا الواقع، إلى جانب التطور التجاري، قد هيا

(1) هاملتون، أي، أم. طريق في كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار نارس للطباعة والنشر، ط2، أربيل



الظروف المناسبة لتطور الإنتاج البضاعي<sup>(1)</sup>. وبحسب تعبير (ماكس فيبر) (فصل العمل المنزلي عن المؤسسة)<sup>(2)</sup>.. الذي بدوره قاد إلى إنتاج نوع آخر من الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع الكوردي كان الأساس لظهور طبقة برجوازية كوردية وطبقة عمالية كوردية.

عملية تشكل البرجوازية الكوردية اصطدمت منذ البداية بعدة عوامل كانت السبب الرئيسي في البطيء في حركة تكونها ونموها وتحولها الى طبقة سائدة على غرار الطبقة البرجوازية في أوروبا التي استطاعت أن تزيح كافة التكوينات الاجتماعية التي سبقتها وألغت بنية كافة العلاقات السابقة على المجتمع الرأسمالي. من أهم هذه العوامل هي:

- (1) إقتصاد كوردستان كان من نمط الإقتصاد الطبيعي، وهو بحد ذاته عاملاً من عوامل تخلف التجارة الداخلية<sup>(3)</sup>. فالإنتاج الزراعي ومعه الإنتاج الحرفي والصناعي بشكل عام، كان إنتاجاً يلبي الإستهلاك الداخلي فقط. والذي لم يشجع على إيجاد تجارة زراعية وصناعية بين المدن والقرى في نطاق واسع يشمل كوردستان وخارجه. فلم تستوي بالتالي شرط (الريح الناجم عن التبادل)<sup>(4)</sup>، ولم تؤدي إلى تشكل طبقة من التجار يتراكم عندهم الرأسمال. وبسببه لم يؤدي الى تشكل طبقة من التجار يتراكم عندهم تلك الكمية من رأس المال وتلك الرؤية والضرورة التي تقدرهم على ذلك التحول الجذري.
- (2) أن تدني مستوى المعيشة أدى الى تقليص القوة الشرائية الى أدنى حد معروف في الإمبراطورية العثمانية، مما كان يعني تحديد السوق المحلية وبالتالي عدم

(1) أحمد، كمال مظهر، المصدر السابق، ص 12

(2) فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة، محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي،

لبنان، دون تاريخ الطبع، ص 9

(3) أسسرد، فريد، المصدر السابق، ص 44

(4) المصدر نفسه، ص 7



ظهور آفاق تشجيع الرأسمال الوطني المتراكم، الضعيف بالأساس، للتوجه نحو الإنتاج الصناعي<sup>(1)</sup>.

(3) الدولة (الإمبراطورية العثمانية والإيرانية) كانت محتكرة للتجارة الخارجية<sup>(2)</sup>. وبسببها لم تتوفر في كردستان الفرص الحقيقية والمستقلة لتجارة خارجية تقوم بها تجار كرد، تؤدي تطورها التراكمي إلى تحويل الرأسمال التجاري لديهم إلى رأسمال صناعي تخلق طبقة جديدة مغايرة كلياً في نشاطها وعلاقاتها وادوات إنتاجها عن سابقتها.

(4) موقع كردستان، موقع جغرافي - إقتصادي مهم يقع في مركز الشرق الأوسط والأدنى، كان يربط بين القفقاس من جانب والخليج من جانب آخر، إضافة إلى ربطه بين آسيا وأوروبا. هذا الموقع كان عاملاً مهماً لنمو التجارة الخارجية والعلاقة مع السوق العالمي وتكون طبقة من التجار الكورد. ولكن بحكم سلطة الدول الحاكمة في المنطقة، فقد استولى التجار الترك والفرس والروس والأرمن على هذه التجارة وما ترتبط بها من علاقات عالمية. فكان هؤلاء التجار يشترون المنتوجات المحلية من التجار الكورد الصغار، أو يشترونها مباشرة من المنتجين عن طريق وكلائهم ويصدرونها إلى الأسواق العالمية. كما أن التجار الكورد لم يكونوا يقومون بعملية استيراد المنتجات الأجنبية بشكل مباشر<sup>(3)</sup>. بمعنى آخر أن عملية الإستيراد والتصدير لم تكن كوردية خالصة وإن التجار الكورد كانوا وسطاء صغار فيها.

(5) إضافة إلى محدودية دور العوامل الداخلية الصرفة في تشكل طبقة برجوازية متحركة في المجتمع الكوردي، فإن الإنتاج الحريفي والصناعي في كردستان قد (تعرض بصورة خطيرة تحت ضغط البضاعة الأجنبية بحيث غدا من الصعب

---

(1) أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدليات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981، ص 21

(2) أسسرد، فريد، المصدر السابق ص 45

(3) قاسملو، عبدالرحمن، كورد و كردستان، وه ركيرانى: عبد الله حسن زاده، جابخاله ي روزمه لات، هه وليمز، 2007، ص 126



جداً أن ينتقل أي حقل من حقوله إلى مستوى الإنتاج المانيفاكتوري على غرار ما حدث في أوروبا<sup>(1)</sup>.

(6) في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر أثرت تطور الرأسمالية الصناعية ونفوذ دول أوروبا على كل من الدولة العثمانية والإيرانية وأجبرتها على الإستسلام وتحويل الدولتين إلى أسواق لصرف منتوجاتها الصناعية ومصدراً مهماً للمواد الأولية. ولكن على الرغم من أن كبار الرأسماليين الأجانب هم الذين كان بيدهم زمام اقتصاد وسياسة الدولتين، لكنهم لم يقوموا بإلغاء العلاقات الإقطاعية وتحويلها إلى علاقات رأسمالية<sup>(2)</sup>. بل ابقوا على تلك العلاقات البدئية التقليدية وبسببها لم تتكون طبقة جديدة قائمة على العلاقات الرأسمالية في المجتمع الكوردي على شاكلة التي تكونت في أوروبا.

(7) الرأسمالية الكولونيالية من خلال احتلالها لدول المنطقة وما كانت تطلبه من مواد خام ومنتوجات زراعية وحيوانية أولية لأدماة الصناعة في بلدانها. إضافة إلى ما جاءت بها من حوافز اقتصادية تؤدي إلى الثراء السريع، ومع تطور التبادل البضاعي - النقدي، دفعت بالاقطاع الكوردي إلى الإستيلاء على أراضي الفلاحين عنوةً وشراءً (بشكل أكثر جنوني)<sup>(3)</sup>. فاصبحوا يمتلكون مئات من القرى ومساحات شاسعة من الأراضي يزرعون فيها ما تحتاجه السوق العالمي وما تطلبه الصناعات من مواد ومنتوجات أولية. مما أدى إلى تردي وضع الفلاحين، يجبرهم إستغلال الإقطاعي المتزايد على أن يعملوا في أي ظرف كان أو يرحلوا هم وأسرهم تاركين القرية متوجهين إلى المدن بحثاً عن العمل في ظروف كلها جديدة ومختلفة عليهم. والمصير المحتوم هو إما أن يرضوا بأي عمل يحصلون عليه ويكون عادة بأبخس الأجور ولساعات طويلة (يبدأ عادة مع

(1) أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص 33

(2) شمزيني، عزيز، المصدر السابق، ص 50

(3) أسرد، فريد، المصدر السابق، ص 45



شروق الشمس وينتهي بغروبها، وأحياناً حتى بعده<sup>(1)</sup> وكثيراً ما يجبرهم الفقر على أن يدفعوا بالنساء والأطفال كذلك الى سوق العمل لتتحول الأسرة بأكملها الى عمال موسمين. أو يكون مصيرهم الانضمام الى جيش من العاطلين عن العمل، أميين، غير ماهرين، يكونون العناصر الأساسية لبروليتاريا رثة تتجسد أوضاعها في (كتلة من المآسي الفردية المصغرة، تمنع تبلور مصالح مشتركة في حركة إجتماعية منظمة)<sup>(2)</sup> لا يدخل في عملية تكون طبقات جديدة منتجة بأي حال من الأحوال ولا تتحرك عمودياً ضمن تشكلات جديدة مدنية، بل تهبط الى قعر الفقر باستمرار.

(8) الرأسمالية الكولونيالية وضعت جل طاقاتها الفنية والتكنولوجية الحديثة وأستثمرت معظم أموالها ونشاطها الإقتصادي في حقل النفط الذي اكتشفته في العراق، وإيران، وتركيا، وسوريا وحيث (تقع معظم حقول النفط في هذه البلدان في المناطق الكوردية)<sup>(3)</sup>. ليتحول هذا المجال الى مونوبول ضخمة متعدد الأوجه ترتبط اوصالها في شبكة كبيرة من العمل والإختصاصات في التنقيب والإستخراج والتصفية والتصدير ومد شبكة طرق جديدة وتطوير وسائل النقل والشحن ومشاريع سكك الحديد وتنشيط الموانئ وغيرها، كانت البرجوازية الكوردية وحتى البرجوازية العربية والتركية والإيرانية لا تعرف عنها شيء (لذا لم يكن من السهل على اصحاب المال الوطني المجازفة بالنزول الى ميدان جديد غير مضمون)<sup>(4)</sup> والإستعمار بحد ذاتها لم تكن تريد أن يعرف الهؤلاء شيئاً عن هذا المجال الحيوي ولا يحفزهم على المجازفة في مضماره، ليبقى هو محتكراً أياه، متحكماً به، ومستفيداً منه، إقتصادياً وسياسياً، وتستخدمها كأداة فعال لربط كل هؤلاء بحركتها ومصالحها.

(1) أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. المصدر السابق، ص 29

(2) نصر سليم وكلود دوبار، المصدر السابق، ص 283-284

(3) شمزيني، عزيز، المصدر السابق، ص 26

(4) مقتبس من (أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. المصدر السابق، ص 21) مع تعديل، حيث ان

الكاتب يشير الى (اصحاب الرأسمال العراقي).



هذه الأسباب كانت وراء البطء في حركة تكون الطبقة البرجوازية الكوردية والطبقة العمالية الكوردية ودرجة نمو الأثنيين معاً، لكنها لم تقف عائقاً أمام تشكلهما، بل إن الكولونيالية والإنفتاح على الأسواق العالمية بالأخص، أدت إلى تحولات إقتصادية وإجتماعية كبيرة، ساعدت بشكل، أو بآخر في تكون الطبقة البرجوازية الكوردية والعمالية الكوردية. كما أنها كانت وراء تطوراتهما اللاحقة. ولكن من جانب آخر صبغت الكولونيالية، البرجوازية الكوردية بسمات خاصة، تختلف عن سمات، وخصائص البرجوازية الأوروبية التي تتسم بصفات رأسمالية صرفة. فالبرجوازية الكوردية التي واجهت منذ تشكلها حيز إقتصادي ضخم غير معروف علمياً وعملياً من قبلها، يتحرك داخلها منافسون كبار من برجوازي القوميات المتسلطة في الدول التي تحتل كوردستان من جانب، ومن جانب آخر منافسون من أوروبا المتطورة والمتقدمة على كل الصعد، أجبرتها على أن تتكل على الأثنيين، وأن تتحول إلى تابع لها تتأثر بها دون أن تؤثر فيها. كما أنها أجبرت على الابتعاد، بشكل أو بآخر، عن العمل المباشر والرئيسي في المدن. وإن تقوم باستثمار أموالها في القرى وفي النشاط الزراعي والرعوي بشكل عام. أي (أن الرأسمالية الكوردية تطورت منذ البداية على حساب الإقتصاد القروي، وليس على حساب الصناعة)<sup>(1)</sup>. وهذه غيرت منذ البداية من طبيعة هذه الطبقة ووزنها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، إضافة إلى الوعي والثقافة، التي تميزها عن سابقتها لتشكل نمط وأسلوب حياة خاصة بها، فتحوّلت إلى ما يمكننا تسميتها بـ(البرجوازية القروية)<sup>(2)</sup>. كما إنها من جانبها أنتجت طبقة عمالية كوردية من طينتها، تطورت منذ البداية على حساب الإقتصاد القروي أيضاً، وليس على حساب الصناعة.

أن السمات الظاهرة في التطور التاريخي، لذلك المقطع من تاريخ كوردستان هي تطور رأسمالي، ولكن في جوهرها باقية على العلاقات الإقطاعية، وثقافة الإقطاع، وتقاليده وأعرافه ومعاييره الإجتماعية. ففئات المكانة القديمة، مثل

(1) شمزيني، عزيز، المصدر السابق، ص 84

(2) المصدر نفسه، ص 85



الشيوخ، وزعماء القبائل تكيفوا مع المتغيرات الجديدة وتحولوا إلى طبقات إجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض، ورأس المال التجاري كما يصفها (حنا بطاطو 1926-2000) في الكتاب الأول من عمله "العراق"، ولكن دون أن يقطعوا جذور إرتباطاتهم العلاقاتية الإقطاعية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية وتقاليد وأعراف وسلوك وأسلوب حياة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، ينطبق نفس المنطق على العمال المنحدرين أساساً من الطبقة الفلاحية التي هاجرت النشاط الزراعي والرعي وتوجهت إلى المدن لتعمل في مجالات إقتصادية جديدة كلياً وتتعامل مع الآلات الحديثة والمكائن، دون أن تقطع جذور إرتباطاته القروية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية، وتقاليد وأعراف، وسلوك وأسلوب حياة حتى دون أن يقطع اوصال إرتباطاته والتزاماته العشائرية وتبعيته إلى شيخه ورئيس قبيلته.

بما أن طبيعة الإقتصاد الكوردستاني بشكل عام كانت وما تزال من (النمط غير الموحد وهي مقسمة على أربعة دول، حيث أن الحدود السياسية للدول الأربع لم تقسم أرض كوردستان إلى أربعة أجزاء فحسب، وإنما قسمت إقتصادها كذلك. وبسبب هذا التقسيم بات إقتصاد كل جزء مختلفة عن باقي الأجزاء، ويرتكز على إقتصاد البلد الذي الحق به، وإقتصاد هذه البلدان مربوط بإقتصاد بلدان أخرى وبالأخص البلدان الأستعمارية)<sup>(1)</sup>. إذن فإقتصاد كوردستان مربوط هو كذلك بهذه البلدان الأستعمارية. وهذا يقودنا إلى حالة يمكن من خلالها ان نطبق على كوردستان نظرية (سمير أمين 1931) حول (المركز والمحيط)<sup>(2)</sup>، ونستنتج بان كوردستان بحكم تقسيمها وإلحاق كل قسم منها بدولة هي بالأساس محيطية في التوسع الرأسمالي العالمي القائم بالفعل، فإن كوردستان تقع في هامش نصف محيطية وانها تابعة لدول تابعة أصلاً للمركز الرأسمالي العالمي القائم بالفعل. او كما يقول (برونسن): (أمست كوردستان تعتمد اعتماداً قوياً على مراكز الدول

(1) قاسم، د. عبدالرحمن، المصدر السابق، ص 103

(2) أمين، سمير، بعض قضايا المستقبل، دار القارابي، ط1، 1990، بيروت، ص 8-9



التي ضمتها، ومن خلالها على المراكز الصناعية في العالم<sup>(1)</sup>. وهي العلاقة الترابطية المستمرة لحد الساعة والتي تلون بألوانها سمات البرجوازية الكوردية كطبقة إجتماعية تشكلت وإستطاعت أن تستمر بما تحملها من خصائص، أهمها الوعي الطبقي، وثقافته، التي تتلون بثقافة الطبقة البرجوازية من القومية الحاكمة في المركز، الذي يتبعها. فالبرجوازي الكوردي في إيران يختلف عن الذي في العراق، وكليهما يختلفان عن الذي في تركيا. على أن البرجوازية الكوردية في كل أجزاء كوردستان، تتماثل في ثلاث نقاط محورية مع طبيعة هذه الطبقة أينما وجدت في العالم: أولاً: أنها اوجدت معها طبقة العمال. وثانياً: طبيعة إنفتاحها على الحراك الإجتماعي العمودي، وعدم إنغلاقها أمام إنتقال الأفراد، والجماعات من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى في المجتمع الكوردي. وثالثاً: خلقها للظروف التي تؤدي حتماً إلى الحراك الأفقي، وبالأخص الهجرات الفردية والجماعية من القرى إلى المدن ومن مدن إلى أخرى توفر فرص أحسن للعمل، والحصول على مستلزمات أفضل للحياة. إضافة إلى الإنتقال بين البلدان على المستوى الإقليمي والعالمي بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحياة.

## (5) طبقة العمال:

أما بخصوص ظهور الطبقة العاملة في كوردستان الجنوبية فإن ما أستنتجه (كمال أحمد مظهر) عن ميلاد الطبقة العاملة العراقية، يتفق في مقارباتها النظرية مع ما يمكن أن يستنتج حول ميلاد الطبقة العاملة الكوردستانية. فالطبقة العاملة في إقليم كوردستان التي تكونت بفعل عوامل متشابهة للتي تكونت فيها البرجوازية الكوردية إلى حد كبير، جاء ميلادها (عسيراً، ومتأخراً حسب جميع المقاييس. فقد برزت كقوة ضعيفة في الكيان إجتماعي... ولم تفقد معظم العمال في هذه المرحلة صلتهم بالريف، بل بالعكس من ذلك إتخذوا العمل في المشاريع الجديدة وسيلة للحيلولة دون الإنهيار النهائي لإقتصادهم

(1) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق، ص 59-60



الزراعي في ظروف إشتداد الإستغلال الإقطاعي. ومن هنا كان العمال المؤقتون، أو الموسميون يؤلفون الجانب الأكبر من أفراد الطبقة الجديدة، مما أثر في تكون وعي العمال الطبقي، والسياسي، ونموه في تلك الفترة، بل على التكوين النفسي لمعظمهم، والذي كان أقرب إلى نفسية الفلاح منها إلى نفسية العامل، وذلك لعدم إرتباطهم النهائي بالآلة<sup>(1)</sup>. هنا لابد أن نسترجع ما سماه ماركس - بلغة هيغل - تشكل (الطبقة بذاتها) أما (عملية تبلور طبقة ما في كيان إجتماعي مستقر نسبياً، ومحدد بدقة، وواع سياسياً، أي في "طبقة لذاتها" فهي عملية شديدة التعقيد بالطبع وتعتمد على توافق ملموس في الظروف)<sup>(2)</sup>، تلك الظروف التي لم تتشكل في إقليم كردستان، لأن الإقليم بحد ذاته لم تتبلور له كيان، ولم تجد له إستقراراً نسبياً منذ أن ألحق بالدولة العراقية الحديثة.

النشاط الإقتصادي الصناعي في إقليم كردستان، الذي تدور دائرته بالمانيفاككتورة، والآلات كان ولا يزال إلى حد كبير مرتبط بمثيله في العراق الذي لم يشهد تطوراً طبيعياً وملحوظاً. كما إنه ومنذ قيام الجمهورية العراقية، أصبح جزءاً من القطاع العام الذي تديره الحكومة وهي حرمت عن قصد إقليم كردستان منه إلى أقصى درجة. (في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي كان التخلف الإقتصادي السمة الأساسية لكردستان، وبالأخص في المجال الصناعي. ما عدا الصناعات النفطية لم تكن في البلد منشآت صناعية كبيرة تذكر. ونتيجة لذلك لم تتكون الظروف، والشروط لتبلور الطبقة العاملة ونموها، إضافة إلى الطبقة البرجوازية الوطنية)<sup>(3)</sup>.

(1) أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية، المصدر السابق، ص 34

(2) بطاطو، حنا، المصدر السابق، ص 26

(3) شاويس، دليز اسماعيل، التركيبة الإجتماعية لكردستان العراق في الستينيات، مجلة مه لته ري براهه تي،

ص 174 (باللغة الكردية)



إن إقليم كردستان، الذي يقع في المنطقة الجغرافية المعروفة بـ (الحزام النفطي)<sup>(1)</sup> تنتشر آباره الغنية في كركوك وخانقين وزمار ومناطق أخرى في أربيل والسليمانية ودهوك تم استكشافها مؤخراً و(بلغ مجموع الإنتاج النفطي فيه، في العام 1979 حوالي 102 مليون طن وبمعدل يومي يصل إلى 2 مليون برميل، أي ما يعادل أكثر من 50% من مجموع الإنتاج في العراق.. ومن حيث كمية الإحتياطي النفطي الموجود في الإقليم فهناك 28.9 مليار برميل من الإحتياطي المؤكد وجوده)<sup>(2)</sup>. هذا الإقليم الغني لم يشهد إلا القليل من المنشآت الصناعية الكبيرة وحتى المتوسطة. فأتسمت الطبقية بوجود عدد هائل من الكادحين والأيدي العاملة المأجورة التي تببيع قوة عمله بشكل يومي. ولم يتبلور المناخ الصناعي الحقيقي إلا لتشكل الحد الأدنى من القوى العاملة في المجال الصناعي، مثال على ذلك (في بداية الستينيات كان عدد العمال في المنشآت الصناعية الكبيرة في كردستان، ماعدا المنشآت النفطية، فقط 8262 شخصاً والذي يعادل 12.2% من العمال في القطاعات الصناعية العراقية)<sup>(3)</sup>. وفي عام 1976 لم يتجاوز عدد المنشآت الكبيرة التابعة للقطاع العام (20) منشأة. لكنها زادت وصولاً إلى سنة 1980 حيث بدأت الحرب العراقية الإيرانية وبعدها بدأت العد التنازلي للمنشآت إلى أن وصلت إلى أدنى حد لها في منتصف الثمانينات... (استطاعت هذه المنشآت توفير فرص العمل لـ 8822) مشغلاً فقط عام 1987) في عموم إقليم كردستان.

أما المنشآت التابعة للقطاع الخاص، فإنها شهدت تطوراً منذ 1976 ولغاية 1980 وبعدها بدأت بالتناقص متأثرة بظروف الحرب (فبعد أن كانت 34 منشأة عام 1976 بلغت 50 منشأة عام 1979 وتناقص عددها بعد ذلك إلى أن وصل أدنى حد لها عام 1984 وهي 21 منشأة...) في عموم إقليم كردستان. ولكن يجب أن لا تأخذنا هذه الأرقام، التي تعبر عن عدد المنشآت إلى تصور كمي ضخيم من عدد

(1) خلصي، بيوار، الحزام النفطي في كردستان، موقع حكومة إقليم كردستان Krg.org.

(2) البرزنجي، سركوت محمود خضر، المصدر السابق، ص 33

(3) شاويس، دليز اسماعيل، المصدر السابق، ص 174



العاملين فيها. بل بالعكس فإن ما كانت تمتاز بها هذه المنشآت هي قلة استخدامهما للمشتغلين حيث (بلغ عدد المشتغلين في عام 1987 (415) عاملاً أي بمعدل (12) عامل لكل منشأة) في الإقليم عموماً. والمنشآت الصناعية الصغيرة كانت تتصف بضعف استخدامهما للمشتغلين من الأساس (حيث لم تتجاوز معدل 2 عامل في المنشأة في أحسن الأحوال، وهذا يدل على صغر هذه الوحدات الصناعية وكونها في الحقيقة عبارة عن ورش يديرها صاحب المحل بنفسه أو بمساعدة عامل أو اثنين)<sup>(1)</sup>.

ومنذ تأسيس الجمهورية العراقية وقبلها وصولاً إلى 2003 لم يتجاوز هذا النشاط الصناعي التابع للقطاع العام، الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الإنشائية. علماً بأنه حسب التعداد السكاني العام في 1987، كان عدد سكان في المحافظات الثلاث التي كانت تسميها الحكومة "منطقة الحكم الذاتي" (1977982) نسمة، (850) ألف منها ضمن حدود الفئة العمرية 15-65 سنة، والذين يمثلون قوة العمل (يعمل 18562 منهم فقط في مجال الصناعة وهم يمثلون نسبة 2% من القوى العاملة)<sup>(2)</sup>.

النشاط الإقتصادي الصناعي العام والخاص تعرض إلى تكسة كبيرة بعد انتفاضة آذار 1991. حيث واجه الإقليم حصاراً مزدوجاً، الحصار الإقتصادي الدولي وحصار سلطة حزب البعث الحاكمة في العراق، إضافة إلى اسقاط الحكومة للعملة العراقية القديمة وصكها لعملة جديدة لم تشمل محافظات الإقليم بها. فتوقف الجزء الأكبر من تلك المعامل عن العمل، ثم قامت حكومة الإقليم بخصخصة المتبقى من المصانع التابعة للقطاع العام، حيث خصصت خلال فترة (1997-2008) من مجموع (20) معمل (13) منها (توزعت مابين الصناعات الغذائية (7)

---

(1) حسن، نوزاد محمد، واقع وآفاق التنمية الصناعية في منطقة كردستان للحكم الذاتي، رسالة ماجستير مقدم

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين (غير منشورة)، 1992، ص 71-83

(2) شواني، محمد، علم إجتماع الطبقات الإجتماعية مدخل للتحليل الطبقي للمجتمع الكوردي (دراسة باللغة

الكوردية-غير منشورة) ص 281



معامل والإنشائية (3) معامل والألبسة (3) معامل<sup>(1)</sup>. كما تعرض القطاع الصناعي الخاص في الفترة من (1991-1998) إلى تراجع كبير. (ففي أربيل كان هناك لحد عام 1991 (919) معملًا ومصنعًا، لم يبقَ منه عام 1998 إلا (503) معملًا. وفي السليمانية لم يبقَ من مجموع (193) معملًا إلا (54). أما في دهوك فبقي (50) معملًا من مجموع (129) معمل. بمعنى آخر توقفت (624) معامل ومصانع حرفية عن العمل في إقليم كردستان خلال تلك الفترة<sup>(2)</sup>.

هذه الأرقام والمعطيات التي ترسم الصورة الحقيقية للفترة منذ إلحاق العراق بالدولة العراقية إلى 2003، تفيد بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تبلور الأرضية للحراك الاجتماعي من حيث العمل والمهنة والدخل وأسلوب الحياة والحصول على فرص الحياة والإرتقاء كانت هشة جدًا ومعرضة على الدوام إلى انتكاسات تؤدي بالنتيجة إلى محصلة سلبية وإلى حراك هابط يعرض حياة الكثيرين إلى الهلاك والهبوط بهم إلى مستوى البروليتاريا الرثة ليشكلوا جيشاً من العاطلين عن العمل والفئات الاجتماعية المهمشة. إلا أنه في الفترة الزمنية ما بعد 2003 يمكننا أن نرصد بعض مؤشرات إيجابية في الوضع الاقتصادي من خلال حركة تنموية (نأتي على ذكرها في مبحث آخر) لها أثر كبير في تغير هذه الحالة الهشة لصالح واقع جديد تساعد على حراك عمودي صاعد للفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الكوردي في إقليم كردستان.

## (6) طبقة الفئات المندمجة:

بعد سبعين عاماً من السيطرة المركزية، ومع إنسحاب كل مؤسسات الحكومة، وسلطة حزب البعث من كردستان بعد انتفاضة آذار 1991 توفرت بعض

(1) قادر، احمد اسماعيل، تحليل تجارب دولية مختارة في التخصصة مع التركيز على تحليل وتقييم عمليات

تخصصة القطاع الصناعي في إقليم كردستان - العراق للفترة (1997-2008)، رسالة ماجستير مقدم الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية (غير منشورة)، 2009، ص 89

(2) ثواني، محمد، المصدر السابق، ص 283



المستلزمات للشروع بالتطور الإقتصادي والاجتماعي والثقافي في الإقليم. وتمكنت القوى السياسية الكوردية الحاكمة الاستفادة النسبية من تلك الظروف، وعلى الرغم من الصراعات والنزاعات المسلحة التي دامت فترة غير قصيرة (فإن هذا التطور وعمليات البناء والتعمير الخاصة لم تكن منظمة، بل كانت عفوية ولم تسهم بشكل ملموس في إرساء دعائم أساسية لعملية التنمية المنشودة وتعجيل الخلاص من تركة الماضي الثقيلة)<sup>(1)</sup>. لعل السبب في ذلك يعزى إلى ان الانتفاضة الشعبية، كانت ثورة بالمعنى السياسي، تهدف إلى تشكل كيان سياسي للإقليم، ولكنها (من الناحية الإجتماعية تركت الكثير على حاله السابقة)<sup>(2)</sup>. فالثورة الكوردية في إقليم كوردستان - العراق، تجسدت في حركة وطنية تحريرية ساهمت فيها مختلف الطبقات والشرائح الإجتماعية والبرجوازية أحد عناصرها ومكوناتها، لتشكل بمجموعها وعي الثورة وبرنامجهما وآفاق تطلعاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية. فهي بهذا المعنى لم تكن ثورة تقودها البرجوازية، لتقتلع الإقطاعية من جذورها وتعمل على قطيعة تاريخية مع سابقتها من حيث نوع النشاط الإقتصادي وعلاقاتها الإنتاجية، ومن ثم تنخرط في التوسع الرأسمالية فتقبل في نهاية الأمر موقعها في هذا النظام كما يقول (سمير أمين). هذا لأن هذه الطبقة التي يصفها (ماركس) بأنها (لعبت في التاريخ دوراً ثورياً للغاية... وإنها لا تعيش إلا إذا أدخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات الإنتاج، وبالتالي على علاقات الإنتاج، أي على العلاقات الإجتماعية بأسرها)<sup>(3)</sup>، وتخلق نقيضها الطبقي (الطبقة العاملة)، لم تتشكل هذه الطبقة في كوردستان بذلك المعنى أبداً. وإن البرجوازية والبروليتاريا كونهما مفاهيم تلد من رحم الرأسمالية. والرأسمالية التي تعني بحسب تعبير (ماكس فيبر): (التنظيم العقلاني للعمل الحر)<sup>(4)</sup> لم تجد لها فرصة التشكل الحقيقي في المجتمع الكوردي، لذا من الطبيعي وفي غياب ذلك المشروع

(1) حبيب، كاظم ود. جعفر عبد الغني، مشروع حول الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية في إقليم كوردستان

— العراق. نشرت بتاريخ 2008/3/22 على الموقع: [www.pukmedia.com](http://www.pukmedia.com)

(2) عبد الجبار فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص 261

(3) ماركس وانجلز، مختارات، المصدر السابق ( البيان الشيوعي) ص 50

(4) فيبر، ماكس، المصدر السابق، ص 9



الذي ينظم العمل الحر (الرأسمالية)، أن لا يوجد في المجتمع الكوردي، البرجوازي، والبروليتاري كطبقات "كالذي موجود في المجتمعات الأوروبية". ولكن في المقابل يمكننا رصد عوامل سياسية واقتصادية أدت الى ظهور فئات وطبقات بخصوصيات مغايرة حيث أنه في فترة ما بعد الإنتفاضة، كانت ترسل إلى الإقليم مساعدات انسانية كثيرة تركزت غالبيتها في الريف وجرى توجيهها نحو إعادة بناء القرى المدمرة، وتأهيل الزراعة لأغراض المعيشة. ولكن خصخصة الزراعة وتتجيرها في الثمانينات من القرن الماضي، مقترنين باستمرار الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في استيراد المواد الغذائية المدعومة، جعلت من المستبعد أن تتكفل هذه المشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل الزراعة بالنجاح<sup>(1)</sup>. أي بمعنى آخر لم تتكفل هذه الجهود والأموال المصروفة بالنجاح في فتح آفاق حراك إجتماعي على صعيدين، الأول: إعادة المهجرين والمرحلين والمهاجرين، إلى قراهم والبدء من جديد بالفلاحة والنشاط الزراعي. أما الصعيد الثاني هو: إيجاد فرص عمل للهؤلاء الذين كانوا يشكلون الأعداد الغفيرة من العاطلين على العمل. وبما أن الأقل بكثير من مشاريع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تلك الفترة كانت المشاريع الرامية إلى توفير فرص عمل، وتوليد دخل في المدن، فإن الأزمة الاقتصادية كانت تتفاقم بأطراد، ونتيجة للعقوبات الدولية والحصار الذي فرضته سلطة حزب البعث الحاكمة على إقليم كوردستان، أصيبت الصناعة والنشاط الصناعي بشكل عام بأضرار فادحة، وتعين على المعامل والمصانع الحكومية والأهلية أن تخفض إنتاجها أو تتوقف عن الإنتاج، وعليه تشكل (بروليتاريا مدينية واسعة من العاطلين وذوي المداخل المحدودة. ولكن فقراء المدن الجدد لم يكونوا كلهم ينتمون إلى الطبقة العاملة، بل كثير منهم موظفين لم تكن رواتبهم تكفي لسد تكاليف المعيشية الأساسية)<sup>(2)</sup>. وتمخضت عن ذلك نتيجتان، أولهما: الحد من الحراك العمودي الصاعد وتسريع عملية حراك هابط لجميع الطبقات والفئات الإجتماعية وبالأخص العمال، والفلاحين، والفئات الوسطى. والثانية: إتساع (الإقتصاد غير

(1) عبد الجبار فالح و هشام داود، المصدر السابق، ص 262

(2) المصدر نفسه، ص 263



النظامي، فانتشر الباعة المتجولون بأعداد كبيرة في المدن. ولجأ كثيرون إلى بيع أثاثهم أو ممتلكات أخرى لتدبير معيشتهم، وقام البعض حتى بهدم بيوتهم وإعادة بيع مواد البناء<sup>(1)</sup>، أي بدأ يظهر أكثر من ذي سابق تغير سلبي وهابط في أسلوب الحياة عند الأكثرية الساحقة من المجتمع الكوردستاني. كما يمكننا أن نرصد جانب آخر من التغير الاجتماعي في هذه الفترة العصيبة التي اتسمت بأنشطة اقتصادية غير نظامية، منها بشكل خاص تهريب بضائع مختلفة إلى إيران وتركيا والعراق من المشروبات الكحولية والسجائر وصولاً إلى نهب مكائن المعامل والمصانع من القطاع العام وقطع أسلاك وأعمدة شبكات توزيع الكهرباء وتهريبها إلى دول الجوار. (كان المنتفع الرئيس من هذا النوع من النشاط التجاري مجموعة صغيرة من الأشخاص القادرين على حماية تجارتهم باستخدام الشبكات الحزبية والميليشيات في أحيان كثيرة)<sup>(2)</sup>. وكان هذا البدايات الأولى للزواج بين الحزب والتجارة، بين العمل الحزبي والأنشطة التجارية وغيرها.

هذا النشاط وغيره من أنشطة التهريب أدى إلى ظهور حراك اجتماعي عمودي صاعد، ولكن غير طبيعي وغير منتظم بسياق اجتماعي - اقتصادي وبآليات اجتماعية - اقتصادية ذات نفع عام تتجلى نتائجها الإيجابية في حركة تقدم المجتمع وانفتاحه الاجتماعي ووضع الحجر الأساس في بناء العدالة الاجتماعية. ظهرت إلى الوجود فئة اجتماعية طفيلية منفلة لا تعرف أية قيمة اجتماعية غير الانتفاع السريع والأثراء المفرط تستغل موقعها الحزبي والرسمي وشبكات علاقاتها مع الأحزاب المنتفذة، وأصحاب النفوذ في حكومة إقليم كوردستان لإدامة تجارتهم وأنشطته التي تدر عليه بالأرباح الخيالية. تتضمن هذه الفئة رجال أعمال وزعماء قبائل و"مستشارون" كانوا قادرين على توظيف الأزمة الاقتصادية والسياسية لصالحهم. ففي أعقاب الانتفاضة صدر عفو عن هؤلاء المستشارين، فتمكن البعض منهم الاحتفاظ بأنشطته الاقتصادية من التجارة والمقاولات وغيرها، كما استطاع

(1) عبد الجبار، فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص 263

(2) المصدر نفسه ص 264



أن يحتفظ بمكانته الاجتماعية من خلال انضمامه إلى واحدة من الأحزاب المتنافسة، وهذه الأحزاب من جانبها، سهلت للهؤلاء الاحتفاظ بقواتهم المسلحة أيضاً تحسباً إلى ما تقول إليه المنافسة السياسية على خلفية الصراعات المتراكمة، ونتيجة لذلك برز هؤلاء مرة أخرى، وفي ظرف سياسي-اقتصادي جديد كمكانات اجتماعية تجمع السلطة القبلية مع سلطة المال، وسلطة السلاح، لتؤدي وظائف اقتصادية تقليدية - جديدة تغلفها وظيفة سياسية-عسكرية جديدة، وفي أثناء الأقتتال الداخلي<sup>(\*)</sup>، برز المستشارون وغيرهم (يوصفهم أمراء حرب محليين، في الريف والمدن على حد سواء)<sup>(1)</sup> مستفيدين من هذا الظرف ليتاجروا بالحرب، ومستلزمات إدامتها، والإنتفاع من حاجة الناس إلى الضروريات المعيشية، فأحتكروا السوق وتلاعبوا بأسعار السلع، وسيطروا على سعر صرف العملة.... الخ. محققين بذلك حراك عمودي صاعد منفلت وسريع ذات طابع طفيلي المستفيد الوحيد منه كانوا هم ومن معهم من فئة اجتماعية ضئيلة.

وبعد هذه الحقبة من تاريخ كردستان الجنوبية، عاد هؤلاء ليستفيدوا من الظرف الجديد الذي خلقه تنفيذ برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" الذي بدأ تنفيذه تدريجياً في ربيع 1997، والذي تزامن تقريباً مع بدايات ظهور بوادر وقف للإقتتال الداخلي.

(\*) عدد من التعقيدات رافقت الانتخابات والأعتراف بنتائجها كانت وراء تشكيل أول حكومة لأقليم كردستان بالمنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني. هذه الحكومة واجهت مشاكل جمة وتحديات كثيرة وجديدة لم تختبرها الأحزاب الكردستانية من قبل، وصعوبات رافقت العملية السياسية والاقتصادية ناتجة عن عوامل داخلية وخارجية، أدت إلى بروز بدايات الخلاف حول فهم القوى السياسية للسلطة ومهامها وأشكال تنظيمها والحد من التجاوز عليها لصالح المصالح الحزبية الضيقة ومنها ظهرت بوادر الصراع على السلطة وكانت النتيجة اندلاع إقتتال داخلي بين الحزبين في آيار/ مايو 1994، استمرت أربعة سنوات إلى أن قامت الولايات المتحدة بإدارة وساطة بين الحزبين والأشراف على توقيع اتفاقية وقف نهائي لأطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل حل الخلافات بين الطرفين. وقع زعيما الحزبين هذا الاتفاق الذي سميت باتفاق واشنطن في أيلول/ سبتمبر 1998، لتبدأ معه مرحلة جديدة تبدأ من عملية تطبيع الوضع ومن ثم إعادة تفعيل البرلمان وصولاً إلى توحيد الإدارتين اللتين أقامها الجانبان كل في منطقة نفوذه، في حكومة إقليم كردستان.

(1) عبد الجبار، فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص 273



إن تطبيق البرنامج المذكور قد خفف بدرجة كبيرة من معاناة السكان من جهة، وانتزع منه الموظفين، والبعض من زعماء القبائل أيضاً ليستثمروا الفرصة الجديدة ( بالعودة إلى نشاطهم الإقتصادي الرئيس الذي كانوا يزاولونه في الثمانينات، وهو المقاولات، وعلى الفرار نفسه، تحولت منظمات أهلية محلية "وحزبية" سابقة إلى شركات مقاولات خاصة)<sup>(1)</sup>. ليتحولوا بذلك إلى نواة فئة إجتماعية اندمجت مع فئات أخرى محصنة بالأحزاب المتنفذة، لتشكل طبقة إجتماعية متنفذة تحتكر إلى حد كبير الحياة الإقتصادية والسياسية معاً من خلال التزاوج بينهما وصيد كل الفرص بشكل شرعي أو غير شرعي لحراك عمودي صاعد سريع. كما شهد النصف الثاني من التسعينات إنتعاشاً حقيقياً في حركة الأعمار وإعادة الأعمار وخلق فرص جديدة للعمل. وصولاً إلى مابعد اجتياح القوات المتحالفة العراق وإسقاط سلطة حزب البعث الحاكمة في 2003 حيث أعيد ربط إقليم كوردستان ببغداد ربطاً فيدرالياً كي يتمتع بحقوقه السياسية، والأدارية، والمالية والإقتصادية، مستفيداً من واردات العراق، حاصلاً على نسبة 17% من الميزانية العمومية، فظهر في الأفق شروط ومستلزمات إقتصادية وسياسية جديدة لحراك إجتماعي عمودي صاعد يصيب هذه المرة المجتمع الكوردستاني في كل طبقاته وفئاته الإجتماعية.

وبما أن المجتمع الكوردي، كما أشرنا سابقاً، لم تشكل علاقاتها الإجتماعية، وتصنيفاتها الطبقية والفئوية بالإعتماد على ثنائية الطائفة - الطبقة وإن المكانة الدينية (وبالأخص الشيوخ) اندمجت مع المكانة الإجتماعية في عدد غير ضئيل من العشائر والقبائل الكوردية، فإن هذه التركيبة الإجتماعية من الطبقات والفئات الإجتماعية أكدت ثنائيات مختلفة عن ثنائيات (بطاطو)، التي أشرنا إليها سابقاً. حيث أنها تركيبة تركز على تطور العلاقات الطبقية وما يرتبط بكل تشكيلة إجتماعية من انماط إنتاج محددة، والذي من خلالها اندمجت

(1) عبدالجبار، فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص 285



فئتين طبقيتين لتشكلا طبقة إجتماعية في المجتمع الكوردستاني تستوجب الدراسة والتمحيص. وهاتان الفئتان هما:

1. المكانات التقليدية مثل الشيوخ وزعماء القبائل التي تحولت إلى نمط طبقي منسجم مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة.
2. المكانات الحديثة التي أنتجتها الانتفاضة والتغيرات السياسية اللاحقة لتشكلا فئة من الحزبيين المتنفذين. إندمج هذان النمطان لتشكلا طبقة إجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاضعة للأرض ورأس المال التجاري، والاستثماري والحد الأدنى منها تقوم على النشاط الصناعي، ولكن تمتلك كل الفرص لخلق العوامل التي تساعد على حراكها العمودي نحو الأعلى تاركاً ورائها حيزاً كبيراً ومساحة شاسعة تبعتها عن الأغلبية الساحقة من المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان- العراق.

## (7) فئات وسطية:

إلى جانب هذه التشكيلات الطبقية في إقليم كوردستان، هناك الفئات الوسطية، من موظفي الدوائر الرسمية ومنتسبي المؤسسات الحكومية والعاملين في المجالات الخدمية والصحية والتربوية، والتجار وأصحاب الأملاك الصغيرة والحرفيين والمثقفين. هذه الفئات الوسطية في تزايد مستمر ضمن التركيب الإقتصادي لإقليم كوردستان وبالأخص خلال سنوات العقد الأول من القرن الحالي. التقرير الذي أعدته وزارة التخطيط العراقية بالتنسيق والتعاون مع البنك الدولي عام 2010 يشير إلى أن نسبة الفقر في إقليم كوردستان أقل من 3%. وبما أن نسبة الطبقة المليونيرية غير معروفة، عليه يمكن أن يستنتج بأن الأكثرية من الشعب الكوردستاني هم من الطبقة الوسطى حالياً. وبسبب جملة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ومستوى مكانتها الإجتماعية ودورها في المجتمع، إضافة إلى نوع المهن التي تمارسها والوظائف التي تمارسها وتجنبي منها دخلها، تبقى هذه الفئات الوسطية، فئات قلقة عموماً من حيث الحراك الإجتماعي،



ولا يمكن ان تبقى على إتجاه واحد. فمن الممكن أن تتحرك صاعداً أو تبقى في مكانها تتحرك فقط افقياً، أو أن تتحرك هابطاً على سلم التراتبية الاجتماعية.

هناك بيانات تؤكد تفاوتات في التركيبة الإقتصادية لإقليم كردستان، فعلى سبيل المثال، إن العاملين في المجالات الخدمية في تزايد مستمر وملحوظ على حساب تناقص مستمر من العاملين في الزراعة والصناعة لتصل إلى مستوى خطير. ويُعزى ذلك لأسباب كثيرة، في مقدمتها سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تركز على تدمير القرى والنشاط الزراعي في الإقليم وترحيل أهلها إلى المدن، الأمر الذي تسبب على مدار سنوات في نقصان سكان الريف، وزيادة سكان الحضر عشوائياً وخاصة من الذين لم يكونوا مؤهلين للعمل في القطاع الصناعي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الحكومات العراقية تتبع سياسة تهميش الإقليم من الناحية الصناعية، لأنها لم تكن تريد أن توطن الصناعة في الإقليم أصلاً. كما أنه وبعد زوال سلطة حزب البعث الحاكمة فإن حكومة إقليم كردستان لم تكن قادرة على إسترجاع (قدرة الريف الكردستاني من تنشيط القطاع الزراعي نتيجة عدم اكتمال الكثير من المشاريع الزراعية وعدم إكمال عمليات إعمار القرى والأرياف)<sup>(1)</sup>، كما إن القطاع الصناعي، كان قد أصاب بالتدهور وحكومة إقليم كردستان لم تكن قادرة على إسترجاع عافيتها، أو لأنه ليس لها إستراتيجية محددة لتوطين الصناعة في كردستان. بل قامت ببيع الأغلبية منها إلى القطاع الخاص، كما ركزت على تعيين المواطنين في الوظائف الرسمية تحت مسميات مختلفة وتصنيفات متعددة ضمن ملاكات الدوائر. الجدول التالي يبين لنا نسب تلك التفاوتات في التركيب الإقتصادي لسكان الإقليم من حيث المقارنة للفترة من 1957 – 2004.

(1) البرزنجي، سرکوت محمود خضر، المصدر السابق، ص 69



الجدول رقم (7):

مقارنة نسب (%) التفاوتات في التركيب الإقتصادي لسكان الإقليم للفترة  
من 1957-2004،

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
1957	64.7	7.6	27.7	100
1987	15.8	6.4	77.8	100
2000	26	10	64	100
2004	8	18	74	100

المصدر: البرزنجي، سرکوت محمود خضر، إمكانات توظيف الصناعة في إقليم كوردستان - العراق، رسالة  
ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في دانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد، 2008،  
ص 68

بعدما احتل فيه العاملون في القطاع الزراعي المرتبة الاولى حتى منتصف  
القرن الماضي، فإن ذلك قد انخفض في منتصف الثمانينات، والسبب واضح حيث تم  
في تلك الفترة انقلا سكان القرى، وتدمير القطاع الزراعي في كوردستان إلى أقصى  
درجاتها ونزوح من تبقى من سكانها، او تم ترحيلهم قسراً إلى المدن وتم تجميعهم  
تحت اقامة جبرية في مجتمعات سكنية قريبة من المدن الرئيسية، التي يمكن للنظام  
السيطرة عليهم. ولكن هذا النزوح والترحيل الجماعي لم يؤدي إلى زيادة في عدد  
العاملين في الصناعة، لأن المرحلين والنازحين، لم يكونوا أصلاً مؤهلين للعمل في  
القطاع الصناعي، لذا نرى زيادة في عدد العاملين في قطاع الخدمات فقط. ثم عاد  
ليزداد عدد العاملين في القطاع الزراعي عام 2000 بعد عودة كبيرة للمرحلين  
والنازحين إلى قراهم التي أعيد إعمار الجزء الضروري منها، وإزالة الألغام من  
الأراضي الزراعية، وحصل الفلاحون على إمدادات زراعية وبنائية ضمن المساعدات  
الإنسانية، التي كانت تصل إلى الإقليم وتركزت غالبيتها في الريف وجرى توجيهها  
نحو تأهيل الزراعة لأغراض المعيشة. تقابلها زيادة نسبية في عدد العاملين في القطاع  
الصناعي ونقص نسبي ضئيل في عدد العاملين في المجالات الخدمية. ولكن عاد عدد



العاملين في الزراعة بالتناقص مرة أخرى في أقل من أربعة سنوات. وزيادة نسبية في عدد العاملين في الصناعة مع زيادة ملحوظة في عدد العاملين في القطاع الخدمي. إذن المعادلة الواضحة في هذه التفاوتات هي أنه كلما ضل عدد العاملين في القطاع الزراعي، زاد عدد العاملين في القطاع الخدمي مع زيادة نسبية ضئيلة في عدد العاملين في القطاع الصناعي. فان دل هذا على شيء إنما يدل على تغييرات مستمرة في القوى العاملة تنتج عنها حراك أفقي غير طبيعي من خلال الهجرة من القرى إلى المدن، وحراك عمودي في المدن غير معروفة الملامح، وضبابية النتائج لحد الساعة، حيث أن المواطنين يصلون إلى المدن ويحصلون على وظائف ورواتب وامكانيات تؤهلهم الحصول على مستلزمات حياتية، مختلفة ولكنهم يتحولون شيئاً فشيئاً إلى مواطنين مستهلكين غير منتجين.

#### (8) القوى العاملة في إقليم كردستان:

بحسب المعايير المعروفة في التصنيف الطبقي فإن (المجتمع الكوردي شأنه شأن المجتمعات النامية يعاني من ظاهرة التشوه الطبقي. فعملية الإستقطاب الطبقي، وتبلور وتمايز الطبقات لم تنضج بعد، ويستمر التفاعل والتعايش بين نظم الإنتاج السابقة على الرأسمالية، مع نظام الإنتاج المتمثل بالرأسمالية الهامشية. وهذا يعني تخلف القوى المنتجة، وإستمرار علاقات الإنتاج التقليدية، مع دخول علاقات إنتاج رأسمالية حديثة لكنها غير مترسخة في البنية الإجتماعية الكوردستانية ... هذا الواقع يلقي بظلاله على الواقع الطبقي، وعدم قدرة هذه الطبقات في التعبير عن مصالحها الطبقية)<sup>(1)</sup>. ولكن إذا أخذنا بالحسبان الواقع الفعلي للمجتمع الكوردي فإننا قد نصل إلى رؤية أخرى للنظر في التكوينات الطبقية في المجتمع الكوردي. حيث انه يمر بمرحلة بناء البنية التحتية الإقتصادية من خلال عملية تنمية تتحرك في بدايات مسيرتها. لذا فإن معيار تشكل (القوى العاملة) في إقليم كردستان يصبح هو الأساس الحقيقي للتصنيف الطبقي

(1) الياس، سليم بطرس، دور المثقفين في بناء المجتمع المدني، دراسة ميدانية في إقليم كردستان - العراق. رسالة دكتوراه قدمت الى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب - جامعة صلاح الدين، اربيل، 2007، ص 122



للمجتمع. فالقوى العاملة تشمل (جميع الأشخاص الذين يشتركون بمجهودهم العضلي، أو الفعلي في الإنتاج، والإنتاج هو خلق منفعة لم تكن موجودة، أو زيادة منفعة شئ موجود. فكل شخص يشترك في خلق منفعة يعد عاملاً ويدخل في عداد القوى العاملة)<sup>(1)</sup>. تصنف (وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان) القوى العاملة بـ (السكان النشطون إقتصادياً ضمن حدود الفئة العمرية 15-65 سنة والذين يمثلون قوة العمل المتاحة في الإقتصاد ويمكن تصنيفهم كعاملين أو متعطلين في ضوء نشاطهم الإقتصادي)<sup>(2)</sup>. تشير البيانات على صعيد العراق إلى انخفاض نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي عام 1997 لتصل إلى 23% من إجمالي السكان. إلا إن هذه النسبة ارتفعت عام 2003 لتصل إلى 29% لعموم الدولة العراقية)<sup>(3)</sup> ومن ضمنها إقليم كردستان.

إن نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة لعام 2006-2007 لعموم العراق تشير إلى (أن معدل المشاركة لسكان إقليم كردستان في سن العمل يبلغ 40.3% فقط)، وهذا يعد تفسيراً كمياً ومؤشرات إحصائية على وجود البطالة بين صفوف قوة العمل الفعلية. هذه المعطيات إنما هي وقائع تنبئ بظهور حالة تؤدي في المستقبل المنظور إلى حراك إجتماعي هابط تسري نتائجها على مجمل الحياة الإجتماعية، وعلى عملية التنمية والنهوض بإقليم كردستان. الجدول التالي يبين مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي:

(1) خليل، سامي، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مطابع كويت تايمز، الكويت، 1980، ص 214

(2) وزارة التخطيط، هيئة إحصاء الإقليم، قسم إحصاء السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة) ص 49

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات



الجدول رقم (8):

مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات:

المحافظة	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي %
أربيل	37.5
دهوك	36.2
السليمانية	44.6
المعدل العام	40.3

المصدر: نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة 2006 – 2007

يتوزع المشاركون في النشاط الاقتصادي، بحسب القطاع الحكومي، والخاص والمختلط، وقطاعات أخرى بالشكل الذي مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (9):

توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

المحافظات	نسبة التشغيل %				
	المجموع	أخرى	القطاع المختلط	القطاع الخاص	القطاع الحكومي
أربيل	100	12.3	1.3	49.2	37.2
السليمانية	100	7.6	0	59.1	33.3
دهوك	100	7.9	0.1	40.1	51.9
المجموع	100	9.2	0.5	52.3	38

المصدر: نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008



## المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الكوردي وأثرها في الحراك الاجتماعي

### أولاً: المجتمع الكوردي مجتمع مفتوح – مغلق (Open-Closed Society):

عند تناولنا تعاريف متعددة للمجتمع المفتوح، والمجتمع المغلق، والأختلافات البنيوية بينهما، وما تترتب على ذلك من نتائج وتجليات مختلفة على أي منهما، قد توصلنا إلى نتيجة مفادها إنه على الرغم من التباين الواضح بين الاثنين، فإن القطعية البنيوية غير صحيحة علمياً، وعملياً بين النظامين، حيث أن التركيب الطبقي يختلف بدرجة صلابته وجموده ومرونته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وقد (يزدوج النظامان المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد بنفس الوقت.. أي قد يوجد هناك نظام طبقي مفتوح داخل المجتمع الطائفي المغلق)<sup>(1)</sup> والعكس صحيح كذلك، أي قد يوجد هناك نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح. وهذا الأخير (أي وجود نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح) هو ما نقف عنده في دراستنا للمجتمع الكوردي.

في المباحث السابقة أشرنا إلى أن أهم النظم الاجتماعية في المجتمع الكوردي إنما هي (العائلة) و(الأسرة) و(العشيرة). يتشكل النظام الأول والثاني على القرابة الرحمية وترتكز على مرتكزات اجتماعية تقليدية – وراثية أساسها رابطة الدم والنسب. حيث أنها إلى جانب مهام متعددة فإنها مرجع للتعاون الإقتصادي والاجتماعي<sup>(2)</sup>. لا حراك فيها فالقيادة أبوية غير قابلة للتغير إلا بموت الأب حيث تنتقل السلطة وراثياً إلى الأبن البكر، أو من يخوله هو من إخوته.

أما النظام الثالث فهو نتيجة حتمية لمتطلبات اجتماعية واقتصادية تنتمي إلى النموذج الذي يستند إلى (الأشتراك في الموضع)<sup>(3)</sup>. فالإنتماء يتم على الأرض الذي يسكنه المنتمي، وليس على أساس منزلته في هرم نسبي ولا علاقاته

(1) القصير مليحة عوني ومعن خليل عمر، المصدر السابق، ص 252

(2) الجاوشلي، هادي رشيد، المصدر السابق، ص 42

(3) خصباك، شاكر، الأكراد، المصدر السابق، ص 346



الموروثة، لذا فإن القبيلة الكوردية ليست منغلقة على نفسها من حيث المنتمون اليها، أي أنها غير منغلقة على أناس تربطهم نسب أو إنتماء بطريركي أو ماشابهه، وإنما (من السهل قبول الأجانب في العشيرة ومن الممكن أن يحتل هؤلاء المناصب الرفيعة فيها، ويؤمن الكورد بجدارة العناصر الأجنبية)<sup>(1)</sup> كما ان مبدأ الوراثة في زعامة العشيرة ليس مما يجمع عليه الكورد المنتمين إلى العشائر. وهذا مؤشر مهم لوجود حراك إجتماعي داخل المجتمع الكوردي حتى في التشكيلات الإجتماعية التي تتسم بقدر كبير من الخصوصية والأنغلاق. وهذا هو بيت القصيد في هذا المجال.

كما أشرنا في المباحث السابقة إلى السياق الطبقي لتشكل المجتمع الكوردي من ثنائيات الإقطاعي - الفلاح، والبرجوازي - العامل وما تتوسط هذه الثنائيات من فئات إجتماعية تقترب من حيث طبيعتها ومصالحها وثقافتها وأسلوب حياتها من هذه أو تلك الطبقة. والميزة الأساسية التي إتضحت سماتها عند ولوجنا إلى بنية كل من هذه الطبقات وتاريخ تكوينها ومراحل تطورها، هي أنها طبقات مفتوحة تسمح لأفرادها الصعود والنزول في سلم التراتبية الإجتماعية، كما تسمح لأفراد وجماعات من خارجها أن تدخل إلى نطاقها وترتقي سلم تراتبيتها من الداخل. مما يفتح على الباحث آفاق استنتاجات حول النظام الطبقي المفتوح للمجتمع الكوردي.

ويعزى جانب آخر من نظم الحياة الإجتماعية عند المجتمع الكوردي بالأساس إلى الدين والمذاهب الدينية المختلفة والطرق المتعددة المنتشرة في المجتمع الكوردي. وجذور النظم الدينية في المجتمع الكوردي تعود إلى (تلك العبادات والعقائد الدينية التي تسبق تشكل القومية الكوردية في المنطقة، لذا فإن النظم الدينية الحالية في كوردستان تكونت نتيجة عملية إثنوثقافية وإثنوجينية طويلة)<sup>(2)</sup>.

(1) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص 190

(2) ميزان، رشاد، (ره وشي نايلني ونه ته وه بي له كوردستان) الوضع الديني والقومي في كوردستان، مركز

برايه تي، ط 2، أربيل، 2000، ص 19



إن غالبية المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق من المسلمين. والأكثرية الساحقة منهم من السنة. هذا المذهب هو من النظم المفتوحة نسبياً، مع استثناءات قد نجده في طرق الصوفية القادرية والنقشبندية وغيرها، التي أصبحت التوريت نسقاً في الارتقاء والحصول على مرتبة المشيخة، في حين أنه لم تكن كذلك في بدايات تشكل هذه الطرق. والملاحظ عموماً إن الارتقاء في المذهب السني على الرغم مما يحمله من مكانة إجتماعية واحترام وجاه ولكن ليس مشروطاً على الأغلب وبشكل مطلق بارتقاء طبقي من حيث الملكية والمال والمصالح المادية، ولكن تبقى الحقيقة الأكثر وضوحاً وواقعية، والتي نجد لها الكثير من المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية هي إن (الشيخ) عماد هذا النظام الديني الذي يكون أحد الإعمدة الرئيسية للنظام الطبقي الإقطاعي في المجتمع الكوردي. (وإن الكثير من الشيوخ يمزجون التقوى والقداسة ببصيرة تجارية وسياسية حاذقة. فسمعة امتلاك الشيخ كرامات كثيرة هي في الحقيقة إحدى الطرق ضماناً لكي يصبح مالكها غنياً؛ فكلما كان الشخص أكثر قداسة، وفق ما يقال عنه، يزداد عدد مريديه وزواره اليوميين الذين يجب، من ناحية، تقديم الشاي والطعام لهم من جانب، ولكن من الجانب الآخر، كان عليهم هم أن يأتوا بالهدايا النقدية والعينية. ولقد ورث الكثير من الشيوخ عقارات من مريدين أثرياء كانوا يشعرون بالإمتنان لشفاة الشيوخ لهم عند الله<sup>(1)</sup>. فالشيوخ يملكون قوة سياسية إلى جانب القوة الإقتصادية. كما إنهم يملكون جنباً إلى جنب "الموارد الروحية" موارد إقتصادية، تتضمن إضافة إلى الأرض، عقارات وتجارة وصناعات متنوعة ويستثمرون في مطالبة مريديهم (بخدمات ذات طابع إقطاعي، بينما لم يعد باستطاعة الأغوات القبليين فعل ذلك)<sup>(2)</sup>. وهذا قد يعني أن المذهب السني بطرقه المختلفة عند المجتمع الكوردي، يتسم بإزدواجية النظام، حيث يحمل في بنائه النظام المفتوح جنباً إلى جنب النظام المغلق وإن درجة حدة أي منهما مرتبط بالتغيرات الإجتماعية والنظم السياسية والأيدولوجية السائدة التي تتحكم في رجحان واحدة منهما من فترة إلى أخرى. ذلك لأن (الدين

(1) برولسن، مارتن فان، المصدر السابق، ج2، ص529

(2) المصدر نفسه، ص530



مثله مثل كل الظواهر الاجتماعية يتأثر بالتغيرات التي تحصل في الوضع الإقتصادي والثقافي والفكري داخل المجتمع، وبالنتيجة ما على الدين إلا أن ينسجم مع المستجدات في الوضع<sup>(1)</sup>. فالسائد في كوردستان (أن شيخاً معروفاً ومرموقاً يتأسس الطريقة ويكون مرشداً لمريده وقائداً روحياً لهم. وواقع الحال هو الذي يتحكم في كل ما يخص مريده من افكار والأنفس والسلوك، وصولاً إلى ما يملكونه من مال والماديات. والذي يريد أن يصبح مريداً للشيخ ما عليه إلا أن يعلن توبته على ذمة الشيخ ومن ثم يرتقي على درجات الطريقة)<sup>(2)</sup>. إلا أن عدد ونوع هذه الدرجات، مباين من طريقة إلى أخرى. وهذا يعني إن الحراك الاجتماعي الصاعد على هذه الدرجات مباين من حيث درجته ونوعه، والزمن الذي يستغرقه.

الجانب الآخر، الذي يمكننا رصد في تاريخانية هذه الطرق الصوفية في المذهب السني. وبالأخص إرتباطاً بموضوع هذه الدراسة المتعلق بالحراك الاجتماعي، هو إن ظهور بعض من هذه الطرق كانت رد فعل لواقع سياسي واقتصادي وفكري سائد متسلط يغلق على المواطن كل طرق الحراك والإرتقاء الاجتماعي. مثال على ذلك، ظهور الطريقة النقشبندية، التي ظهرت في مرحلة كانت الطريقة القادرية قد تحولت إلى طريقة متسلطة و(جزءاً من النظام السياسي لسلطة إمارة بابان، تسانده وتدعمه. في الوقت الذي كان قد حصل في المجتمع تغيرات عميقة وظهرت إلى الوجود فئات اجتماعية تبلورت لديها خلافات مع النظام القديم، فظهرت في هذا الوقت الطريقة النقشبندية كقوة معارضة واجهت النظام السياسي- الديني لإمارة بابان، لذا من الطبيعي أن يلتفت الجمهور حول هذه الطريقة الجديدة)<sup>(3)</sup>، أملاً منهم أن يأتي بنظام جديد وواقع إقتصادي يفتح الطريق أمامهم لحراك وإرتقاء اجتماعي.

(1) ميران؛ رشاد، المصدر السابق، ص56

(2) المصدر نفسه، ص58

(3) المصدر نفسه، ص61



في عام 1920، وارتباطاً بظهور آفاق من التطور والتغيير بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان له صدى في كوردستان، تجلى في انتفاضات الفلاحين والتصدي للإستعمار البريطاني، والتأثر بثورة أكتوبر في روسيا، والفكر التقدمي، الذي اوجد مكاناً له في المجتمع الكوردي، ظهر للعيان توجه جديد لبعض من أتباع الطريقة النقشبندية، وكان لشيخ من الطريقة في منطقة (شه ده له) وهو (الشيخ عبد الكريم شه ده له) دور بارز في تطوير النواحي الفكرية والروحية وحتى الإجتماعية للطريقة حيث لقحها بالكثير من (المناهج الدينية والفلسفية التي ظهرت على مر التاريخ بين المسلمين، إضافة إلى مؤشرات من تأثيرات اتجاهات حديثة في الفلسفة)<sup>(1)</sup>.. حتى يمكن (أن يُستشعر بخروج وانحراف عن الطريقة في بعض من التغييرات التي أجراها)<sup>(2)</sup>. سميت هذا التوجه الجديد بـ(هه قه - الحق) ليصبح بعد ذلك حركة خاصة ويشكل طائفة مذهبية في كوردستان.

وعلى الرغم من أن جماعة (الحق) كانت حركة دينية فإن أحلام وتطلعات المؤسسين، والمنتسبين إليها كانت اقرب إلى الحاجات المادية والواقعية، التي تعبر عن الحاجات الحياتية لمجتمع فلاح يطمح بالخلاص من نير الإضطهاد الإقطاعي ويتطلع إلى شكل من أشكال العدالة الإجتماعية. فهم من أجل هذا الحلم الذي كان بحاجة إلى تغيير في النظام الإجتماعي، يفتح آفاقاً أمام حراك إجتماعي تصاعدي (لم ينتظروا مجيء المهدي ولم يبحثوا عن العدالة الإجتماعية في السماء وإنما ناضلوا من أجلها على الأرض)<sup>(3)</sup>. فكان لحركة الحق دور في تأسيس ذلك المجتمع المنشود بين المنتسبين إليها، في القرى والمناطق التي يسكنوها. حيث (لا تباين يذكر بين الشيخ والفلاح، الغني والفقير). حتى إن ثلاثاً من إقطاعي كوردستان، من الذين كان لهم نفوذ ومال وأراضي كثيرة، عندما انتموا إلى الحركة استغنوا

(1) عسكري، مصطفى، ثاور دانه وه به ك له بزوونته وه ي هه قه (الثقافة على حركة الحق) (باللغة

الكوردية)، دار آراس للطباعة والنشر، ط2، اربيل، 2008، الهامش 2، ص36-37

(2) توفيق، رينوار حه مه، كومه لى هه قه (له شيخ عه بدو لكه ريمى شه ده له تا حه مه سوورى كلاوقوت-

1920-1986) (جماعة الحق) (باللغة الكوردية)، معهد التراث الكوردي، ط1، السليمانية، 2010، ص55

(3) ميران، رشاد، المصدر السابق، ص64



عن كل ما كانوا يملكون من الماديات وحتى تلك القيم التي لم تتوافق مع الحركة. فالتباينات الاقتصادية والقومية والجنسية، نسبة إلى المجتمع الكوردي في ذلك الحين، كانت على درجة اوطأ بكثير داخل الجماعة. إضافة إلى تقسيم الأفراد، بمن فيهم شيوخهم ومرشيدهم، للعمل في قراهم بين الواجبات المنزلية والفلاحة والرعي وبيع المنتوجات الزراعية واليدوية، فإنهم وحدوا الملك والمال ليصبح ملكاً مشاعياً وسيلة للوصول إلى (الغاء الفروقات الطبقية)<sup>(1)</sup>. كما إن المرأة عند جماعة الحق حرة، وهي في منزلة متساوية مع الرجل، تشارك في كل القرارات التي تتخذ في إدارة شؤون الجماعة.

إن تلك المذاهب، والطرق، والطوائف الدينية تتسم بدرجة من المرونة من حيث حراك أفرادها، وذلك مرتبط بدرجة معينة، مباشرة أو غير مباشرة.. ظاهرة أو غير ظاهرة، بتطور العلاقات الاجتماعية، ودرجة نمو ثقافة العدالة الاجتماعية في المجتمع. إلا أنه هناك في المجتمع الكوردي طائفتان منغلقتان كلياً من حيث حراك أفرادها. إن أساس النظام الطبقي عندهما هو (الدين) الذي ينظم المراتبية على درجات تتفاوت من حيث المنزلة والمهام الدينية والمكانة الاجتماعية. انهما (طائفة الأيزيديين وطائفة الكاكهية).

## (1) الأيزيديين؛

تشير خريطة الإحصاءات التي أصدرتها جمعية الجغرافية الملكية قبل الحكم الوطني في العراق، والصادرة عام 1910م، إلى كون جنسية الأيزيديين (كوردية، وانهم قوم من الأكراد باقون على قدمهم وأكثر عاداتهم وتقاليدهم كوردية)<sup>(2)</sup>. وعلى الرغم من التكتّم الشديد وحرص الأيزيدية على مناقلة أسس

(1) المصدر نفسه، ص 65

(2) عبود، زهير كاظم، الأيزيدية، حقائق وخفايا وأساطير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1،



ديانتهم وعقيدتهم في صدورهم، فانه (بكسر حواجز التحريم والخوف)<sup>(1)</sup> باشر المثقفون الشباب من الأيزيدية بنشر بعض أسرار هذه الديانة والطقوس والعادات الخاصة بها<sup>(\*)</sup>.

(تقوم البنية الاجتماعية للأيزيديين على أسس قبيلة- عشائرية - دينية، شيخ- بير- مريد...) <sup>(2)</sup> وهي ذكورية متشددة. كل المكانات والسلطات الدينية ومهامها، جميع رؤساء وأعضاء المجالس الروحانية للديانة الأيزيدية محتكرة بالأطلاق على الرجال.

التراقية الطبقية الدينية الأيزيدية تشبه إلى درجة كبيرة بالتركيبة العشيري الكوردي، من حيث (إقتران مرتبة الشيخ وخلفائه بمرتبة المير والآغا ومن حوله... الخ) <sup>(3)</sup>. هذه التراتبية منتظمة على درجات متتالية نزولاً من أعلى الهرم الديني إلى قاعدته. يرأس هذا النظام (شيخان أحدهما زمني والآخر روحاني) <sup>(4)</sup>. فالمجتمع الأيزيدي مجتمع مراتبي، تتوزع المهام الدينية والاجتماعية بين مراتبه الروحية والدينية، وكل مرتبة لا تتعدى صلاحياتها ومهامها إلى صلاحيات ومهام المراتب الأخرى، وعلى قمة هرم هذا المجتمع يجلس (ميري ميران)، أو أمير الشيخان، الذي يعني بأمور المجتمع الدينية والاجتماعية، ويتمتع بصلاحيات مطلقة تقريباً <sup>(5)</sup>. ومن بعده يأتي: (البابا شيخ، وهو أعلى المراتب الروحية من إختصاصه

(1) جندي، خليل، الأيزيدية والإمتحان الصعب، دار آراس، ط1، اربيل، 2008، ص65

(\*) وتم تتويج هذه الجهود بتأسيس وفتح مركز لالش الثقافي والاجتماعي بدعم وتشجيع حكومة إقليم كردستان في 12/5/1993، حيث يصدر المركز مجلة لالش ينشر فيها الى جانب المقالات والبحوث العلمية، النصوص الدينية الأيزيدية. وللمركز أرشيفاً غنياً من المصادر والمراجع والوثائق عن الأيزيديين دينياً وعادات وطقوس.

(2) جندي، خليل، الأيزيدية والإمتحان الصعب، دار آراس، ط1، اربيل، 2008، ص75

(3) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص328

(4) احمد، جمال رشيد، ظهور الكورد في التاريخ، دار آراس، ج2، ط2، اربيل، 2005، ص893

(5) الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ط1، دون الإشارة الى منشأ الدار، 2003،



القيام بمهام الدين العليا، ويكون من سلالة الشيخ فخر الدين (\*) . (البيش امام) وهو من سلالة الشيخ حسن. و(البير- الشيخ المسن) و(الكوجك) وهم أشبه بالنسك وكهنة متخصصون بأمور محددة من الدين كإدارة أمور الصوم والإفطار هؤلاء ملتزمون بالعبادة إلى أبعد حدودها البشرية، و(القوال) المتميزين بطلاقة اللسان والتأثير في النفوس في الإنشاد والعزف وحمل السناجق السبعة. و(الفقير) ثم (المجور) وهو سادن الضريح المقدس<sup>(1)</sup>. هذه التراتبية خلق نظام طبقات ذات الأمتيازات ف(الرؤساء الروحيون يتمتعون في الغالب بسلطة أكثر من تلك التي يتمتع بها الرؤساء الزمنيون)<sup>(2)</sup> هذا من جهة ومن جهة أخرى اسهم هذا النظام التراتبي في (خلق نظام اجتماعي مغلق ومقدس)<sup>(3)</sup>. لا حراك للأفراد والجماعات بين درجاتها (صعوداً أو نزولاً). لا تغيير للسلطات الدينية والواجبات والالتزامات في درجاتها. حتى وإن كان أحداً من أفراد الطبقات العامة قد حصل على شهادات علمية وكفاءات مهنية ومراكز سياسية وإدارية على أعلى المستويات، فأرتقى مهنيًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا، فصار له سمعة واحترام ونفوذ تذكر، ولكن يبقى هو هو في طبقته داخل طائفته، لا يسمح له بالانتقال إلى أعلى، أو الإرتقاء في سلم الدرجات الطبقية، دينياً أو اجتماعياً. لأنه حتى الزواج محدد طبقياً عند الطائفة اليزيدية. لا زواج بين أفراد ينتمون إلى الطبقات المختلفة في درجاتها. فالزواج محصور بالطبقة، كما أنه محصور بالطائفة كذلك. فالزواج داخلي بالأطلاق. يحرم زواج أيزيدي من امرأة غير إيزيدية. كما يحرم زواج امرأة أيزيدية من رجل غير أيزيدي. ويخرج (تخرج) من الملة من يخالف (تخالف) هذا ولاعودة له (لها) إلى الديانة الأيزيدية<sup>(4)</sup>.

(\*) واحد من الرجال الكثيرين برعوا في الفقه والالتزام الديني، وهو من أبناء الشيخ شمس، يتمتع بمكانة كبيرة في نفوس الأيزيديين (عبود، زهير كاظم، المصدر السابق، ص 43-44)

(1) لمزيد من المعلومات ينظر: عبود، زهير كاظم، المصدر السابق، ص 126. احمد، جمال رشيد، المصدر السابق، ص 879. الخيون، رشيد، المصدر السابق، ص 70-71. ميران، رشاد، المصدر السابق، ص 85-

(2) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص 329

(3) عبود، زهير كاظم، المصدر السابق، ص 40

(4) لمزيد من المعلومات، ينظر المصادر السابقة



## (2) الكاكه يية - أهل الحق):

هي طائفة دينية وعشيرة كوردية قديمة، تسكن مناطق مختلفة في كوردستان الجنوبية... انها (فئة دينية تبلورت حول قيادة السلطان إسحاق وطريقته الدينية، وهي تعنى إهتماماً واضحاً لآل بيت رسول الله (ص) وأصحابه ضمن الإيمان بمبدأ تناسخ الأرواح)<sup>(1)</sup>. هم (مسلمون، مالوا إلى التطرف في محبة علي بن أبي طالب، فعدوا من العلي الهيين، وتأثروا بالأديان المحيطة بهم)<sup>(2)</sup>. عقيدتهم تؤكد على التستر والكتمان مضامينها، لذا فإن الكاكه يي (.. يمارسون طقوسهم بشكل سري، لأن معتقدتهم يمنع من كشف أسرار العقيدة)<sup>(3)</sup>.

التراتبية للنظام الديني - الاجتماعي للكاكه يية، أعقد بكثير مما هي عليها عند الأيزيديين. فهي منقسمة إلى سلسلة معقدة، متدرجة من المراتب الروحية والاجتماعية (التي حددت العقيدة وظائف كل مرتبة منها وما عليها من الواجبات والمسؤوليات تجاه المراتب الأخرى. ولكل مرتبة من هذه المراتب امتيازاتها الخاصة ومكانتها الاجتماعية بين المراتب الأخرى)<sup>(4)</sup>.

السادة وهم (بير) يأتون في المرتبة الأولى. ومن بعدهم يأتي (باوه - بابا) في المرتبة الثانية. وفي المرتبة الثالثة يأتي (مام - دليل) وهم إثنان وسبعون. ومن بعدهم يأتي (الدرأويش) في المرتبة الرابعة. وفي المرتبة الخامسة يأتي (كلامخوان) الذين يرقلون القصائد الدينية في الاجتماعات الدينية للكاكه يية. وفي المرتبة السادسة وهي الأخيرة يأتي (العامة - ثومي) وهم عامة الناس من الكاكه ييين<sup>(5)</sup>. إن بعض من

(1) الهرزاني، نوري ياسين، الكاكه يية، دراسة أنثروبولوجية للحياة الاجتماعية، معهد التراث الكوردي، مطبعة

أراس، ط1، أبريل، 2007، ص48

(2) الخيون، رشيد، المصدر السابق، ص422

(3) المصدر نفسه، ص7

(4) الهرزاني، نوري ياسين، المصدر السابق، ص55

(5) لمزيد من المعلومات حول هذه المراتب ومهامها الدينية، راجع: الهرزاني، نوري ياسين، المصدر السابق،

ص55-69، ميران، رشاد، المصدر السابق، ص152-196، العزلاوي، عباس، الكاكائية في التاريخ، بغداد،



هذه المراتب تتفرع إلى فئات فرعية أخرى. كل هذه المراتب منغلقة على المراتب الأخرى. لا أحد ينتقل (صعوداً أو نزولاً) من مرتبة إلى أخرى (عدا فئتي الدراويش والكلامخوان)<sup>(1)</sup>.

بعد الدين يأتي العامل الإقتصادي ليقسم المجتمع الكاكيه يي إلى ثلاث فئات هي<sup>(2)</sup>؛

(1) الأغوات، تملك أراضي زراعية، تستمد مركزها ومكانتها الاجتماعية من الزعامة الروحية، لأنها تنسب إلى أحد أقطاب السادة. يسكن معظمهم مركز مدينة كركوك. أي أنهم من النمط الإقطاعي الذي يعيش خارج القرية. بموجب قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة (1970) تم الإستيلاء على أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين.

(2) كويخاوات، فئة اجتماعية، أفرادها يحتلون مكانة اجتماعية عالية بين مختلف المراتب، والفئات الدينية والاجتماعية. ولا يشترط فيه كونه منتبياً لمرتبة دينية معينة.

(3) الفلاحون والمستخدمون، يشكلون نسبة من الكاكيه يي الذين يعيشون في قراهم. يزرعون الأراضي التي حصلوا عليها بعد قانون رقم (117) لسنة (1970). والذي لا يملك أرضاً، يتفق مع صاحب الأرض على إستغلال مساحة من أرضه مقابل (العشر 1/10). وهناك فئة منهم يعملون في الدوائر الحكومية المتواجدة في المنطقة كفراشين أو مستخدمين أو حراساً ومشغلي مكائن الآبار...

---

1949. زه ند، كه ريم، ثابين وباوه رله كوردستاندا (الدين والمعتقدات في كوردستان)، السليمانية، 1971.  
مه وراماني، محمد أمين، كاكيه يي (الكاكيه يي)، بغداد، 1984. كاكيه يي هاشم وهه رده ويل كاكيه يي،  
روشنابيه ك بو ميزوو (إضاءة على التاريخ) مجلة كاروان العدد 38، 1985. نيكيتين، باسيلي، المصدر  
السابق، ص 345-349

(1) الهرزاني، توري ياسين، المصدر السابق، ص 55

(2) المصدر نفسه، ص 144



يلعب المعتقد الديني الدور الرئيسي في تنظيم النظام الاجتماعي العشائري عند الكاكين. حيث إن كل مرتبة أو فئة دينية تحترم المرتبة التي هي أعلى منها وتبتعد عن الإعتداء على غيرها من المراتب، والجميع يخضعون إلى رؤساء الطائفة وهم الأغوات.

القيادة وراثية وضمن فئة السادة. ولكن المنافسة حول زعامة الطائفة بين الأغوات ضئيلة، وقد تصل حد الإنعدام. وحينما يبرز بين عوائل الأغوات رجل جدير بتحمل المسؤولية وقيادتهم من الناحية الإدارية، يعترف به من قبل جميع إخوانه، وأبناء عمومته والكاكايين من جميع المراتب، والفئات الدينية والاجتماعية الأخرى<sup>(1)</sup>.

السلطة والنسب عند الكاكين، أبوي. الزواج عند الكاكين يتم برضا الطرفين، ولا يبيحون تعدد الزوجات، ولكن الزواج جزء من النظام التراتبي الاجتماعي-الديني ومرآة عاكسة لها. إنه زواج داخلي، على أساس الطائفة وعلى أساس المرتبة الدينية في آن واحد. فلا زواج بين أفراد الطبقات، وهي مقصورة على الفئات (لا يتزوج الشيخ ابنة مريده، ولا يتزوج المريد ابنة شيخه)<sup>(2)</sup>. و(لا يجوز لأي شخص أن يتزوج من خارج مرتبته وفئته الدينية، عدا فئتي كلامخوان والدرأويش..<sup>(3)</sup> ومن يخرج عن هذه القاعدة المقدسة يعد خارجاً عن الشرع الكاكيية وينخفض مرتبته وقدسيتها، حين إذن يقال عنه بأنه (كهراموت كهم بوو- قلت كرامته).

في النموذجين السابقين (الأيديدية والكاكديية) دلائل واضحة على ازدواج النظامين المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد في الوقت نفسه. كما انهما مؤشران لتنسيق فيه نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح. فالنظم الاجتماعية-

(1) لمزيد من المعلومات راجع المصدر نفسه، ص 144-149، ص 165-167

(2) الخيون، رشيد، المصدر السابق، ص 428

(3) الهرزاني، توري ياسين، المصدر السابق، ص 55



الطبقية الدينية والإقتصادية - الطبقية اللتان تتفاعلان معاً في تنظيم العلاقات الاجتماعية، الدينية منها وإقتصادية ضمن مراتب معينة ومتسلسلة في هرمية اجتماعية، إنما تؤكد ازدواجية النظم والتعايش المترامن بين النظام الطبقي المفتوح مع النظام الطبقي المغلق والذي يتميز به المجتمع الكوردي. هذا المترامن والتداخل بين المفتوح والمغلق يسمح بحراك الأفراد من بعض النواحي الحياتية (صعوداً ونزولاً)، ولا يسمح بحراكهم (صعوداً ونزولاً) في مجالات أخرى.

### ثانياً: المجتمع الكوردي مجتمع إنتقالي (Transitional Society)

دخل إقليم كوردستان منذ آذار سنة 1991 مرحلة إنتقالية على فترتين، الأولى: هي فترة (الأمر الواقع 1991-2003). والثانية هي: المرحلة الدستورية (2004-). وهما فترتان تعبران عن تغيرات سياسية كانت العوامل الداخلية لحصولها مستوفية ولكن استوجبت آليات ومؤثرات خارجية لدفعها نحو الأمام وخلق التغير المنشود.

على الرغم من إختلافات في بعض التفاصيل ومستوى التغيرات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي حصلت في الإقليم وبالأخص تلك التي تتعلق بالإستقرار والتنمية واتساع رقعة الأفراد الذين شملتهم عملية حراك اجتماعي عمودي ودرجة سرعة هذا الحراك، تمتاز هاتان الفترتان بخصائص (المجتمع الإنتقالي Transitional Society) وهو المجتمع الذي يعيش تحولاً في مؤسساته الاجتماعية من التقليد إلى العصرية. أي (تحول المؤسسات الاجتماعية من التقليد إلى سلطة المكاتب (البيروقراطية) وخاصة المؤسسات التربوية والقانونية والسياسية والإقتصادية وحصول تطور في القوى العاملة، وتغير وتحول في البناء السكاني واتجاهاته)<sup>(1)</sup>. هذا التحول يسبب كتحصيل حاصل حالة يعيش فيها أفراد وجماعات المجتمع (أشكاليات التقليد والابتكار، والأصالة والمعاصرة، في محاولة

(1) الهاشمي، حميد، المجتمع الإنتقالي: نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي اليوم، موقع: الحوار المتمدن -

العدد: 1614 - نشر في 2006/7/17 وتم زيارة الموقع في 2011/5/10



منهم لبناء تصور أو صيغة للإجتماع لها خصوصيتها. فالمجتمع الإنتقالي يجد صعوبة في تطبيق الصيغ المنقولة من مجتمعات أخرى متقدمة على ظواهر ومشكلات مجتمعية خاصة به. لكنه بالوقت نفسه لم يتوصل بعد لبناء نموذج المتوازن<sup>(1)</sup>.

وتطلق صفة المجتمع الإنتقالي على ذلك المجتمع (الذي لا يزال لم يستوعب العصرية في جميع مستوياتها وأبعادها، حتى لو أنه وضع نفسه على طريق اكتسابها)<sup>(2)</sup>. والإنتقالي صفة للمرحلة التي (تخلق المقدمات لتشكيلة جديدة. ولكن إلى اية تشكيلة؟ تلك هي مسألة، يحلها صراع النزعات والإتجاهات داخل هذه المجتمعات، وتشابك العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية)<sup>(3)</sup>. فالمجتمع الإنتقالي يتميز بـ (تعدد القطاعات الإقتصادية ذات الملكية المختلفة، فهناك ملكية جماعية في القطاع التقليدي، وقطاع عام مملوك للدولة، وهناك أيضاً ملكية فردية. كما يتميز بدرجات مختلفة للإنتاجية بسبب تعدد مستوى التقنيات المستعملة في هذه القطاعات)<sup>(4)</sup>. أي أنه مجتمع يقف على طرفي النقيض، من مجتمع ذي درجة عالية من التخصص في نظام تقسيم العمل، ومجتمع تقل فيه درجة التخصص، كما يصفه (فريد ريجز Fred W. Riggs 1917-2007) وأسماء (المرحلة أو المجتمع المنشوري Prismatic Society وهو المجتمع الذي ترتفع فيه درجة التشتت.. والمنشور دلالة على ما تقوم به المنشور من تشتت للحزمة الضوئية التي تمر من خلاله)<sup>(5)</sup>. وبناء على ما يتميز به من تعدد القطاعات الإقتصادية، فإن (المجتمعات

(1) وثوت، علي، قراءة لحقائق للتغيير في المجتمعات التقليدية: العراق وقضايا المرحلة الانتقالية، موقع

الدكتور (علي وثوت نشر) في APRIL 12, 2008 تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(2) غليون، برهان، النخبة والشعب: مقتطفات من كتابي الأخير. (مع بعض التعديلات) موقع: الحوار المتمدن نشر في 2011 / 1/25. تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(3) نيكيفوروف، ف.ن. المصدر السابق، ص 41-42

(4) وثوت، علي، المصدر السابق

(5) عبد الحميد، عالية، الإصلاح الإداري: قضايا نظرية ومدخل للتطوير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 91-92



الانتقالية معقدة، وجذور الصراعات متعددة الواجهة<sup>(1)</sup>، لذا فإنه يتميز كذلك بثقافة الانتماءات المختلفة و(تعدد القيم والولاءات وأنماط السلوك التي تمتد من قيم وولاءات، وأنماط سلوك حديثة إلى أخرى تقليدية)<sup>(2)</sup>. وهو بهذا وكأنه يمر بمرحلة الإعداد، مثله مثل ما (تقوم به الاوركسترا في أثناء مرحلة الإعداد حيث لا يكون هناك دوراً واضحاً للمايسترو الذي من الطبيعي ان يقوم بالتنسيق بين ما يؤديه كل عضو من أعضاء الفريق، وفي ظل غياب دور المايسترو يقوم كل عازف بعزف دوره في المقطوعة الموسيقية دونما النظر إلى ما يعزفه أعضاء فريقه، وتكون النتيجة سماع شتات غير منسجمة غير منسقة من الألحان الموسيقية)<sup>(3)</sup> على حسب توصيف (ريجنز).

إن المرحلة الانتقالية هي مرحلة يترك فيها المجتمع نظامه التقليدية، ليبدأ بالعصرنة التي هي عملية متعددة الوجوه تفترض فيه تغيرات في كافة حقول الفكر والنشاط الإنسانيين، على حد تعبير (صموئيل هانتنكتون Samuel P. Huntington 1927-2008)<sup>(4)</sup>.. ف(على المستوى السيكولوجي، تفترض نقلة جوهرية في القيم والمواقف والتوقعات وتحول التطابق مع الجماعات العينية والمباشرة، كالعائلة والعشيرة والقرية إلى تجمعات أضخم وأكثر تجرداً كالطبقة والأمة. وعلى المستوى الفكري تفترض العصرنة توسعاً هائلاً في مدى معرفة الإنسان لبيئته،.. من خلال نمو معدلات إجادة القراءة والكتابة ووسائل الإتصال والتعليم، وزيادة في قابلية الحراك المهني، عمودياً وأفقياً. إن وجوه العصرنة هذه ذات الصلة الوثيقة بالسياسة، حيث تفترض العصرنة عقلنة السلطة، وإستبدال عدد كبير من

---

(1) مقابلة مع ديفيد تولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مارس /أذار 2010 منشورة على موقع: العدالة للجميع. بإدارة منظمة المجتمع العراقي النموني

<http://www.adala4all.org/PageViewer.aspx> تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(2) وتوت، علي، المصدر السابق

(3) عبدالحميد، عالية، المصدر السابق، ص 92

(4) هانتنكتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سميرة فلو عبود، دار الساقي، ط1،

بيروت، 1993، ص 45



السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية قومية علمانية واحدة. ويعني ذلك الاندماج القومي ومركزية النفوذ أو حصره في مؤسسات قومية تشريعية معترف بها ويصبح الناس مستعدين لأنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الاجتماعي.. لذا فإن من المتوقع أن تؤدي هذه الحزمة المتشابكة والمتكاملة من التغيرات إلى حالة من الأرباك الاجتماعي، والتوتر في نظم المجتمع وتماسكها وعلاقات بعضها ببعض. كما تؤدي إلى تحطيم المؤسسات التقليدية وتحطم هذه المؤسسات من جانبها تؤدي إلى حالة من التفسخ والخروج عن القياس سايكولوجياً، ولكن هذه الحالة ذاتها تستلزم أيضاً الحاجة إلى تطابقات وولاءات جديدة. وقد تأخذ الثانية شكل التطابق مجدداً مع فئة موجودة بشكل كامن أو فعلي في مجتمع تقليدي، أو إنها قد تؤدي إلى تطابق مع مجموعة جديدة من الرموز، أو فئة جديدة تطورت في عملية العصرية. ذلك لأن المجتمع التقليدي يمتلك الكثير من الأصول المحتملة للهوية والوحدة. بعض هذه الأصول قد تقوضها وتحطمها عملية العصرية. لكن البعض الآخر قد يبلغ وعياً جديداً ويصبح قاعدة جديدة لتنظيم جديد، لأن الأصول هذه قادرة على تلبية العديد من الاحتياجات للهوية الفردية والإنعاش الاجتماعي والتقدم الإقتصادي التي تستحدثها عملية العصرية<sup>(1)</sup>. وهذا ما تحدثنا عنها سابقاً حول إمكانية الولاءات البدئية في المجتمع الكوردي على تجديد نفسها في مقاطع تاريخية كان من المفترض أن تكون مراحل قطيعة مع سابقتها، ولكن استطاعت أن تبقى وتكيف فئات المكانة القديمة مثل الشيوخ وزعماء القبائل مع المتغيرات الجديدة والعصرية، فتحوّلت إلى طبقات اجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض ورأس المال التجاري، دون أن تقطع جذور ارتباطاتها العلائقية الإقطاعية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية وتقاليد وأعراف وسلوك وأسلوب حياة. هذه التشكيلات الجديدة - القديمة استطاعت رص صفوفها مع تشكيلات طبقية جديدة، أوجدتها العصرية وقامت بدمج ماضيها مع ما لدى الجديد في جبهة إقتصادية - سياسية لوضع الأسس الجديدة لعملية المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الإقتصادي. هذه

(1) ينظر: هانتكتون، صبرئيل، المصدر السابق، ص 45-53



الجبهة مكنتها هي من الحصول على النفوذ السياسي، ومكنت الآخر على الإفادة من الموقع السياسي وسيلة لتجميع الثروة. والأثنان معاً أصبحا السبب الذي أدى في النهاية إلى ضعف المؤسسات وآليات الضبط الاجتماعي الرسمية. المرض المزمن الذي تعاني منه المجتمعات الإنتقالية (تصير القيم الجماعية والولاءات الأولية خاصة القبلية وعلاقات القرابة المتبقية من المجتمع التقليدي دافعاً للفساد لمصلحة الفاسدين وأقاربهم وذويهم)<sup>(1)</sup>. وكان العصرنة محكومة بالفساد. او كما يسأل (هانتكتون): لماذا تتسبب العصرنة بالفساد؟ هل هي مجرد مصادفة أن تكون النسبة المرتفعة من الفساد في الحياة العامة في إنكلترا وأمريكا قد تزامنت مع تأثير الثورة الصناعية، وتطوير موارد جديدة للثروة والطاقة، وظهور طبقات جديدة تفرض مطالب جديدة على الحكم؟ ثم يجيب على هذه الأسئلة بثلاث أفكار مترابطة: الأولى، (إن العصرنة تفترض تغييراً في القيم والمعايير الأساسية للمجتمع)<sup>(2)</sup>. وهذا ما حصل في المجتمعات الرأسمالية الغربية، التي استطاعت أن تقطع جذور الارتباطات ما قبل الرأسمالية. ولكن بالنسبة إلى مجتمع مثل المجتمع الكوردي، الذي لم يستطع قطع هذه الجذور وأبقى على مستويات معينة، ولكن مؤثرة من تلك القيم. فعندما تشرع فئات جديدة أطلعت على قيم ومعايير العصرنة في مجتمعات معاصرة في الغرب الرأسمالي، (الحكم على تلك القيم والمعايير من خلال المبادئ الأجنبية ويصبح السلوك الذي كان مقبولاً وشرعياً حسب المبادئ التقليدية، غير مقبول وفساد حين يؤخذ بمنظار عصري. إلا إن التساؤل أصلاً حول المعايير القديمة في مجتمع إنتقالي لم تقطع الولاءات القديمة والبدئية وأصرها مع ثقافتها وقيمها ومعاييرها يؤدي إلى زعزعة شرعية كافة المعايير. ويمنح الصراع بين المبادئ العصرية والتقليدية، فرصاً جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه المبادئ بنوعيتها. كما إن التزام القيم العصرية، غالباً، يتخذ عند جماعة ما في بلد إنتقالي، شكلاً متطرفاً. وتصبح قيماً مثل النزاهة والإستقامة والشمولية والجدارة، في معظم الأحوال مهيمنة، لدرجة أن الأفراد والجماعات

(1) وتوت، علي، المصدر السابق

(2) هانتكتون، صموئيل، المصدر السابق، ص 78



يوجهون تهمة الفساد إلى إجراءات معينة في مجتمعهم، تكون موضوع قبول في المجتمعات الأكثر عصرة وبصورة طبيعية وشرعية أيضاً. إن صدمة العصرية الأولى تنزع إلى إحداث معايير غير منطقية. هذا التصعيد في القيم يؤدي إلى نبذ المساومة والتسوية الضروريتين في السياسة، وتعزز تحديد السياسة بتطابقها مع الفساد.

أما الفكرة الثانية عند (هانتكتون) في هذا السياق، فهي أن العصرية تخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة، والعلاقة بين هذه المصادر والسياسة لا تحددها المبادئ التقليدية في المجتمع، في الوقت الذي تكون فيه المبادئ العصرية لاتزال غير مقبولة من الفئات المسيطرة داخل المجتمع. يصبح الفساد في هذا المعنى محصلة مباشرة لنشوء فئات جديدة لها مواردها الجديدة، ولبذل هذه الفئات جهودها لكي تكون فاعلة داخل الإطار السياسي.

وتسهم العصرية، ثالثاً، في تشجيع الفساد بواسطة التغييرات، التي تحدثها في إنتاجية النظام السياسي. حيث تتضمن عصرية المجتمعات الإنتقالية، توسيع سلطة الحكم ومضاعفة النشاطات، التي تخضع للتنظيم الحكومي. ثم يستنتج (هانتكتون) أن الفساد التي تحدثها العصرية في المجتمعات الإنتقالية، هي من طبيعة المجتمع الإنتقالي، ومن طبيعة عملية العصرية في الوقت نفسه<sup>(1)</sup>. إن أي مجتمع إنتقالي من نمط المجتمع الكوردي، الذي لم ينتهي إلى تشكل الطبقات لذاتها وفي حدود فاصلة بينها، يفترض فيه غياب نسبي لوجود طبقة عليا مترسخة، ويتبع ذلك غياب نسبي مشابه لوجود أخلاقية طبقية حاکمة... وهكذا لا يبقى مجال كبير للشك في أن الكسب غير المشروع في أثناء العمل السياسي يصل إلى أفضل مستوياته. بمعنى آخر إن تفشي الفساد قد يكون مرتبطاً حقاً، كما يقول (هانتكتون) بالغياب العام للفواصل الطبقيّة القاطعة. وكان من الطبيعي أن يترافق مع التغييرات السريعة، والعشوائية، التي جاءت بها أحداث متتالية منذ

(1) ينظر: هانتكتون، صموئيل، بالمصدر السابق، ص 77-93



1991 الكثير من التخطيط والفوضى نتيجة للتزاحم على النفوذ والدور والمكانة وغيرها للقوى السياسية والاجتماعية الجديدة الطامحة، فأصبح من طبيعة عصرنة المجتمع الكوردي في مرحلتها الإنتقالية أن تخلق فرص، ومصادر جديدة، لجمع الثروة بطرق شرعية او غير شرعية. كما تخلق فرص متسارعة للوصول إلى منافذ السلطة السياسية، ولتغير مستمر للمهن، وإيجاد أكثر من فرصة لأكثر من عمل في الوقت نفسه. كل هذا يؤدي حتماً إلى حراك إجتماعي تصاعدي سريع، وغير طبيعي، لا يردعه رادع، ولا ينظمه معيار او قيمة إجتماعية. وهو من جانبه يخلق الفرص للإنتقال السريع من الفقر إلى الثراء، ومن عمل إلى آخر، وهذا يمنع تطور الظواهر الطبقيّة، وبالنتيجة يحيل دون تبلور الثقافة والوعي الطبقي والأيديولوجية الطبقيّة والتثقف بأسلوب حياة معين بطبقة معينة. فكل الطبقات تحمل في أطوائها بقايا من الطبقات الأخرى السابقة عليها من حيث الأفكار والقيم والرؤى. هناك طبقات مشوهة من حيث التركيبية والوعي. انها طبقات لا شخصية لها من حيث هي طبقة لذاتها. لا يمكن ان نحدد رؤية معينة بطبقة معينة في المعالجات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للمشاكل، التي تعترض المجتمع الكوردي أو لوضع خارطة طريق لمستقبل هذا المجتمع. فكل الرؤى وكل البرامج، متقاربة، ومتشابهة الى حد كبير. لذا من الممكن أن نستنتج ان المجتمع الكوردي في الوقت الحاضر يعيش حالة تناقض بين الحاجات المادية والثقافية المتزايدة والإنتاج الإجتماعي للوعي المتخلف عنها. هذا التناقض من جانبه ترك فجوة إجتماعية. هذه الفجوة يسميها (التوسير Louis P. Althusser 1918-1990) أحياناً (بالفضلة الواقعية Residue Real) وأحياناً أخرى (بالشائبة Impurity) ومرة ثالثة (بالبقية Severance)<sup>(1)</sup>. إن هذه الشائبة تشكل موضوعاً يعود لنظرية أنماط الإنتاج، وخاصة لنظرية الإنتقال بين أنماط الإنتاج، الأمر الذي يندمج بنظرية عملية تكوين نمط الإنتاج المعين. على أن (شارل بتلهاييم Charles Bettelheim 1913-2006) يبدي ملاحظات بشأن محتوى ما يقوله (التوسير)،

(1) كبة، إبراهيم، إشكالية الاقتصاد الانتقالي للأستاذ شارل بتلهاييم، موقع مجلة (الثقافة الجديدة):

<http://www.althakafaaljadedda.com/337>



وبالأخص ما يتعلق بوجود هذه الشوائب حيث أنها موجودة دائماً في الواقع، فلا يمكن أن تكون خاصية لمرحلة الانتقال بالذات. ثم يطرح السؤال التالي بصدد: (أليس من الأرجح أن ما يميز الإقتصاد الإنتقالي هو شكل نوعي معين من التعايش والوجود المشترك، والتفاعل بين عدة أنماط إنتاجية في الوقت نفسه؟ إن هذا السؤال يثير السؤال الأهم التالي: ألا تكون هذه الأشكال الخاصة في الوجود المشترك والتفاعل بين أكثر من نمط إنتاجي معين، أنماطاً نوعية معينة من الإنتاج؟ ثم يستطرد ويقول: إن ما سميناه قبل قليل بالبقايا التاريخية في نمط إنتاج قديم لم يستطع التاريخ أزالها، إنما تمثل في الواقع - منتجات - Products لهياكل إجتماعية معينة، ولا يمكن عدها غريبة أو شاذة عن الهياكل المذكورة، لأنها نتاج لمجموع العلاقات التي تكون تلك الهياكل، وخاصة نتاج للمستوى المعين من تطور القوى المنتجة، وما يميزها من التطور المتفاوت، وبالتالي ما يميز العلاقات الإنتاجية من هذا التفاوت في التطور. أما النظرة إليها (شتودا) فهي وليدة العجز عن الاستيعاب العميق لعلاقات الترابط بين الهياكل التي تنتجها. وهنا يؤكد (بتلهام) على أن النظرية لأية إقتصاد واقعي - بصرف النظر عن كونه إنتقالياً أم لا - يجب أن تقوم على أساس عده تركيباً معقداً ذا إتجاه مسيطر، أي مزيجاً معيناً من جملة أنماط إنتاجية يتميز واحد منها فقط بالسيطرة، وهذا النمط المسيطر هو الذي يطبع مجموع النظام الإجتماعي بطابعه الخاص، ويعدل شروط عمل وتطور أنماط الإنتاج التابعة أو المسيطرة عليها<sup>(1)</sup>. والمشكلة بالنسبة للمجتمع الكوردي تكمن هنا، وهي أنه من العسير تحديد نمط معين من أنماط الإنتاج أو إتجاه إقتصادي - إجتماعي معين يتميز بالسيطرة على أنماط أخرى ضمن مزيج من أنماط إنتاجية، وإستطاع أن يطبع مجمل النظام الإجتماعي بطابعه الخاص. وإن الحراك الإجتماعي العمودي، الناتج عن التغيرات المتتالية، والسريعة في مجمل الحياة السياسية والإجتماعية خلال العقدين الماضيين، لم تسفر إلى حد كبير عن تشكل الطبقات لذاتها، تحمل كل منها ثقافتها ورؤيتها الخاصة لتنظيم العلاقات الإجتماعية حسب شروط معينة، تكون واحدة من هذه الطبقات هي المسيطرة

(1) كبة، إبراهيم، المصدر السابق.



فتطبيع النظام الاجتماعي من حيث انغلاقها وانفتاحها بطابعها، وتحرك الدورة الاقتصادية في مدار قوانينها وشروطها، وتقييم العلاقات الاجتماعية على أساس نوعية النمط المحدد بعملية الإنتاج.

#### المبحث الرابع:

### تغيرات تنموية في إقليم كوردستان وأثرها في الحراك الاجتماعي

يشهد إقليم كوردستان وبعد عقود من توقف الدورة الاقتصادية، (مرحلة من النمو الاقتصادي والعصرية)<sup>(1)</sup>. ومن منطلق الترابط بين التغير، والحراك الاجتماعي فإن جميع العوامل، التي تسهل عملية التغير الاجتماعي هي أيضاً عوامل تسهل عملية الحراك الاجتماعي العمودي، فمن المفترض أن تشهد آثارها التطور في مجمل الحياة الاجتماعية للمجتمع الكوردي، وفي درجة ومستوى حراك الأفراد والجماعات، وذلك على أقل تقدير من خلال إرتقاء مؤشرات الدخل والمهنة وأسلوب حياة كل من الفرد والجماعة. بإتجاه تحقيق مساواة بين المواطنين (التي أصبحت ممكنة بفضل تطور القوى المنتجة)<sup>(2)</sup>. فعلى الرغم من عدم تشكل (طبقة بورجوازية كوردية حقيقية تأخذ على عاتقها عبء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية)<sup>(3)</sup>. فإن المرحلة الإنتقالية التي يمر بها المجتمع الكوردي تستدعي مشاركة القوى العاملة ككل جامع في عملية التنمية. التي دائماً في حاجة إلى مقدمات تؤدي وتدفع اليها من مناخ إقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي وتنظيمي يسرع من خطواتها، وكمقدمات أساسية لتحقيقها)<sup>(1)</sup>. وهذا التوصيف

---

(1) رضا، مظفر حمزة، (بودجتي طشتي حكومتي مريم) الميزانية العامة لحكومة إقليم كوردستان، تحليل إقتصادي لمكوناتها والتخصيصات، من منشورات مجلة (نابوري سياسي - الإقتصاد السياسي) التي تصدرها نقابة الإقتصاديون الكوردستانيون، العدد (1) لسنة 2011، ص4

(2) أمين، سمير، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، ط1، 2002، ص52

(3) فطان، محمد فاضل محمد، التنمية الاقتصادية، مطبعة الحوادث، بغداد، ط1، 1984، ص23

(1) السروجي، طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر - الأسكندرية، 2009، ص9



هو الأقرب إلى ما يجري في إقليم كوردستان في الفترة ما بعد 2003 إلى يومنا هذا، حيث الإجراءات في طورها البدائي وهي أقرب إلى مقدمات تنتظر منها تكوين أرضية إجتماعية وسياسية واقتصادية تخلق إرادة مجتمعية للمشاركة في عملية التنمية، كما تضع العملية على مسيرها العلمي الصائب الذي يعتمد كلياً على التخطيط الواعي وإيجاد الفرص التي تؤدي إلى خدمة المصلحة العامة.

على إن هذه التغيرات لم تخلُ من شوائب ونواقص، كما إنها لم تستطع التحكم ببعض الظواهر الإجتماعية التي كانت ولا تزال لها تأثيرات سلبية في عملية الحراك الإجتماعي. فتركت آثاراً بنيوية من حيث التراتبية الإجتماعية ودرجة الحراك الإجتماعي وسرعتها والنطاق الإجتماعي، الذي تشمله من حيث الاتساع الإجتماعي. لذا سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على بعض المؤشرات الإيجابية وأخرى سلبية في التغيرات الحاصلة في إقليم كوردستان وأثر كل منهما في الحراك الإجتماعي.

#### أولاً: مؤشرات إيجابية:

شهد إقليم كوردستان (منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة (1999-2010) تغييرات جذرية وبنائية في الوضع الإقتصادي، لم يشهد المجتمع الكوردي على طول تاريخه نهضة إقتصادية على هذه الشاكلة، حركة دائبة لتسجيل الشركات الأجنبية المختلفة، وعقد المؤتمرات الإستثمارية في الإقليم تنظمها رأسماليون عالميون كبار<sup>(2)</sup>. حيث أصبح الإقليم منذ سنوات موضع اهتمام المراكز السياسية والدبلوماسية والإقتصادية الإقليمية والدولية. تم افتتاح العديد من القنصليات والممثلات الدبلوماسية في أربيل عاصمة الإقليم، وإن المشاركة في المشاريع الإستثمارية والتجارية المتنوعة، تتسع يوماً بعد يوم. وكان لفتح المطارات في أربيل والسليمانية وزيادة الرحلات الجوية بين الإقليم ودول اوروبية وإقليمية أثر واضح في تنشيط هذه العملية. بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان تشير إلى مجموع (307) مشروع مجاز قيد التنفيذ في

(2) شواني، محمد، المصدر السابق، ص 284



جميع القطاعات. (174) منها في أربيل، و(87) منها في السليمانية، والبقية (45) مشروع في دهوك. ومشروعاً واحداً يشمل كل من أربيل والسليمانية معاً. الجدول التالي يبين الإستثمار في المحافظات الثلاث حسب نوع الإستثمار (جنسية المستثمر) ورأس المال المستثمر في تلك المشاريع للفترة من 2006/8/1 إلى 2010/12/31.

### الجدول رقم (10):

الإستثمار في إقليم كردستان للفترة من 2000- إلى 2010 حسب المحافظات ونوع الإستثمار (جنسية المستثمر) ورأس المال المستثمر (مليون دولار):

المحافظة	الإستثمار		
	نوع	العدد	رأس المال بمليون دولار
أربيل	وطني	145	7.165
	مشترك	11	322
	أجنبي	18	1.625
	المجموع	174	9.112
السليمانية	وطني	80	4.303
	مشترك	6	343
	أجنبي	1	1.555
	المجموع	87	6.201
دهوك	وطني	41	647
	مشترك	2	28
	أجنبي	2	509
	المجموع	45	1.184
أربيل/السليمانية	أجنبي	1	150
المجموع الكلي		307	16.647

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم

كردستان، المنشورة على موقع الحكومة <http://www.krg.org>



يتضح من الجدول أن (266) مشروعاً من مجموع (307) هو مشروع مشروع وطني، أي إن الرأسمال الوطني الكوردستاني يشارك بنسبة 86% من النشاط الإستثماري في الإقليم وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على حركة تكوين رأس مال كوردستاني، قادر على الإستثمار، والمشاركة الأنشطة في عملية التنمية في القطاعات المختلفة. كما إن الجدول يبين أن مقدار الرأسمال الوطني المستثمر في الإقليم يبلغ (12.115) مليون دولار وذلك يعادل (72.77%) من مجموع الرأسمال المستثمر في القطاعات الإقتصادية المختلفة في إقليم كوردستان. وإن هذه النسبة عالية، وبالأخص مقارنة بالرأسمال الأجنبي المستثمر في الإقليم. ذلك دليل على مقدار تراكم الرأسمال في الإقليم والقدرة المالية المتشكلة خلال هذه السنوات والتي تستطيع المشاركة بشكل فعال في تنشيط دوران الإقتصاد في الإقليم.

إن الجدول يبين أن المستثمر الوطني قادر على مشاركة الأجنبي في إستثمار أمواله. فالأرقام المبينة في الجدول والتي تخص الإستثمار المشترك يمكن احتساب نصفها على أقل تقدير ضمن الرأسمال الوطني المستثمر.

كما قد أشرنا سابقاً إلى التحولات الكارثية في النشاط الإقتصادي الصناعي العام والخاص بعد انتفاضة آذار 1991. فتعطلت الجزء الأكبر من المعامل التابعة للقطاع العام عن العمل، ثم قامت حكومة الإقليم بخصخصة المتبقى منها. كما تعرض القطاع الصناعي الخاص في الفترة من 1991 إلى 1998 إلى تراجع كبير. حيث (توقفت 624 معاملة ومصانع حرفية عن العمل في إقليم كوردستان خلال تلك الفترة)<sup>(1)</sup>. إلا إن هذه الإنتكاسة بدأت بالتراجع بالتدريج وانتعشت دورة الإقتصاد الصناعي إلى درجة معينة منذ 2003. (ففي مدينة أربيل على سبيل المثال وبعدما لم يبق إلا (503) معمل عام 1998 من مجموع (919) معملاً من القطاعين العام والخاص كان موجوداً عام 1991. فقد أنشئ (8) معامل عام 2005 في القطاع العام يعمل (917) عاملاً فيها. و(869) معملاً للقطاع

(1) شواني، محمد، المصدر السابق، ص 283



الخاص يعمل (8761) عاملاً فيها<sup>(1)</sup>، أي وصل عدد العامل إلى (877). ثم تصاعد عدد الشركات والمصانع على مستوى الإقليم عمومًا، وبالأخص بعد إقرار قانون الإستثمار في الإقليم في النصف الثاني من عام 2006. ففي 2008 وصل عدد الشركات والمعامل إلى (7268) شركة في مجمل القطاعات. وفي 2009 أضيف إلى ذلك العدد (1700) شركة محلية و(153) شركة أجنبية. ثم تزايد عدد الشركات في مختلف المجالات في عام 2010 ليصل إلى (3642) شركة ومعملاً. الجدول التالي يبين هذا التزايد الكمي للمشاريع الصناعية في الإقليم في آخر كشف قامت به وزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان.

### الجدول رقم (11)

عدد المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010

المحافظة	عدد المشاريع الصناعية	النسبة المئوية
أربيل	1661	45.7
السليمانية	1378	37.8
دهوك	603	16.5
المجموع	3642	100

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) لوزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان

(1) عبدالقادر، شيلان حميد، الآثار الاقتصادية للتوسع الحضري في مدينة أربيل للمدة (1992-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين، 2009، ص 51



تأتي الصناعة في المقام الثاني من حيث حصتها من المشاريع قيد التنفيذ التي أجازتها هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كردستان وهي تعادل (19.9) من مجموع المشاريع. الجدول التالي يبين توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع:

جدول رقم ( 12 )

توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع:

القطاع	أربيل/ السليمانية	أربيل	السليمانية	دهوك	المجموع	نسبته % من المجموع
صناعي		27	22	12	61	19.9
زراعي	1	15	1		17	5.5
سياحي		30	5	10	45	14.7
إسكان		53	25	14	92	30.0
تجاري		20	26	4	50	16.3
تعليم		5	1		6	1.9
أخرى		24	7	5	36	11.7
مجموع	1	174	87	45	307	100

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كردستان لسنة 2010.

هذه النسبة تبشر بالخير في هذا القطاع الإقتصادي المهم، الذي يشكل الحاضنة الأساسية للقوى العاملة الفاعلة والنشطة في أي بلد يعمل على تجاوز المرحلة الإنتقالية والدخول في العصرية والتحديث. كما إنه يتحول في فترة معينة إلى أكبر مصعد اجتماعي يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه أخذاً في طريقه أفراد وجماعات اجتماعية يرفعهم على سلم التدرج الاجتماعي.



هذا التزايد في عدد المشاريع الصناعية في إقليم كردستان، توفر فرص عمل لأعداد متزايدة من العاملين. وهذه مما تزيد من فرص الحراك الاجتماعي، من خلال الحصول على العمل، والكفاءة والخبرة الصناعية، إضافة إلى مصدر معين للدخل، الذي يسهل على الفرد، والجماعة الحصول على السلع والخدمات وهذا الأمر بدوره يدعم عملية تغير في أسلوب الحياة. الجدول التالي يبين عدد العاملين في المشاريع المذكورة أعلاه على أساس المحافظات والمجموع العام في الإقليم ونسبته:

### الجدول رقم (13):

عدد العاملين في المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010

المحافظة	عدد العمال	النسبة المئوية
أربيل	16901	48.3
السليمانية	7679	22
دهوك	10392	29.7
المجموع	34972	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) لوزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان

يشكل مشاريع النفط المختلفة أحد أهم أركان الحركة الاقتصادية في إقليم كردستان في الوقت الحالي. وقد بدأت حكومة إقليم كردستان تصدير النفط من أراضي الإقليم إلى خارج العراق، لأول مرة في النصف الثاني من عام 2009. تشير بيانات شركة نفط الشمالية العراقية إلى (أن صادرات النفط الخام من حقول كردستان ارتفعت تدريجياً لتصل 150 ألف برميل في اليوم الواحد)<sup>(1)</sup>. الشركات العاملة في مجال النفط والغاز (43) شركة يعملون في (40) قطاعاً متنوعاً في عموم الإقليم بما فيها قطاعات الاستثمار منها بناء المدارس والمستشفيات

(1) <http://www.krg.org>



والطرق وخدمات أخرى. كل تلك المشاريع تشكل مجالات، لإيجاد فرص العمل، ومصادر للدخل والأجور. كما إنها تشكل دوافع ومساعد لإرتقاء الأفراد على سلم الحراك الاجتماعي الصاعد من حيث المهارة والكفاءات وفرص التعليم وتغيير أسلوب الحياة. فالعامل الكوردي ولأول مرة يدخل مضمار الصناعات النفطية وعلومها ويتعامل مع تطورها التكنولوجي.

هذه الحركة التنموية أدت إلى تحريك جميع المصادر التي من خلالها يحصل الفرد على الدخل، بإتجاه زيادة ملحوظة في دخل الفرد في إقليم كردستان. الجدول التالي يبين هذه الزيادة:

#### الجدول رقم (14):

التوزيع النسبي% للدخل الشهري للفرد على أساس المصادر، والمحافظات في الإقليم، ومقارنة بمحافظات العراق

محافظة الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	دخل المنح والمعونات	المجموع
أربيل	40.0	25.2	27.3	7.5	100
السليمانية	42.2	24.8	23.7	9.3	100
دهوك	48.3	24.3	21.0	6.4	100
إقليم كردستان	45.0	26.0	25.0	4.0	100
باقي محافظات العراق	45.0	25.0	19.0	10.0	100

المصدر:

1. خلس، أحمد عبد الرحمن، (داهاتي ناكه كه من له هه زيمى كوردستان وعيراق) - دخل الفرد في إقليم كردستان والعراق، مجلة الإقتصاد السياسي، العدد 27، أربيل، 2010، ص 20.
2. وزارة التخطيط، تحليل مقارن لمستوى الدخل ومصادره في إقليم كردستان والعراق لعام 2007.



يبين الجدول أن الدخل الحاصل من الرواتب والأجور، هو الأعلى في إقليم كوردستان، وعموم العراق في نسب متقاربة جداً. علماً بأن نسبة الدخل الآتي من خلال العمل للصالح الشخصي، عالية جداً في إقليم كوردستان وعموم العراق وهذه تدل على أهمية هذا القطاع في مجموع مصادر الدخل. كما أنها مؤشر مهم لتوسيع رقعة النشاطات الإقتصادية خارج دائرة الرواتب. ونخلص من ذلك الى نتيجة مهمة مفادها، أن دخل العمل يشكل 70% من دخل الفرد من مجموع المصادر المختلفة.

البيانات الواردة من وزارة التخطيط العراقية لعام 2007 والمسح الإقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق وجداول أكاديمية تبين أن متوسط دخل الفرد في إقليم كوردستان، أعلى بالمقارنة مع عموم العراق حيث بلغ في الإقليم 190.9 ألف دينار في حين أن هذا المتوسط في عموم المحافظات الأخرى في العراق بلغ 125.100 ألف دينار. الجدول التالي يبين توزيع متوسط دخل الفرد الشهري في إقليم كوردستان وعموم العراق:

#### الجدول رقم (15):

متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للفرد على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مقارنة مع باقي محافظات العراق

محافظة الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	المجموع
أربيل	89.1	56.0	60.7	205.8
السليمانية	71.4	41.9	40.2	153.5
دهوك	87.3	43.9	37.9	169.1
إقليم كوردستان	82.6	47.3	46.3	176.2
باقي محافظات العراق	56.6	31.3	31.3	119.2

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مستقاة من المصدرين السابقين



إن ارتفاع متوسط الدخل الشهري للفرد مؤشر لقدرة الشرائية للفرد، ويدل على أن مستوى رفاهية الفرد في إقليم كردستان، أعلى من عموم العراق، وذلك يساعد الفرد الحصول على التعليم والسلع والخدمات، وينعكس هذا كله على تغير في أسلوب الحياة والإرتقاء به. الجدول يبين أن متوسط الدخل الشهري للذين يعملون لصالحهم الشخصي في إقليم كردستان، من مجموع واردات الفرد، ومتوسط الدخل الشهري من الأملاك كذلك، أعلى بالمقارنة مع عموم العراق، هذان المؤشران يدلان على أن رقعة النشاطات الإقتصادية باتت أوسع. وإن حركة السوق أصبحت أنشط، وزاد الطلب على الأملاك وبالأخص العقارات، الأراضي والمنازل والعمارات صار أكثر. مجموع هذه التحولات والتغيرات أدى بالنتيجة إلى حراك عمودي - تصاعدي أكثر سرعة، وأشمل في جهاته ومستوياته، يشمل فئات وطبقات مختلفة في المجتمع الكوردستاني. إن المعطيات تشير إلى أن الدخل كونه أحد مؤشرات الحراك الإجتماعي، يتجاوز الفرد إلى الوحدات والجماعات الإجتماعية، كالعائلة مثلاً، يُعطي دلائل على حراك إجتماعي يشمل نطاق إجتماعي أكبر من الفرد. الجدول التالي يبين توزيع متوسط الدخل الشهري للعائلة على أساس مصادره، وفي الإقليم مقارنة بعموم العراق.

### الجدول رقم (16)

متوسط الدخل الشهري (الف دينار) للعائلة على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مقارنة بمحافظات العراق.

محافظة الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	دخل المنح والمعونات	المجموع
أربيل	573.4	360.5	390.3	107.4	1431.6
السليمانية	402.4	236.4	226.5	88.9	954.2
دهوك	567.1	284.9	246.1	66.2	1164.3
إقليم كردستان	514.3	294.0	287.6	87.5	1183.4
باقي محافظات العراق	388.8	214.9	170.2	84.9	858.8

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مأخوذة من المصدرين السابقين



وعندما يتم توزيع العوائل إلى (جماعات الدخل) الشهري، تظهر تباينات واضحة بين إقليم كردستان وعموم العراق. الجدول التالي يبين تلك التباينات بين الدخل الشهري الذي تحصل عليه العائلة من سكنة محافظات إقليم كردستان، والدخل الشهري الذي تحصل عليه العائلة الساكنة في محافظات العراق الأخرى. وذلك على أساس تقسيم العوائل إلى (جماعات الدخل):

### الجدول رقم (17):

التوزيع النسبي (%) للعوائل في الإقليم مقارنة بمحافظات العراق على أساس مجاميع الدخل الشهري للعائلة

مجاميع الدخل بـ(الف دينار)	إقليم كردستان %	المحافظات العراقية الأخرى %
أقل من 400	15.7	17.7
400 أقل من 500	6.8	10.9
500 أقل من 600	8.8	11.8
600 أقل من 700	8.3	9.5
700 أقل من 800	7	8.4
800 أقل من 900	5.4	7
900 أقل من 1 مليون	4.7	6.1
1 مليون أقل من 1200	10	8.8
1200 أقل من 1500	11.3	8
1500 أقل من 2 مليون	9.8	6.2
2 مليون فأكثر	12.2	5.6
المجموع	100	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مستقاة من المصدرين السابقين إضافة الى:

- المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008



يبين الجدول التباين بين الدخل الشهري للعوائل في إقليم كردستان، بالمقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى. إن 43.2% من العوائل في إقليم كردستان يحصلون شهرياً على دخل أكثر من 1 مليون دينار، في حين إن 28.6% من العوائل في المحافظات الأخرى تحصل على هذا المقدار. كما إن دخل 12.2% من عوائل إقليم كردستان أكثر من 2 مليون دينار. في حين إن دخل 5.6% من العوائل في المحافظات العراقية الأخرى تحصل على هذا الدخل. هذه البيانات إنما تدل على درجة التوسع في فرص الحصول على واردات مختلفة، وبمقايير عالية في إقليم كردستان، بالمقارنة مع عموم العراق. كما هي مؤشر لمستوى القدرة الشرائية للعائلة في الإقليم والتي توفر فرصاً أكبر للمطلب الكلي على البضائع والخدمات والتعليم. كل ذلك دليل على الحراك العمودي المتصاعد النشط في الإقليم الذي يحصل في بيئة إجتماعية واقتصادية، وأمنية تساعد على كثرة الطلب على العمل وتحريك المجالات المختلفة للأنشطة الاقتصادية التي توفر الفرص والإمكانات للأفراد والجماعات على حد سواء.

### ثانياً: مؤشرات سلبية:

إن هذه الحركة التنموية النشطة التي خلقت حراكاً اجتماعياً ملحوظاً على مستوى الإقليم، لا تخلو من الشوائب والسلبيات، وتترتب على ذلك نتائج قد تفيد فئة إجتماعية معينة بدرجة كبيرة، ولكنها تفيد فئة أخرى بدرجة أقل وقد تضرها في بعض الفترات. بمعنى آخر أنها لم تستطع لحد الساعة أن توفر أرضية اقتصادية وإجتماعية لعدالة إجتماعية بالدرجة التي توفر فرص التطور والنمو والحراك العمودي الصاعد للجميع، أفراداً وجماعات، بنفس المستوى والسرعة. وهذا سوف يؤدي على مدار سنوات آتية إلى خلق فجوة إجتماعية من حيث حراك الأفراد والجماعات، على مستوى المحافظات، وبين المدينة والقرية، بين الطبقات والفئات الإجتماعية، بين الأنشطة الاقتصادية... إلخ



ويلاحظ أول مؤشر على وجود هذه الفجوة الإجتماعية في التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي، الحكومي والخاص والمختلط وأخرى. الجدول التالي يبين هذا التوزيع:

الجدول رقم (18)

توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الإقتصادي

نسبة التشغيل %				
المجموع	أخرى	القطاع المختلط	القطاع الخاص	القطاع الحكومي
100	9.2	0.5	52.3	38

المصدر: تم إعداد الجدول في ضوء البيانات الموجودة في الجدول رقم (10) من نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008

وعلى الرغم من أن نسبة التشغيل في القطاع الخاص عالية نسبياً فإن هذه النسبة غير متدنية في القطاع الحكومي. وتأتي هذه النسبة العالية من خلال الموجات الكبيرة والمتكررة لتعيين الأفراد في مؤسسات الحكومة ودوائرها المختلفة. (إن عدد ملاكات الحكومة "الموظفين والعاملين" بحسب كشوفات وزارة المالية في حكومة إقليم كردستان في الميزانية التشغيلية لعام 2010، هو (625.849) ألف موظف ويعادل (12.71%) من مجموع سكان الإقليم<sup>(1)</sup>. وهذا العدد الضخم خلال سنة واحدة يضاف إلى ذلك الجيش من الموظفين المتواجدين فعلاً في الدوائر الحكومية لياخذوا الرواتب من ميزانية الحكومة. والرواتب هي بحد ذاتها حالة تراكمية وتصاعدية في آن واحد. أي أنها تبقى وتتراكم عليها بزيادة المعينون الجدد، كما أنها تزداد سنوياً من خلال زيادات تدفقية وعلاوات وترفيعات فعلية. الجدول التالي يبين لنا نسبة تصاعد رواتب الموظفين في عامي 2009 و2010 بالمقارنة مع 2008:

(1) رضا، مظفر حمزة، المصدر السابق، ص 13



الجدول رقم (19):

المقدار الفعلي لرواتب الموظفين ونسبة التصاعد في عامي 2009 و2010  
بالمقارنة مع 2008

الفقرة	2008	2009	2010
مقدار رواتب موظفي الإقليم	المقدار الفعلي	نسبة التصاعد	المقدار الفعلي
	3.400.184	+ %11.85	4.999.300
			+ %31.45

المصدر: ثم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مصدرها:

1. مكشوفات وزارة المالية 2010
2. رضا، مظفر حمزة، (بودجتي ملشتي حكومتی هقريم) الميزانية العامة لحكومة إقليم كوردستان، تحليل اقتصادي لمكوناتها، ص 11

لا تكمن المشكلة في صرف مبالغ طائلة من ميزانية حكومة إقليم كوردستان على الرواتب فحسب، وإنما يكمن جوهر المشكلة في خلق جيش من البطالة المقنعة. من العمال والموظفين (يفيض عن الحاجة الحقيقية وكان بالإمكان الإستغناء عن جزء منهم دون أن يطرأ خلل ونقص في أداء العمل أو مجموع الإنتاج)<sup>(1)</sup> هذه المشكلة التي تصعب دراستها من حيث القياس. إضافة إلى المشاكل التي ترافق محاولة جمع المعلومات عنها<sup>(\*)</sup> لأسباب مختلفة. كما إن زيادة الرواتب بشكل تصاعدي مقترنة بتعيينات مستمرة، وبأعداد هائلة تؤدي حتماً إلى التضخم في الميزانية التشغيلية، ونقص في الميزانية الإستثمارية التي كان ولا يزال الإقليم بحاجة ماسة إليها لتنشيط عملية التنمية والعصرية، بغية إرساء أسس كيان مستقر برؤية إقتصادية واضحة، تعمل على خلق الفرص الحقيقية لحراك الأفراد عمودياً والإرتقاء على سلم التراتبية الإجتماعية.

(1) البديوي، محمد علي، دراسات موسيولوجية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 354

(\*) الباحث حاول أكثر من مرة الحصول على معلومات معينة من وزارة المالية ولكن دون جدوى.



يعد رفع متوسط دخل الفرد من أهم العوامل المؤثرة في إرتفاع مستويات المعيشة (ينظر إلى الجداول 14، 15، 16، 17). ولكن (في ظل استمرار معدلات التضخم في الإرتفاع يصبح إرتفاع الدخل الحقيقي للفرد لا الدخل النقدي، هو معيار تحسن مستويات المعيشة.. إذ إن ما ينفقه الفرد، لا ما يكسبه من دخل، هو المؤشر الحقيقي لمستوى معيشته)<sup>(1)</sup>.

ويظهر مؤشر سلبي آخر في حركة التغيير التنموي في إقليم كردستان من خلال التوزيع النسبي بين الجنسين، في القوى العاملة المشاركة في النشاط الإقتصادي في مختلف قطاعاته. إذا دققنا في الجدول التالي، الذي يبين توزيع السكان النشطين إقتصادياً حسب الجنس، فس نجد أن معدل العام للذكور 69.7% والإناث 12.9% في عام 2007، مما يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان، يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان في الأرياف والحضر وعلى مستوى المحافظات وعموم إقليم كردستان (ينظر الجدول رقم 5). وإن دل ذلك على شيء إنما يدل على تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة والتي تؤدي بالنتيجة إلى تناقص في مستوى ودرجة الحراك الإجمالي الصاعد للمجتمع ككل. يوضح الجدول التالي مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الإقتصادي، حسب المحافظات لبيان نسبة الذين يعملون من إجمالي القوى العاملة في الإقليم:

(1) الإدريسي، أمين محمد سعيد، التنمية المستقبلية لإقليم كردستان - العراق، مجلة (ثابووري سياسي - الإقتصاد السياسي)، العدد 29، السنة الثامنة 2010، أربيل، ص 148-149



الجدول رقم (20):

مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الاقتصادي  
حسب المحافظات للفترة 2006 – 2007:

المحافظة	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي %		
	ذكور	إناث	الإجمالي
أربيل	67.2	10.4	37.5
دهوك	64.8	8.6	36.2
السليمانية	74.4	17.3	44.6
المعدل العام	69.7	12.9	40.3

المصدر: نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة 2006 – 2007

إضافة إلى هذا المؤشر السلبي، فإنه لحد الساعة لم تتم السيطرة على ظاهرة تشغيل الأطفال في سوق العمل في إقليم كردستان. يشير آخر تقرير إحصائي صدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كردستان، إلى أن (12478) طفل دون (15) سنة يعملون في مختلف القطاعات. وهذا يعني انخفاضاً في حراك عمودي صاعد للمجتمع الذي يعتمد بشكل رئيسي على التعليم والمهارات الفنية المدعومة بالعلم والمعرفة. فعدد كبير من أطفال كردستان موجودون خارج المدارس، يعملون في سوق العمل، أي لا يحصلون على العلم والمعرفة، وهم خارج تلك الرافعة الاجتماعية التي تتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه.

إن التوزيع القطاعي للمشاريع المبينة في الجدولين (10 و12) حسب بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كردستان مثال واضح عن الفجوة الاجتماعية الحاصلة في الإقليم. حيث يشير الجدولان إلى حالة من اللاتوازن التوزيعي للمشاريع. على مستوى المحافظات وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية. فاللاتوازن بين المحافظات يظهر من خلال حصة كل محافظة من المشاريع المجازة. فحصة



أربيل من المشاريع كافة تعادل (56.7%) أي أكثر من النصف. في الوقت الذي لا تتجاوز حصة السليمانية (28.3%) وحصة دهوك (14.7%) والمشاريع المشتركة بين المحافظات، هي واحدة فقط وتعادل (0.3%). هذا الاختلال في التوازن، يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في توازن الحراك الاجتماعي. حيث الحراك يكون أنشط في محافظة ويطيئة في محافظة أخرى. مما يتحول إلى لاتوازن اجتماعي من حيث الحصول على فرص العمل والخدمات والوصول إلى مصادر الدخل والرفاهية. وهذا يؤدي إلى حالة من حراك أفقي غير متوازن بين المحافظات. أي إلى هجرة من المحافظات إلى أربيل، بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحصول على الدخل والخدمات. وتترتب على كل ذلك نتائج سكانية وبيئية سلبية أخرى كثيرة.

كما إن الجدول يبين حالة اللاتوازن في توزيع المشاريع حسب القطاعات. فالقطاع المشار إليه في الجدول رقم (12) بتسمية (أخرى) يشمل القطاعات الخدمية، والصحية، والفنية، والرياضية، والاتصالات، والبنوك والمصارف، حصتها من مجمل المشاريع لا تتجاوز (36) مشروعاً، وهي قطاعات حيوية وجالبة للقوى العاملة في الإقليم. بالمقابل هناك قطاع الإسكان الذي له الحصة الأكبر، ضمن المشاريع وهي تعادل (30%). وهذا يرتبط باستراتيجية حكومة إقليم كردستان لمعالجة أزمة السكن. كما أنه ساعد على إيجاد فرص عمل كثيرة لقطاع كبير من القوى العاملة في الإقليم، منشطاً الحراك الاجتماعي العمودي التصاعدي في هذا المجال دون مجالات أخرى، مما يخلق فجوة بينه وبين غيره من قطاعات النشاط الإقتصادي من حيث جذب العدد الأكبر من الأيدي العاملة، والرأسمال المتحرك في سوق العمل. القطاع الزراعي له (17) مشروع من مجموع المشاريع قيد التنفيذ. أي ما يعادل (5.5%) وهذا نسبة ضئيلة جداً لإقليم يفترض فيه أن يكون بلداً زراعياً، لما يتمتع به من قوى عاملة لا يستهان بها، إضافة إلى موارد مائية، وأراضي غنية بمختلف أنواعها الديمية والأروائية. هذه النسبة لن تتحول إلى دافع نشط لإحياء هذا القطاع الحيوي في إقتصاد الإقليم، ولن تكون مصعداً للأفراد ليرتفعوا ضمن حراك عمودي صاعد، ودافعاً لحراك أفقي عكسي يشجع الفلاحين على العودة إلى



القرى وتنشيط الدورة الاقتصادية الزراعية. أما السياحة لها (45) مشروعاً ويعادل (14.65%) من مجموع المشاريع. هذه النسبة قليلة أيضاً لبلد يتمتع بالطبيعة الخلابة، والبيئة النظيفة، والهواء المعتدل، ومناطق متنوعة سياحية طبيعية وأثرية. ثم يأتي اقطاع التعليمي، الذي له (6) مشاريع فقط من مجموع المشاريع وهي تعادل (1.9%). هذه الحصة قليلة جداً لمجتمع يمر بالمرحلة الإنتقالية، ويريد الدخول إلى العصرية. والعصرية والتنمية بشكل عام في حاجة إلى كفاءات علمية وتكنولوجية قادرة على التعامل مع المعطيات، والتطورات الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا. ولا يتم هذا إلا من خلال التعليم، والتدريب المهني، والتحصيل العلمي. كما إن هذه الحصة القليلة إعطيت إلى قطاع يضعه عالم الاجتماع (بتروم سوروكين) في مقام (رافعة أو مصعد اجتماعي Social Elevator يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه). أي التعليم هو محرك عملية الحراك الاجتماعي، الذي بدونها قد تتعطل مجمل عملية الحراك الاجتماعي، وتجلياتها السياسية، والاقتصادية، والثقافية بشكل عسير، ويؤدي إلى نتائج سلبية في مجمل حياة المجتمع، وحركة تطوره، ونموه. أما التجارة فلها حصة غير صغيرة من المشاريع، وهي تعادل (16.3%) مما يدل على أن جزء غير صغير من الرأسمال الوطني لا تزال يتجه إلى القطاع الأكثر ضماناً، لإسترجاع نفسه حاملاً فوائد، وأرباح مضمونة، وسريعة.

تشير بيانات هيئة الإستثمار إلى حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات المختلفة. مما يعني أن الحراك الاجتماعي، سوف يتحول إلى عملية غير متوازنة اجتماعياً، حيث تتحرك فئات مهنية معينة بسرعة أكبر، من فئات أخرى، وذلك يخلق حالة من الفجوة الاجتماعية بين مختلف طبقات، وشرائح المجتمع، ويتسبب في خلق لاتوازن وعدم إستقرار اجتماعي. فطبقات وفئات معينة ترتقي على سلم المهنة والغنى والحصول على ما يوفر لهم أسلوب جديد، ومعقول من الحياة، تقابلها فئات وطبقات أخرى متأخرة عليهم في نوع المهنة، ومقدار الدخل، ونمط حياتهم، والقدرة على الحصول على الخدمات والرفاهية. لذا يجب إعادة النظر في هذا التوزيع القطاعي للأنشطة الاقتصادية. وأنه بادرة جيدة عندما نسمع



بتغييرات مقبلة في إستراتيجية حكومة الإقليم في هذه الناحية فـ(بعد أن كانت سترراتيجية هيئة استثمار إقليم كردستان متجهة خلال المرحلة السابقة على الأسكان بالدرجة الأولى، ستتجه في المرحلة المقبلة نحو دعم أكبر للمشاريع الصناعية، والزراعية بالدرجة الأولى تليها المشاريع السياحية، والتعليمية، والصحية بالدرجة الثانية)<sup>(1)</sup>. علماً إن إقليم كردستان اختير من ضمن أفضل المناطق السياحية في العالم، ضمن تلك القائمة التي أصدرتها مجلة (ناشيونال جيوغرافيك) الشهيرة بشأن أفضل 20 منطقة سياحية في العالم. أشار المجلة إلى توسيع المطار أربيل الدولي وتوسيع البنية التحتية السياحية، إضافة إلى بناء فنادق فاخرة<sup>(2)</sup>. حيث كانت لكل ذلك نتائج تذكر من حيث زيادة السواح والمسافرين من مختلف دول العالم إلى الإقليم والتي وصلت عددها في عام 2010 إلى (نصف مليون سائح)<sup>(3)</sup>. وتساعد هذه الاستراتيجية على حراك عمودي تصاعدي في المجتمع الكوردستاني في قطاع مهم وهو السياحة بالدرجة الأولى، وتساهم أيضاً على حراك تصاعدي في قطاعات مرتبطة مثل التجارة والخدمات والفنون والبنوك وغيرها. لأنها تتحول إلى إستراتيجية تشغيل عدد أكبر من القوى العاملة في الإقليم، ومن مختلف المهن، والمهارات.

---

(1) عن حديث للسيدة (نوروز مولود محمد أمين) مدير عام الشؤون القانونية والإدارية والمالية في هيئة استثمار إقليم كردستان لجريدة التجارة المعاصرة (بازركاني سه رده م) للعدد 86 كانون الثاني 2011، ص6

(2) جريدة التجارة المعاصرة (بازركاني سه رده م) للعدد 86 كانون الثاني 2011، ص6

(3) عن حديث للسيدة (ته لار فائق) مدير مطار أربيل الدولي لجريدة (بازار - السوق)، العدد (6)، السنة الأولى، الأحد 5 من حزيران 2011، ص12







## الباب الثاني

### الإطار الميداني للدراسة

#### ❖ الفصل الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة

- المبحث الأول: فرضيات الدراسة
- المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

#### ❖ الفصل الثاني: تحليل بيانات الدراسة وإختبار الفرضيات والإستنتاجات والإقتراحات والتوصيات

- المبحث الأول: عرض البيانات وتحليل نتائجها
- المبحث الثاني: إختبار فرضيات الدراسة
- المبحث الثالث: الإستنتاجات النظرية والميدانية
- المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات







## الفصل الأول

### الإجراءات الميدانية للدراسة

من أجل الوصول إلى إثباتات واقعية للطروحات النظرية التي تم مناقشتها في الفصول السابقة لزم على الباحث أن يجري بحثاً ميدانياً في المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق. عليه وضع الباحث صوب عينه مجموعة فرضيات، وعلى أساسها وضع استمارة استبيان تتضمن أسئلة متنوعة توزعت على أربعة محاور ثلاثة منها تم صياغتها حسب المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة)، والمحور الرابع تم صياغته لعقد مقارنة بين تلك المؤشرات بين جيلين، جيل الآباء وجيل الأبناء. ثم اختار عينة في مجتمع البحث محدداً بزمان معين وضمن إطار مكاني معين. ومن أجل سلامة العمل الميداني وسهولة الوصول إلى ما يبتغيه، استخدم الباحث أدوات عدة ووسائل أحصائية للوصول إلى نتائج تثبت صحة فرضيات الدراسة أو عدمها، وصولاً إلى نتائج واستنتاجات تمهد الطريق لصياغة جملة من الاقتراحات والتوصيات.

إن هذا الفصل يتضمن تلك الإجراءات الميدانية على النحو الآتي:-

#### المبحث الأول: فرضيات الدراسة

بني النموذج النظري لفرضية الدراسة، لمعرفة حقيقة وجود حراك اجتماعي في المجتمع الكوردي، وطبيعته، واتجاهاته، إشكالياته ومؤثراته في ضوء منظور سائد في علم الاجتماع الذي مفاده: أنه لا يوجد مجتمع يخلو من حراك اجتماعي. كما أنه وإنطلاقاً من المنظور الطبقي، فالحراك لا يتحقق في مجتمع مغلق يسوده النظام الطائفي والاستبداد الاجتماعي والسياسي، تكون فيه كل الحقوق والامتيازات والفرص محتكراً على طبقة معينة، دون الأخريات ولا يسمح لأفرادها أو جماعاتها الارتقاء على السلم الاجتماعي. فهذا الحراك يتحقق فقط في مجتمع يسمح لأفراده وجماعاته بالانتقال السلمي، والتدريجي من طبقة إلى



أخرى، ويجعل من فرص الحراك الإجتماعي مهدة نظرياً، ومكفولة عملياً وقانونياً في إطار مجتمع مفتوح.

وجرياً على هذا النمط من التفكير وفي ضوء متغيرات المهنة، الدخل، واسلوب الحياة، وإرتباطاً بما للتطور والتقدم في مجالات السياسية والاقتصاد، الذي يشهده إقليم كوردستان - العراق، من دور فاعل ومهم لخلق أرضية مناسبة، ومشجعة للحراك الإجتماعي، يفترض الباحث ميدانياً أن المجتمع الكوردي على الرغم من مروره بمرحلة إنتقالية حساسة جداً تعيق فيها عوامل إجتماعية كثيرة حركة التغير الإجتماعي، إضافة إلى ما يتسم به المجتمع الكوردي من خاصية المجتمع المفتوح - المغلق ودمج وتزامن زمني وإجتماعي بين النظامين الطبقي والطائفي، نقول وعلى الرغم من ذلك فإنه شأنه شأن المجتمعات المفتوحة، يتسم بحراك إجتماعي عمودي. تظهر مؤشرات هذا الحراك في الفرضيات الأساسية التالية:

1. إن المهنة مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي. وإن الحصول على شهادات علمية يسرع من هذا الحراك الصاعد.
2. مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي صاعداً أو نازلاً في المجتمع الكوردي.
3. المهن تحدد الرتب الإجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع.
4. هناك أسس محددة (المهنة، الدخل والثروة، المستوى التعليمي، الإنحدار الإجتماعي - العائلة، الأسرة، العشيرة...) يعتمدها المجتمع في تحديد المراتب الإجتماعية في المجتمع الكوردي.
5. هناك أسباب محددة (الخبرة المهنية، الحصول على شهادات علمية، الجهد الشخصي والطموح، الإنحدار الإجتماعي - العائلة، الأسرة، العشيرة - المحسوية والمنسوية -، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، الحظ، إنتهاز الفرص) تترقب في درجات، من حيث تأثيرها على الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي.



6. إن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عام 2003 و2010. ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث الإنفاق، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الاجتماعي العمودي في المجتمع الكوردي.
7. إن أسلوب حياة المبحوث، وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن، وفتح دفاتر توفير في البنوك، والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وامتلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيزات والإشتراك في النوادي والجمعيات ورابطة الأنشطة الاجتماعية والهوايات. والإنتماء إلى عشيرة أو قبيلة.

### المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

#### أولاً: مجالات الدراسة

1. المجال المكاني: ويقصد به المكان الذي أجريت فيه الدراسة، وهو في هذه الدراسة تشمل إقليم كردستان - العراق المتكون من ثلاث محافظات هي: (أربيل، السليمانية ودهوك)
2. المجال الزماني: وهو الفترة التي إستغرقتها عملية وضع الأسئلة وإثبات صدقها وتوزيعها والتي امتدت بين الشهر الرابع إلى الشهر السابع من سنة 2011.
3. المجال البشري: يراد به المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق، حيث أن المبحوثين هم من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، وهو مجتمع كبير، ومتنوع، وغير متناسق في جوانب متعددة، لذا تم تحديد المجال البشري (ذكوراً وإناثاً) للدراسة بـ(الأطباء، تجار الجملة، أصحاب المحلات/السوبر ماركييت، أساتذة الجامعة، وموظفون في دوائر ومؤسسات حكومة إقليم كردستان). هؤلاء عن أنفسهم وعن الأنماط القريية منهم في التشكيلة الاجتماعية من الطبقات، والضئات المختلفة، بحسب المهن والتدرج الطبقي، وأساليب حياة متعددة. كما أن هذا المجال البشري يعبر عن التكوين المتنوع للقوى العاملة في



الإقليم وما آل اليه تطور التكون الطبقي في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق، والذي هو عماد هذه الدراسة لأن الحراك الاجتماعي إنما يحصل داخل النظام الطبقي للمجتمع خلال تغييرات في المهنة والدخل وأسلوب الحياة، إلى جانب التغييرات في الأجيال، التي تحصل في مؤشرات حياة الأبناء وحياة الآباء.

### ثانياً: اختيار عينة الدراسة

العينة هي جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء دراسته عليه على وفق قواعد خاصة، لكي تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، ويتم اختيار العينة بسبب صعوبة إجراء الدراسة على جميع أفراد المجتمع عندما تكون العينة كبيرة وذلك، بسبب صعوبات عملية واقتصادية... الخ<sup>(1)</sup>.

ويرى ايبيل (Ebel) أن كبر العينة هو الاطار المفضل في عملية الاختيار، إذ كلما زاد حجمها قل احتمال الخطأ المعياري<sup>(2)</sup>. ويوصي الزويبي بأن العينة المناسبة في بناء الاختبارات والمقاييس النفسية هي العينة التي تتألف من (400) مفحوصاً فأكثر<sup>(3)</sup>.

ولإختيار عينة مناسبة من المجتمع، ولعدم وضوح عدد أفراد المجتمع بصورة دقيقة، اعتمد الباحث ما ذهب اليه (الزويبي وآخرون) بأن اختيار (400) فرد من المجتمع يعد مناسباً لأي مجتمع. لذلك اعتمد الباحث على التوزيع الجغرافي

(1) بنظر: الشمري، أحلام جبار عبدالله، السلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة في مدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص 37. والجادري، عدنان حسين، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص 20.

(2) Eble , R.L "Essenyal Of Education Measurement Englewood Cliffs", New Gersy, N.J, Prentice-hall.1972, p.p 289-290

(3) الزويبي، إبراهيم خليل وآخرون، الاختبارات والمقاييس النفسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1980، ص 64.



لأفراد المجتمع حيث قام بإختيار عينة البحث على ضوء نسب كل محافظة فبلغت أفراد العينة في أربيل (146) شخصاً بواقع (36.5%) من مجموع العينة. أما في السليمانية فقد بلغ عددهم (153) بواقع (38.38%). وفي دهوك فقد بلغ عددهم (101) وبلغت نسبتهم (25.09%).

ونظراً لكون المجال البشري، او مجتمع البحث غير متجانس من حيث الوحدات الاجتماعية، ويتكون من طبقات متباينة من حيث المؤشرات، التي اتخذت مقاييس لأثبات وجود الحراك الاجتماعي، وقياس سرعته ومعرفة اتجاهاته وهي (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة). لذا كانت الطريقة المعتمدة في اختيار العينة التي تنسجم مع موضوع الدراسة، هي العينة العشوائية الطبقية. أما الأسلوب المستخدم في اختيار العينة، فهو أسلوب التساوي بحسب مهنة المبحوث. حيث تم تحديد خمسة مهن (موظف، تاجر، طبيب، صاحب محل، استاذ جامعي) ووزعت عليها الإستمارات بشكل متساوي.

### ثالثاً: أدوات الدراسة

#### 1. إستمارة الإستبيان:

تم تصميم الإستمارة على أساس حاجة البحث والمؤشرات، التي يعمل الباحث من خلالها على إيجاد درجة الحراك الاجتماعي واتجاهاته في المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق. لذا فقد وضع الباحث الأسئلة في خمسة محاور. الأول: أسئلة عن بيانات عامة للمبحوثين. والثاني: أسئلة تخص المهنة. الثالث: أسئلة تخص الدخل، الرابع: أسئلة تخص أسلوب الحياة. وخامساً: أسئلة تخص والد المبحوث.

أراد البحث من خلال هذه المحاور الوقوف عند حقيقة التغيرات الحاصلة (إيجابياً أو سلبياً) خلال الفترة من 2003 إلى 2010 في حياة المبحوثين من خلال عملية إستبيان التغيرات من حيث حركة الأجزاء في كل محور على حدة، علماً أن



كل محور يعبر عن إحدى مؤشرات الحراك الاجتماعي. ومن ثم مقارنة النتائج المستخلصة من تلك المؤشرات بمثيلاتها في حياة آباء المبحوثين، للوقوف عند وجود حراك بين الأجيال من عدمه في المجتمع الكوردي.

بعد تصميم الإستمارة ولأجل التحقق من سلامة الإستبيان وصحة الأسئلة المتضمنة فيها ومدى ملاءمتها مع الموضوع المبحوث، اعتمد الصدق الظاهري عن طريق عرض الأداة على مجموعة من ذوي الخبرة، لمعرفة رأيهم في المحاور، والأسئلة التي يتضمنها كل محور، ومدى ملاءمتها، للوصول إلى النتائج التي يكشف عن أشكاليات الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي.. وعليه تم عرض الإستمارة بصيغتها الأولى على ستة أساتذة من الخبراء في اختصاصات علم الاجتماع وأستاذ خبير في التاريخ<sup>(\*)</sup>. لم لم يطلب السادة الخبراء حذف أية فقرة محددة بعينها، ولكن كان المطلب الرئيسي هو التقليل من الأسئلة وترشيح الإستمارة ليتلائم مع عينة الدراسة، وأهدافها. فإخذ بوجهة نظرهم وتم حذف السؤال رقم (2) والسؤال رقم (3) من الأسئلة الخاصة بالمهنة. إضافة إلى حذف أسئلة المحورين الخامس والسادس بالكامل. كما تم بعض التعديلات في صياغة بعض الأسئلة في المحاور الأخرى. وبذلك أصبح الإستبيان صالحاً لتوزيعه على العينة.

(\*) الخبراء الذين عرض عليهم الاستبيان هم الأساتذة الأفاضل:

1. الأستاذ الدكتور طاهر حسو الزبياري، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
2. الأستاذ الدكتور صباح أحمد النجار، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
3. الأستاذ المساعد الدكتور رشاد ميران، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
4. الأستاذ المساعد الدكتور دلير إسماعيل حقي شاويس، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة صلاح الدين.
5. الأستاذ المساعد الدكتور عبد الحميد علي سعيد البرزنجي، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
6. الدكتور داود يوحنا، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
7. الدكتور عبدالله خورشيد عبدالله، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.



## 2. المقابلة:

من أجل الحصول على بيانات تفيد الدراسة، اعتمد الباحث وسيلة المقابلة مع أفراد، وجهات، ومؤسسات ترتبط بروابط معينة بالدراسة. وكان لتلك المقابلات دور مهم في معرفة بعض المعطيات، والحقائق والحصول على بيانات جاهزة عدة في مجالات تم توظيفها في الدراسة دعماً كمياً للطروحات النوعية. لإعطاء بعد رقمي للتحليلات النظرية. إضافة إلى دورها في صياغة الأسئلة التي تضمنتها الإستمارة.

## 3. البيانات الجاهزة:

استعان الباحث بعدد من البيانات الجاهزة كونها أداة في دراسته لتعزيز الطروحات النظرية. وهي عبارة عن بيانات إحصائية صادرة عن وزارات وهيئات حكومية ومنظمات مهنية ونقابات واتحادات. إلى جانب جداول إحصائية في دراسات أكاديمية (أطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير) غير منشورة. كما استعان بجداول وأرقام منشورة في دوريات ومجلات إختصاصية وجرائد محلية. ومقابلات وأحاديث وتصريحات منشورة في المجلات والصحف الكوردستانية للمسؤولين وذوي العلاقة بالموضوعات المتصلة بالظاهرة المبحوثة.

## رابعاً: الوسائل الإحصائية

أما فيما يخص الوسائل الإحصائية فإنه لأجل تحليل البيانات الواردة في البحث، استعان الباحث ببرنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، الذي يرمز له باختصار (SPSS)، حيث تم تحويل المعلومات التي حصل عليها من تطبيق الإستبيان على أفراد العينة إلى رموز أي أرقام، وتم تحليلها باستخدام الوسائل الإحصائية الآتية:

الجزء

$$(1) \text{ النسبة المئوية ومعادلتها: } = 100 \times \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}}$$

الكل



$$(3) \text{ الوسط الحسابي، ومعادلته هي: } \bar{S} = \frac{\sum S \times K}{\sum K}$$

علماً بأن:

$\bar{S}$  = الوسط الحسابي

$\bar{S}$  = مركز الفئة =  $\frac{(\text{الحد الأدنى للفئة} + \text{الحد الأعلى})}{2}$

$K$  = تكرار الفئات



## الفصل الثاني

### تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات والاستنتاجات والإقتراحات والتوصيات

المبحث الأول: عرض البيانات وتحليل نتائجها

أولاً: البيانات العامة عن المبحوثين

(1) مكان الإقامة:

الجدول رقم (21): يوضح التوزيع المكاني للمبحوثين

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
أربيل	146	36.53%
السليمانية	153	38.38%
دهوك	101	25.09%
المجموع	400	100%

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (21) التوزيع المكاني للمبحوثين حيث تبين أن 36.53% منهم من أربيل، و38.38% منهم من السليمانية و25.09% منهم من دهوك. وأن الفروقات النسبية بين عدد المبحوثين بحسب المحافظات لها علاقة بعدد السكان في كل محافظة، والتي تم الإشارة إليها سابقاً في الجدول رقم (3).



(2) الجنس:

الجدول رقم (22): يوضح التوزيع الجنسي للمبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	350	87%
إناث	50	13%
المجموع	400	100%

توضح البيانات في الجدول رقم (22) التوزيع الجنسي للمبحوثين، حيث إن نسبة الذكور بلغت 87% في حين وصلت نسبة الإناث 13%. ويمكن تعليل هذا الفرق النسبي بين الذكور والإناث إلى أن اثنين من المهن المختارة ضمن عينة البحث، كانت ميادين عمل رجالي أكثر منها نسائي، حيث إن النساء لا يعملن في مجال التجارة ولا يملكن محلات سوبر ماركت. كما إن الذكور كانوا أكثر استعداداً للإجابة على أسئلة الاستبيان في الميادين الثلاث الأخرى (الموظفين، الأطباء، اساتذة الجامعة). يضاف إلى السببين السابقين عشوائية العينة حيث لعبت دوراً في تحديد جنس العينة على خلاف العينة القصدية التي يكون للباحث دور في تحديد الجنس أو العمر أو التحصيل الدراسي أو أي متغير آخر على وفق ما تفترضه طبيعة الدراسة.



### (3) العمر:

الجدول رقم (23): يوضح التوزيع العمري للمبحوثين

العمر	العدد	النسبة المئوية
24-28 سنة	82	20%
29-33 سنة	54	14%
34-38 سنة	109	27%
39-43 سنة	31	8%
44-48 سنة	35	9%
49-53 سنة	45	11%
54 سنة - فأكثر	44	11%
المجموع	400	100%

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (23) أن أعمار المبحوثين وقد انحصرت بين 25 و54 سنة فأكثر. والفئة العمرية بين 34-38 سنة هي الفئة الأكثر تكراراً وينسبة 27% من العينة. في حين أن الفئة 39-43 هي الأقل تكراراً وينسبة 8% من العينة. أما الفئات العمرية (24-28) و(29-33) و(44-48) و(49-53) و(54 - فأكثر) شكلت نسبة (20%) و(14%) و(9%) و(11%) و(11%) من العينة.



(4) المستوى التعليمي:

الجدول رقم (24): يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
3%	12	يقرا ويكتب
13%	54	ابتدائي
4%	17	متوسط
2%	10	إعدادي
14%	56	دبلوم
42%	168	بكالوريوس
14%	56	ماجستير
7%	27	دكتوراه
100%	400	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى مستوى تعليم أفراد العينة. الحاصلين على شهادة البكالوريوس يشكلون أعلى نسبة بين المبحوثين، وقد وصلت إلى 42% من العينة، ويليهما الحاصلون على الماجستير والدبلوم بنسبة 14% لكل منهما. ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه هي 7%. بمعنى آخر، إن نسبة 77% من أفراد العينة من حاملي الشهادات الأكاديمية وهي نسبة عالية وتدل على أهمية التحصيل الأكاديمي والعلمي في المجتمع المبحوث. كما أنها ستكون دليلاً على مدى أهمية التعليم في عملية الحراك الاجتماعي الصاعد، وتحقيق الطموحات الاجتماعية، والإقتصادية، والمهنية، والسياسية، والثقافية، والتي يدركها أفراد المجتمع المبحوث، وهذه المناحي تدفعهم إلى الحصول على أعلى مراتب في السلم التعليمي. هذا ما نستنتجه لاحقاً من خلال إجابات المبحوثين حول تأثير حصولهم على الشهادات العلمية في حراكهم الصاعد ضمن هذا الاستبيان. كما أن الجدول يوضح أن أدنى



نسبة هي 10% وهي لخريجي الأعدادية. أما الذين يقرأون ويكتبون فقط فنسبتهم 12%. أما نسبة خريجي الابتدائية هي 54% وهي عالية نسبياً.

### ثانياً: البيانات الخاصة بالدراسة

يتم في هذه الفقرة عرض البيانات والنتائج التي توصل اليها الباحث ضمن المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة)، إلى جانب مؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين وآبائهم.

#### (أ) البيانات الخاصة بمؤشر المهنة:

1. عدد سنوات ممارسة المهنة الحالية:

الجدول رقم (25): يستوضح عدد سنوات ممارسة المبحوث لمهنته الحالية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
من 1 إلى 5 سنوات	129	32%
من 6 إلى 10 سنوات	109	27%
من 11 إلى 15 سنة	51	13%
من 16 إلى 20 سنة	22	6%
من 21 إلى 25 سنة	65	16%
من 26 سنة فأكثر	24	6%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول أعلاه إن نسبة 32% من العينة يمارسون مهنتهم الحالية للفترة من 1 إلى 5 سنوات، وإن 27% منهم يمارسون مهنتهم الحالية من 6 إلى 10 سنوات، ونسبة 16% يمارسون مهنتهم الحالية من 21 إلى 25 سنة. ثم الذين يمارسون مهنتهم من 11 إلى 15 سنة بنسبة 13% وأقل منهم هم الذين يمارسون



مهنتهم الحالية من 16 إلى 20 سنة ومن 26 سنة فأكثر وذلك بنسبة 6%. جدير بالقول ان نسبة 59% من العينة دخلت معتكر العمل منذ السنوات العشر الأخيرة، وهي الفترة التي في خلالها ندرس المجتمع الكوردي في هذه الدراسة.

## 2. تغير المهنة

الجدول رقم (26): يستفسر عن تغير المبحوثين لمهنتهم

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	70	17%
لا	330	83%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أن نسبة 17% من العينة غيرت المهنة. وأن 83% لم تغير المهنة. ففي الوقت الذي يعد تغير المهنة مؤشراً على الحراك الاجتماعي صعوداً ونزولاً، فإن نسبة 17% نسبة قليلة. ولكن قد يدل هذا على أن أفراد العينة قد اوجدوا الحراك داخل مهنتهم تصاعدياً في مراتبها، وحصولهم على مكافآت، وامتيازات استغنتهم عن تغير مهنتهم. وهذا ما سوف نوضحه لاحقاً من خلال إجابات المبحوثين عن هذا الجانب في أسئلة أخرى ضمن الاستبيان.

## 3. عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغير مهنته:

الجدول رقم (27): يستفسر عن عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغير مهنته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	37	53%
مرتان	23	33%
ثلاث مرات	8	11%
اكتر من ثلاث مرات	2	3%
المجموع	70	100%



استكمالاً للجدول السابق، تبين أن نسبة 53% من عدد الذين غيروا مهنتهم، قد غيروها مرة واحدة. وأن 33% غيروها مرتان. وأن نسبة 11% منهم غيروها ثلاث مرات. أما 3% منهم غيروها أكثر من ثلاث مرات. هذه النسب تأتي تأكيداً على الإجابات السابقة حول النسبة الضئيلة في تغيير المهن، حيث أن التغير قد حصل لمرة واحدة ومرتين على الأكثر. كما أن نسبة 11% إذا أخذت بعين الاعتبار، فإنها غير قليلة نسبياً لتغيير المهنة ثلاث مرات.

#### 4. الحصول على شهادات علمية في أثناء العمل

الجدول رقم (28): يستفسر عن حصول المبحوث على شهادات علمية في أثناء ممارسته العمل في مهنته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	337	84%
لا	63	16%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أن نسبة 16% من أفراد العينة، لم تحصل على الشهادات العلمية في أثناء ممارسة العمل ولكن نسبة 84% قد حصلت على شهادات علمية في أثناء ممارسة العمل. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أهمية التحصيل العلمي ومدى الإهتمام الذي يحظى به في المجتمع الكوردي وكونه رافعة ترفع الفرد على سلم المراتب الاجتماعية. إن السعي إلى الحصول على شهادة علمية في أثناء ممارسة العمل في إحدى المهن بنسبة 84% إنما هو تعبير عن الجهود المبذولة من قبل أفراد المجتمع الكوردي للإرتقاء بمكانتهم العلمية والمهنية بغية حصولهم على فرص حراك صاعد. وهذا ما نبينه في إجابات المبحوثين على أسئلة أخرى في هذا الإستبيان.



5. تأثير هذه الشهادات العلمية في الوضع المهني للمبحوث

الجدول رقم (29): يستفسر عن تأثير تلك الشهادات العلمية في مجمل الوضع المهني للمبحوث

الاجوبة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
زادت من دخلك	201	55%
أدت إلى ترقية	94	26%
غيرت طبيعة عملك	22	6%
أدت إلى كل ما سبق	24	7%
لم تؤثر	23	6%

استكمالاً للسؤال السابق، والنتائج المبينة في الجدول رقم (28) يوضح الجدول الحالي أن الحصول على الشهادات العلمية قد أدى إلى زيادة دخل الذين حصلوا عليها في أثناء ممارستهم العمل بعدد التكرارات وصلت إلى 201 ونسبة 55%. إضافة إلى الترقية في العمل بعدد التكرارات 94 ونسبة 26%. كما أن الحصول على الشهادة العلمية أدى إلى تغير في طبيعة عمل المبحوثين بعدد تكرارات 22 ونسبة 6%. وآل إلى كل ما سبق إجمالاً بعدد تكرارات 24 ونسبة 7%. وهناك عدد تكرارات 23 ونسبة 6% لم يؤدي حصوله على الشهادة العلمية إلى أي تغير من التغيرات السابقة في عمله.

وتدل هذه الأرقام والتكرارات والنسب على أهمية التعليم والحصول على الشهادات العلمية والأكاديمية وأثرها الكبير في عملية الحراك الاجتماعي المساعد من خلال زيادة الدخل وتغير طبيعة العمل والإرتقاء في سلم المراتبية البيروقراطية في العمل. علماً أن نسبة 59% من العينة دخلت ميدان العمل في أثناء الفترة الزمنية التي تأخذها هذه الدراسة، مجالاً زمنياً للبحث عن ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي وهي (2003 – 2010) (ينظر الجدول رقم 25). كما أن نسبة



74% من العينة تمثل الشريحة التي تمارس مهنتها للمرة الاولى. مما يعني أن النسبة العالية من العينة هي التي كانت تعمل، وحصلت على الشهادات العلمية في الفترة من 2003 إلى 2010، وهذا دليل آخر على مدى سرعة الحراك الإجتماعي الحاصل في المجتمع الكوردي خلال تلك الفترة.

6. عن ممارسة البحوث مهنة والده:

الجدول رقم (30): يستفسر عن ممارسة البحوث مهنة والده او لا

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	38	9%
لا	362	91%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أعلاه الحراك الإجتماعي بين الأجيال، والذي يستدل عليه من خلال المقارنة بين المهن التي يمارسها الباحثين، بالمهنة التي كان آباؤهم يمارسونها فظهر أن نسبة 9% من الباحثين، مارسوا مهنة والدهم. وأن 91% منهم لم يمارس مهنة آبائهم. وهذه النتيجة تشير إلى إختلاف كبير بين الجيلين، ومن ثم احتمال حدوث قدر من الحراك الإجتماعي العمودي.



7. ترتيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث في تحديد المراتب الاجتماعية:

الجدول رقم (31): يبين ترتيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث في تحديد المراتب الاجتماعية

الأجوبة	التكرار	التسلسل المرتبى	النسبة المئوية
مهنة الطب	89	1	22%
المهن الهندسية	76	2	19%
التجارة أو أية مهنة حرة	52	3	13%
مهنة التدريس	43	4	11%
المهن الألكترونية	36	5	9%
المحاماة	29	6	7%
مهنة القضاء (القاضي، المدعي العام...)	21	7	5%
المهن الأمنية (الشرطة، شرطة المرور، أمن...)	16	8	4%
المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي...)	12	9	3%
المهن الزراعية (الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن...)	12	9	3%
المهن العسكرية	7	10	2%
المهن الإعلامية والصحفية	7	10	2%
المجموع	400		100%



تبين التكرارات في الجدول رقم (31) أن مهنة الطب تأتي في الدرجة الأولى في تصنيف المبحوثين لمجموعة من المهن المختلفة، من حيث أهميتها في التصنيف التراتبي للمكانة الاجتماعية، حيث كانت نسبة التكرارات في إختيارات المبحوثين لها 22%. وتأتي مهنة الهندسة في المرتبة الثانية والتي كانت نسبة التكرارات في إختيارات المبحوثين تبلغ 19%. ثم تأتي التجارة والمهن الحرة في المرتبة الثالثة ونسبة تكراراتها هي 13%. أما في المرتبة الرابعة فجاءت مهنة التدريس، ونسبة التكرارات هي 11%. في حين تأتي المهن في المجالات الألكترونية في المرتبة الخامسة ونسبتها 9%. وبعدها تأتي مهنة المحاماة في المرتبة السادسة ونسبة تكراراتها هي 7%. أما في المرتبة السابعة فتأتي مهنة القضاء (القاضي، المدعي العام...) ونسبة تكراراتها 5%. ثم تأتي المهن الخاصة بالأمن (الشرطة، شرطة المرور، أمن...) في المرتبة الثامنة ونسبة تكراراتها 4%. وبعدها تأتي كل من المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي، خباز...) والمهن الزراعية (الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن، صيد الأسماك...) في المرتبة التاسعة ونسبة كل منهما هي 3%. وأخيراً تأتي كل من المهن العسكرية والمهن الإعلامية والصحفية في المرتبة العاشرة، ونسبة التكرارات في إختيارات المبحوثين هي 2%. وتترتب على هذا الترتيب للمهن من حيث الأهمية المراتب الاجتماعية وما يترتب عليها من مكانات وأدوار اجتماعية، تعمل الأفراد جاهدة وبوسائل مختلفة الحصول على الأهم منها والإرتقاء على السلم الاجتماعي للوصول إلى أعلى المراتب من خلال حراك اجتماعي تصاعدي.



8. الأسس التي تعتمد في تحديد المراتب

الجدول رقم (32): يبين الأسس التي يعتمد عليها المبحوثين في تحديد المرتبة الاجتماعية

الأجوبة	العدد	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
المهنة	168	1	42%
المستوى التعليمي	123	2	31%
الإنحدار الاجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة..)	70	3	17%
الدخل أو الثروة	39	4	10%
المجموع	400		100%

استكمالاً للسؤال السابق، يبين الجدول رقم (33) إن المهنة هي التي تأخذ معياراً أساسياً لتحديد مرتبة الفرد الاجتماعي. فإجابات المبحوثين جاءت لتعطي المهنة معياراً لتحديد المرتبة الاجتماعية نسبة 42%، وبعدها أعطت المستوى التعليمي لهذا المعيار في الدرجة الثانية بنسبة 31%. أما الإنحدار الاجتماعي (العائلة والأسرة والعشيرة) كانت في الدرجة الثالثة بنسبة 17%. وأخيراً تأتي الثروة والدخل في المرتبة الرابعة لتحديد المرتبة الاجتماعية بنسبة 10%. تدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي قد تحرك باتجاه العصرية، حيث أن موقع الفرد في المجتمع يتحدد على أساس موقعه المهني، ومستواه التعليمي. وإن هذين الاعتبارين هما من أهم ما يميز المجتمع الحديث من المجتمع التقليدي.



9. أهم الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي

الجدول رقم (33): يظهر أهم الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي

الأجوبة	العدد	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
الحصول على شهادات علمية عالية	205	1	51%
الجهد الشخصي والطموح	70	2	18%
الانتماء إلى الأحزاب السياسية	50	3	13%
الخبرة المهنية	29	4	7%
الانحدار الاجتماعي العائلي، القبيلة، العشيرة (المحسوبية والمنسوبية)	26	5	6%
الحظ	11	6	3%
إنتهاز الفرص	9	7	2%
المجموع	400		100%

يتضح من الجدول رقم (33) أن الحصول على شهادات علمية عالية، يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي، وذلك من خلال تلك النسبة التي حصلت عليها في أجوبة المبحوثين والتي وصلت إلى 51%. ثم يأتي الجهد الشخصي والطموح في المرتبة الثانية، ويشارك كبير مع سابقتها وذلك بنسبة 18%. في حين يأتي الانتماء إلى الأحزاب السياسية في الدرجة الثالثة بنسبة 13%. أما الخبرة المهنية فتأتي في الدرجة الرابعة بنسبة 7%. والأصل الاجتماعي من حيث العائلة والأسرة والعشيرة (المحسوبية والمنسوبية) يأتي في الدرجة الخامسة بنسبة 6%. وأخيراً وينسب ضئيلة



يأتي الحظ 3% وإنتهاز الفرص 2%. وتدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي متجه نحو واقع جديد، لم يعد الأفراد يعتمدون فيه على المحسوية والمنسوية، أو إنتهاز الفرص والحظ أو حتى الإنتماء إلى الأحزاب للإرتقاء على سلم المراتب الإجتماعية. وإنما إعتمادهم يركز على المهن، والجهد الشخصي. وتتطلب المهنة الحصول على شهادات علمية بالدرجة الرئيسة.

(ب) البيانات الخاصة بمؤشر الدخل:

(1) الدخل الشهري للمبحوث بالدينار العراقي

الجدول رقم (34): يبين الدخل الشهري للمبحوث بالدينار العراقي -

النسبة المئوية	س × ك	مركز الفئة/ س	التكرارات/ ك	الأجوية
17%	20100000	300000	67	500000 - 100000
27%	81000054	750000.5	108	1000000 - 500001
20%	97500039	1250000.5	78	1500000 - 1000001
9%	64750019	1750000.5	37	2000000 - 1500001
5%	47250011	2250000.5	21	2500000 - 2000001
13%	145750027	2750000.5	53	3000000 - 2500001
8%	100750016	3250000.5	31	3500000 - 3000001
1%	18750003	3750000.5	5	4000000 - 3500001
100%	575850169		400	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن الدخل الشهري لـ 27% من المبحوثين في الوقت الحالي ينحصر بين 500 ألف دينار ومليون دينار عراقي وهم يشغلون أكبر نسبة من حيث الدخل الشهري. والذين يشغلون أقل نسبة، هم الذين ينحصر مقدار دخلهم الشهري بين 3 ملايين و500 ألف دينار و4 ملايين دينار عراقي وهو أعلى دخل شهري في اللائحة ونسبتهم بين المبحوثين هي 1% فقط. في حين يأتي في



الدرجة الثانية الذين ينحصر دخلهم الشهري بين مليون ومليون و500 ألف دينار ونسبة 20%. أما في الدرجة الثالثة فهم الذين ينحصر دخلهم الشهري بين 100 و500 ألف دينار وهو أقل دخل ضمن اللائحة ونسبة 17%. أما الذين يتقاضون بين مليونين و500 ألف دينار و3 ملايين دينار منهم في الدرجة الرابعة ونسبة 13%. ثم يأتي من يتقاضون مليون و500 ألف دينار إلى مليونان دينار ونسبة 9%، وبعدهم الذين رواتبهم الشهرية بين 3 ملايين و3 ملايين و500 ألف دينار عراقي ونسبة 8%، ومن هم دخلهم الشهري ينحصر بين مليونين ومليونين و500 ألف دينار يأتون في المرتبة السابعة ونسبة 5%، وإن متوسط الدخل الشهري للمبحوثين هو مليون و450 ألف دينار عراقي.

## (2) مقدار الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003

الجدول رقم (35): يظهر الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 بالدينار العراقي

الأجوبة	التكرارات/ك	مركز الفئة/ س	س + ك	النسبة المئوية
100000 – 500000	327	300000	98100000	82%
500001 – 1000000	52	750000.5	39000026	13%
1000001 – 1500000	21	1250000.5	26250010.5	5%
1500001 – 2000000	0	1750000.5	0	0%
2000001 – 2500000	0	2250000.5	0	0%
2500001 – 3000000	0	2750000.5	0	0%
3000001 – 3500000	0	3250000.5	0	0%
3500001 – 4000000	0	3750000.5	0	0%
المجموع	400		163350036.5	100%



لإجراء مقارنة بين دخول المبحوثين بين ما يحصلون شهرياً عليه في الوقت الحاضر، مقارنة بما يحصلون عليه عام 2003، أضفنا سؤالاً استكمالياً للسؤال السابق، كي نتوصل إلى إستنتاج حول مدى الحراك الإجتماعي الحاصل من خلال مؤشر الدخل. فإتضح في الجدول رقم (36) إن الذين كانوا يحصلون على دخل شهري ينحصر مقداره بين 100 ألف دينار إلى 500 ألف دينار، وهو أقل مقدار ضمن اللائحة ونسبتهم تبلغ 82%، في حين كان الذين يحصلون على دخل شهري ينحصر بين 500 ألف دينار ومليون دينار تبلغ نسبتهم 13%. ثم يأتي بعدهم في المرتبة الثالثة الذين كان ينحصر مقدار دخولهم بين مليون ومليون و500 ألف دينار. أما أكثر من مليون و500 ألف دينار وصولاً إلى 4 ملايين دينار عراقي، كما جاء في لائحة ترتيب مقادير الدخل، فإن ذلك لم يحصل عليه أحد، فجاءت النسب سلبية بمقدار 0%. الجدول أعلاه يبين لنا بأن متوسط الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 كان 408.400 ألف دينار.

### (3) مصادر أخرى للدخل غير الراتب

الجدول رقم (36): يبين وجود مصادر أخرى للدخل غير الراتب

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	308	77%
لا	92	23%
المجموع	400	100%

الجدول أعلاه يبين بأن 77% من المبحوثين لهم مصادر أخرى للدخل، إضافة إلى رواتبهم. في حين أن 23% منهم لا يملكون مصادر أخرى مكتفين بالراتب الذي يحصلون عليه شهرياً من وظائفهم، أو أعمالهم.



4) نوع المصادر الأخرى للدخل:

الجدول رقم (37): يشير إلى نوع تلك المصادر الأخرى للدخل

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
أعمال حرة إضافية	151	49%
ثروة مورثة	28	9%
عقارات	14	5%
توفير في البنك	6	2%
مصادر أخرى: (دخل أفراد العائلة/ الزوجة أو الزوج، الأبناء الذين يعملون)	109	35%
المجموع	308	100%

استكمالاً للسؤال السابق استفسر من المبحوثين الذين أجابوا بـ (نعم) عن السؤال السابق، عن نوع تلك المصادر الأخرى، التي من خلالها يحصل على دخل شهري. فجاءت الأجوبة على الشكل الذي يبينه الجدول رقم (37)، حيث أن 49% منهم يعملون في أعمال حرة إضافة إلى وظائفهم أو أعمالهم الرئيسية. ثم تأتي مصادر أخرى في الدرجة الثانية ونسبة 35%. هذه المصادر هي دخل أفراد العائلة (الزوجة أو الزوج أو أبناء يعملون) يضيفونه إلى الدخل الشهري للعائلة. في حين أن نسبة 9% منهم لديهم دخل شهري يحصلون عليه من خلال ثروة مورثة. أما 5% منهم فيحصلون على دخل شهري إضافي عن طريق العقارات. وأخيراً نسبة 2% منهم يحصلون على دخل إضافي من خلال توفير أموال لهم في البنوك.



(5) صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر أخرى غير الراتب:

الجدول رقم (38): يظهر صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر أخرى غير الراتب

الأجوبة	التكرارات/ك	مركز الفئة/ س	س + ك	النسبة المئوية
500000 – 100000	66	300000	19800000	16%
1000000 – 500001	58	750000.5	43500029	14%
1500000 – 1000001	57	1250000.5	71250028.5	14%
2000000 – 1500001	68	1750000.5	119000034	17%
2500000 – 2000001	42	2250000.5	94500021	11%
3000000 – 2500001	52	2750000.5	143000026	13%
3500000 – 3000001	51	3250000.5	165750025.5	13%
4000000 – 3500001	6	3750000.5	22500003	2%
المجموع	400		679300167	100%

من أجل الوصول إلى معطيات إحصائية أكثر دقة، واستكمالاً للسؤالين السابقين، استفسر المبحوث عن صافي الدخل، الذي يحصل عليه شهرياً من مصادره الأخرى عدا الراتب. فجاءت الأجوبة كما في الجدول أعلاه، حيث أن نسبة 17% منهم يحصلون على مقدار دخل ينحصر بين مليون و500 ألف دينار إلى مليوني دينار. ونسبة 16% منهم يحصلون على دخل يتراوح بين 100 ألف إلى 500 ألف دينار عراقي. في حين يحصل نسبة 14% منهم على مقدارين ينحصر الأول بين 5001 ألف دينار ومليون دينار. والثاني ينحصر بين مليون ومليون و500 ألف دينار عراقي. كذلك هناك فئتان أخريان بنسبة 13% يحصل الأول منهما على دخل يتراوح بين مليونين و500 ألف دينار إلى 3 ملايين. والثاني يحصل على دخل ينحصر بين 3 ملايين و3 ملايين و500 ألف دينار. أما الفئة الأقل نسبة وهي 2% من



مجموع الباحثين فإنهم يحصلون على أعلى دخل إضافي، والذي ينحصر بين 3 ملايين و500 ألف دينار و4 ملايين دينار عراقي. الجدول المذكور يبين إن متوسط الدخل الإضافي الذي يحصل عليه الباحثين من مصادر أخرى غير الراتب هو مليون و698 ألف دينار.

(ج) البيانات الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة:

### 1. السكن:

الجدول رقم (39): يبين نوع السكن الذي يعيش فيه الباحث

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
منزل	347	87%
شقة	53	13%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول أعلاه ان نسبة 87% من الباحثين، يعيشون في منزل، في حين أن نسبة 13% منهم يعيشون في شقة.

### 2. ملكية المسكن:

الجدول رقم (40): يبين ملكية السكن

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
ملك	281	70%
إيجار	55	14%
ملك حكومي	64	16%
المجموع	400	100%



يتضح من الجدول ذي الرقم (40) أن نسبة 70% من المبحوثين، يقيمون في مساكن يمتلكونها، أما 14% منهم فإنهم يعيشون في مساكن مؤجرة. في حين أن نسبة 16% منهم يقيمون في مساكن تابعة لجهة العمل، وهي ملك حكومي.

### 3. كيفية حصول المبحوث على المسكن:

الجدول رقم (41): يستوضح كيفية حصول المبحوث على المسكن الذي يعيش فيه:

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
شراء	268	67%
إرث	64	16%
من جهة العمل	68	17%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (41) أن نسبة 67% من المبحوثين، قاموا بشراء المنزل، الذي يعيشون فيه. وأن نسبة 16% منهم حصلوا عليه عن طريق الإرث. في حين أن نسبة 17% منهم حصلوا عليه من قبل الجهة، التي يعملون لصالحها. وهذا يدل على أن حراكاً أصيب أفراد العينة، حيث تمكن أكثرهم من شراء منازل خاصة بهم. علماً أن أكثرهم دخلوا معتكر العمل خلال العشر السنوات الماضية.

### 4. منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي:

الجدول رقم (42): يوضح منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي قبل أو بعد 2003:

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	169	42%
بعد 2003	231	58%
المجموع	400	100%



يتضح من الجدول رقم (42) ان نسبة 42% من المبحوثين، كانوا يقيمون في مسكنهم الحالي قبل 2003. أما نسبة 58% منهم فإنهم سكنوا في منزلهم الحالي بعد 2003.

##### 5. أجهزة وأدوات ومعدات تمتلكها أفراد العينة:

الجدول رقم (43): يبين عدد الأجهزة والمعدات المنزلية التي يمتلكها المبحوث او أفراد أسرته مع تحديد فترة الإمتلاك به (قبل وبعد 2003)

الأجهزة والمعدات	العدد قبل 2003	العدد بعد 2003
سيارة	128	385
تلفزيون	375	864
ستلايت	174	776
الكومبيوتر	59	349
الهاتف الخليوي - موبايل	2	982
جهاز تكييف - سبليت	39	346
مايكرو	7	223
غسالة كهربائية	79	389
غسالة صحن	4	298
المجموع	867	4412

يتبين من الجدول أعلاه ان المبحوثين كانوا يملكون 128 سيارة قبل 2003 ليرتفع هذا العدد إلى 385 سيارة بعد 2003. أما عدد أجهزة التلفاز الذي كان المبحوثين يمتلكونه قبل 2003 فقد كان 375 تلفازاً، في حين ارتفع هذا العدد إلى 864 تلفازاً بعد 2003. أما ما يتعلق بأجهزة الستلايت، فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 174 جهازاً قبل 2003 ولكن بعد 2003 أصبحوا يمتلكون 776 جهازاً. وفيما يخص جهاز الكومبيوتر فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 59 جهازاً فقط قبل 2003، أما بعد 2003 أصبحوا يمتلكون 349 جهازاً. من الملفت للنظر أن المبحوثين



كانوا يمتلكون هواتف خلويين فقط قبل 2003. أما بعد 2003 فأصبحوا يمتلكون 982 جهازاً أي ما يعادل أكثر من جهازين لكل مبحوث. أما بالنسبة لجهاز التكييف - السبليت، فإن عدده كان 39 جهازاً عند مجتمع البحث عام 2003 ليرتفع العدد في عام 2010 إلى 346 جهازاً. في عام 2003 كان هناك 7 أجهزة مايكرو في حوزة المبحوثين الذين عددهم 400 شخص. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 223 جهازاً. فيما يتعلق بجهاز غسالة الملابس الكهربائية فإن عدده كان 79 جهازاً. أما في عام 2010 فقد ارتفع هذا العدد إلى 389 جهازاً. جهاز غسالة الصحون جهاز يستعمل بشكل محدود عموماً، لذا كان عدده في عام 2003، أربعة أجهزة فقط عند المبحوثين. ولكن في عام 2010 ارتفع هذا العدد إلى 289 جهازاً. وإجمالاً يتضح من الجدول أن المجموع الكلي لتلك الأجهزة والأدوات والمعدات التي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003، (867) وحدة. وارتفع هذا العدد الكلي إلى (4412) وحدة بعد عام 2003. مما يدل على الحجم الكبير للحراك الذي أصاب أفراد العينة خلال تلك السنوات.

#### 6. المكتبة الشخصية في المنزل:

الجدول رقم (44): يستوضح وجود مكتبة شخصية في المنزل عند المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	236	59%
لا	164	41%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول المبين أعلاه بأن نسبة 59% من المبحوثين يمتلكون مكتبة شخصية في المنزل. أما نسبة 41% منهم فلا يملكون مكتبة خاصة بهم في المسكن. إن النسبة الكبيرة لعدد المبحوثين، الذين يمتلكون مكتبة خاصة بهم في المنزل، إنما تدل



على تغير في أسلوب حياة المبحوثين، وثقافة جديدة تثمن وجود الكتب، والمصادر في المنزل كونها مرجعاً للمعلومات والمعرفة ووسيلة مفيدة لقضاء اوقات الفراغ.

#### 7. منذ متى يمتلك المبحوث مكتبة خاصة:

الجدول رقم (45): يوضح زمن إمتلاك المبحوث المكتبة في المنزل (قبل او بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	56	24%
بعد 2003	180	76%
المجموع	236	100%

يظهر من الجدول المذكور اعلاه ان نسبة 24% من الذين اجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق، يمتلكون مكتبة شخصية في المنزل قبل عام 2003. اما نسبة 76% منهم فإنهم يمتلكونها بعد عام 2003. وأن هذه النسبة تثبت بالدليل القاطع ان النسبة الكبيرة من التغير في أسلوب حياة المبحوثين قد طرأت بعد عام 2003.

#### 8. حساب توفير في البنك:

الجدول رقم (46): يبين فتح المبحوث حساب توفير في البنك

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	112	28%
لا	288	72%
المجموع	400	100%



يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 28% من المبحوثين لديهم حساب للتوفير في البنك. وأن نسبة 72% لا يملكون حساباً للتوفير. وهذا يدل على بقاء أكثرية أفراد العينة على تلك القناة، التي تفيد بأن فتح حساباً للتوفير في البنك ووضع المال فيه إنما هو عمل مخالف للشريعة الإسلامية، لأنه قائم على الفائدة والربا. واستكمالاً لهذا السؤال، استفسر المبحوثون الذين أجابوا بـ (نعم) عن الفترة التي فتح فيها هذا الحساب. فجاءت الأجوبة كما مبين في الجدول التالي:

#### 9. متى فتح المبحوث حساباً للتوفير في البنك:

الجدول رقم (47): يحدد الفترة التي فتح فيها المبحوث حساباً للتوفير في البنك (قبل أو بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	38	34%
بعد 2003	74	66%
المجموع	112	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (47) أن 34% من المبحوثين من الذين أجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق، فتحوا حساباً للتوفير في البنك قبل عام 2003. وبعد 2003 ارتفعت هذه النسبة، لتصل إلى 66%. فعلى الرغم من ضالة نسبة الذين لديهم حساب للتوفير في البنك، فإن أكثريتهم فتحوا الحساب بعد عام 2003. مما يشير إلى ذلك التغير في الثقافة وأسلوب حياة الأفراد.



# 10. إقامة حفلة عيد ميلاد المبحوث، أو أفراد من عائلته:

الجدول رقم (48): يبين إقامة حفلة عيد الميلاد المبحوث، أو أفراد من عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	202	50%
لا	198	50%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين يحتفلون بعيد ميلادهم، أو عيد ميلاد أفراد آخرين في عائلاتهم تتساوى مع من لا يقيمون هذه الحفلات وذلك بواقع نسبة 50% لكل منهما. وهذا يدل على تغير في أسلوب حياة الأفراد، وفي ثقافتهم، وقيمهم، ومعاييرهم الاجتماعية حيث يتجهون رويداً رويداً صوب ثقافة جديدة وأسلوب حياة عصري، يثمنون المناسبات الخاصة ويحتفلون بها.

# 11. منذ متى يقيم المبحوث حفلاً لعيد ميلاده، هو أو لأفراد من عائلته (قبل أو بعد 2003):

الجدول رقم (49): يحدد الفترة التي بدأ فيها المبحوث بإقامة حفل عيد الميلاد له، أو لأفراد آخرين في عائلته (قبل أو بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	58	29%
بعد 2003	144	71%
المجموع	202	100%



يتبين من الجدول أعلاه إن نسبة 29% من أفراد العينة من الذين أجابوا على السؤال السابق بـ (نعم)، كانوا يقيمون حفلاً لعيد ميلادهم، أو عيد ميلاد أفراد آخرين في عائلاتهم قبل 2003. في حين أن نسبة 71% منهم أقاموا هذا الحفل بعد عام 2003. إن هذه الحقيقة تثبت أن النسبة العظمى من الحراك الثقافي والتغير في أسلوب حياة المبحوثين قد جرت بعد عام 2003.

12. إقامة حفلات رأس السنة الميلادية، أو مشاركة المبحوث فيها هو أو أفراد آخرين من عائلته:

الجدول رقم (50): يبين إقامة حفلات رأس السنة الميلادية، أو مشاركة المبحوث فيه هو أو أفراد آخرين من عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	156	39%
لا	244	61%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أن نسبة 39% من أفراد العينة يحتفلون بعيد رأس السنة الميلادية، أو يشاركون هم أو أفراد من عائلاتهم في تلك الإحتفالات، أما نسبة 61% فلا يحتفلون ولا يشاركون هم أو أفراد من عائلاتهم في إحتفالات رأس السنة الميلادية. وهذا يدل على القناعة الدينية التي لا ترى في رأس السنة عيداً يتفق مع الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الواقع الإجتماعي والثقافة السائدة التي تنفي هذه المناسبة، فإنه يمكننا القول إن نسبة 39% من أفراد العينة الذين يقيمون حفل رأس السنة أو يشتركون فيه نسبة كبيرة إلى حد ما، حيث أن أسلوب حياتهم يتغير ويتأثرون بثقافة عصرية تثنى المناسبات العالمية، وتحتفل بها.



13. منذ متى يحتفل المبحوث أو أفراد آخريين من عائلته برأس السنة الميلادية؛

الجدول رقم (51): يبين زمن إحتفال المبحوث أو أفراد آخريين من عائلته برأس السنة الميلادية (قبل أو بعد 2003)

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	42	27%
بعد 2003	114	73%
المجموع	156	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (51) وإستكمالاً للسؤال السابق، أن نسبة 27% من الذين أجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق كانوا يحتفلون هم أو أفراد من عوائلهم بحلول رأس السنة الميلادية قبل عام 2003. أما نسبة 73% منهم فقد بدؤوا بالإحتفال أو المشاركة في إحتفالات المقامة في ليلة رأس السنة الميلادية. وهذه النتيجة تدل على أن النسبة الكبيرة من الحراك الثقافي، والتغير في أسلوب حياة الأفراد قد جرت من بعد عام 2003.

14. إقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية؛

الجدول رقم (52): يستفسر عن إهتمام أفراد العينة بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	218	54%
لا	182	46%
المجموع	400	100%



يتبين من الجدول ذي الرقم (52) إن نسبة 54% من أفراد العينة مهتمون بإقتناء التحفيزات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية. في حين أن نسبة 46% منهم غير مهتمين بذلك. تسلط هذه الإحصائيات الضوء على جانب آخر من التغير الثقافي، وفي أسلوب حياة الأفراد حيث الإهتمام بمستلزمات الديكور المنزلي الذي تراه الثقافة السائدة أشياء شكلية لا تستحق أن يصرف الفرد عليها أي مبلغ من المال.

### 15. المشاركة في ناد أو جمعية أو رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات:

الجدول رقم (53): يبين مشاركة أفراد العينة في ناد أو جمعية أو رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	213	53%
لا	187	47%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول المبين أعلاه إن نسبة 53% من أفراد العينة مشتركون في ناد أو جمعية أو رابطة للممارسة الأنشطة والهوايات. في حين أن نسبة 47% منهم غير مشتركون. إذاً إن ثقافة أكثرية أفراد العينة تغيرت بإتجاه الأهتمام بالأنشطة المدنية والاجتماعية والهوايات الشخصية، وجمعها مع الهوايات التي عند أشخاص آخرين من خلال الأندية والروابط الإجتماعية. كل ذلك يعد مؤشراً واضحاً لتغير في أسلوب حياة المبحوثين.



16. منذ متى والمبحوث عضو في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات (قبل او بعد 2003)

الجدول رقم (54): يستوضح الفترة التي كان المبحوث عضو في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات (قبل او بعد 2003)

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	73	34%
بعد 2003	140	66%
المجموع	213	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (54) ان نسبة 34% من الذين اجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق، هم أعضاء في ناد او جمعية او رابطة للممارسة الأنشطة والهوايات قبل عام 2003. ولكن 66% منهم دخلوا تلك المحافل بعد عام 2003. وهذا دليل على أن التحولات في الثقافة الدينية، والتغير في أسلوب حياة الأفراد قد جرت في جانبها الأكبر بعد عام 2003.



## 17. السفر إلى خارج إقليم كوردستان

الجدول رقم (55): يبين نوع وعدد وطبيعة السفرات التي قام بها المبحوثون (قبل وبعد عام 2003) إلى خارج الإقليم:

نوع السفر	طبيعة السفر	عدد السفرات قبل 2003	عدد السفرات بعد 2003
أيضاد رسمي	وحدك	14	49
	مع العائلة	3	16
تجارة	وحدك	20	57
	مع العائلة	1	3
مجال العمل	وحدك	3	69
	مع العائلة	0	6
معالجة طبية	وحدك	8	87
	مع العائلة	0	20
سياحة	وحدك	22	148
	مع العائلة	10	119
المجموع		81	574

يتضح من الجدول أعلاه أنه قبل عام 2003 سافرت أفراد العينة بإيضاد رسمي وبمفردهم 14 مرة. و 49 مرة بعد 2003. وبمعية عوائلهم 3 مرات قبل 2003، و 16 مرة بعد 2003. في حين أنهم سافروا بمفردهم من أجل التجارة 20 مرة قبل 2003، و 57 مرة بعد 2003. كما أنهم ومن أجل الغرض نفسه سافروا مرة واحدة بمعية عوائلهم قبل 2003، و 3 مرات بعد 2003. أما في مجال عملهم فكان لهم 3 مرات بمفردهم قبل 2003 و 69 مرة بعد 2003. ولم يسافروا ومع عوائلهم وفي مجال عملهم ولا مرة قبل 2003، ولهم 6 مرات بمعية عوائلهم. أما من أجل المعالجة الطبية فإن أفراد العينة سافروا قبل 2003 بمفردهم 8 مرات، أما بعد



2003 فكان عدد السفرات 87 مرة. ومن أجل الغرض نفسه لم يسافروا ولا فرد من أفراد العينة مع عائلته إلى خارج البلد قبل عام 2003. أما في بعد 2003 فكان لأفراد العينة 20 سفراً بمعوية عوائلهم. ومن أجل السياحة فكان لأفراد العينة 22 سفراً بمفردهم قبل عام 2003، و148 سفراً بعد عام 2003. أما مع عوائلهم فإن أفراد العينة سافروا 10 مرات فقط من أجل السياحة قبل عام 2003، وبعد عام 2003 فكان لهم 119 سفراً مع عوائلهم. إجمالاً فإن أفراد العينة كان لهم 81 سفراً قبل 2003. أما بعد 2003 فكان لهم 574 سفراً. هذا الفرق الشاسع وجميع الأرقام لكل حالة بحد ذاتها تشير إلى تغير في أسلوب حياة الأفراد من خلال السفر، إلى بلدان أخرى وعدم البقاء في البلد والمدينة الواحدة. وإن هذا التحول قد حصل في جانبه الأكبر بعد عام 2003.

#### 18. الانتماء إلى عشيرة أو قبيلة:

الجدول رقم (56): يبين إنتماء أفراد العينة إلى عشائر أو قبائل معينة

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	296	74%
لا	104	26%
المجموع	400	100%

يتبين من الجدول ذي الرقم (60) أن 74% من أفراد العينة يعتبرون أنفسهم منتمين إلى عشيرة معينة. في حين أن نسبة 26% منهم لا يعتبرون أنفسهم منتمين إلى أية عشيرة.



## 19. تنفيذ الإلتزامات العشائرية

الجدول رقم (57): يبين تنفيذ المنتمين للإلتزامات العشائرية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	108	36%
لا	188	64%
المجموع	296	100%

على الرغم من ان 74% من أفراد العينة اعتبروا أنفسهم من المنتمين إلى العشائر (ينظر الجدول رقم - 56) ولكن 64% من هؤلاء لا يؤدون التزاماتهم العشائرية. وأن نسبة 36% منهم فقط ينفذون تلك الإلتزامات. وهذا يدل على حصول حراك إجتماعي - ثقافي لصالح القيم الحديثة وتغيراً في أسلوب الحياة.

(د) البيانات الخاصة بمؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين وآبائهم:

### 1) المستوى التعليمي لوالد المبحوث

الجدول رقم (58): يبين المستوى التعليمي لوالد المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
يقرا ويكتب	79	20%
ابتدائي	156	39%
متوسطة	46	11%
إعدادي	48	12%
دبلوم	44	11%
بكالوريوس	23	6%
ماجستير	4	1%
دكتوراه	-	0%
المجموع	400	100%



يتضح من الجدول ذي الرقم (58) أن نسبة 20% من آباء أفراد العينة يقرأون ويكتبون. أي أنهم ليسوا من حاملي أية شهادة مدرسية. أما نسبة 39% منهم فمن خريجي المرحلة الابتدائية. في حين أن نسبة 11% منهم أكملوا مرحلة المتوسطة. كما أن نسبة خريجي الإعدادية بينهم هي 12%. والحاصلين على شهادة الدبلوم نسبتهم 11%. في حين أن نسبة 6% منهم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس. ونسبة 1% منهم حاصل على الماجستير في الوقت الذي لا يوجد بينهم أي والد حاصل على شهادة الدكتوراه. وبالمقارنة مع المستوى التعليمي للأبناء (ينظر الجدول رقم 24) يتضح أن ارتفاعاً قد حصل في نسب الحصول على الشهادات العليا (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير والدكتوراه) لصالح الأبناء. في حين هناك تدني في نسب المستويات الأولية والثانوية في التعليم (يقرأ ويكتب، ابتدائي، متوسط، إعدادي) كذلك لصالح الأبناء. مما يدل على حصول حراك اجتماعي عمودي صاعد بين الجيلين لصالح جيل الأبناء.

## (2) مهنة الأب:

جدول رقم (59): يبين مهنة آباء أفراد العينة

مهنة الأب	العدد	النسبة المئوية
موظف	151	38%
تاجر	51	13%
صاحب محل	88	22%
عامل	72	18%
اعمال حرة	38	9%
المجموع	400	100%



يتضح من الجدول ذي رقم (59) أن نسبة 38% من آباء أفراد العينة موظفون. أما نسبة 13% منهم تجار. في حين أن نسبة 22% منهم أصحاب محال. و18% عمال ونسبة 9% يعملون في مجالات الاعمال الحرة.

### (3) الدخل الشهري لوالد المبحوث:

الجدول رقم (60): يبين الدخل الشهري لآباء أفراد العينة

النسبة المئوية	س × ك	مركز الفئة/ س	التكرارات/ ك	الأجوبة
39%	46500000	300000	155	500000 – 100000
32%	94500063	750000.5	126	1000000 – 500001
16%	80000032	1250000.5	64	1500000 – 1000001
6%	43750012.5	1750000.5	25	2000000 – 1500001
6%	56250012.5	2250000.5	25	2500000 – 2000001
1%	13750002.5	2750000.5	5	3000000 – 2500001
0%	0	3250000.5	-	3500000 – 3000001
0%	0	3750000.5	-	4000000 – 3500001
100%	334750122.5		400	المجموع

يتضح من الجدول (60) أن الدخل الشهري لـ 39% من آباء أفراد العينة ينحصر بين 100 ألف و500 ألف دينار عراقي. أما الدخل الشهري لـ 32% منهم ينحصر بين 500 ألف ومليون دينار عراقي. في حين أن الدخل الشهري لـ 16% منهم يتراوح بين مليون إلى مليون و500 ألف دينار. كما أن الدخل الشهري لـ 6% منهم جاء في فئتين من الدخل، الأولى تنحصر بين مليون و500 ألف دينار ومليونين، والثانية تنحصر بين مليونين و500 ألف دينار عراقي. في حين يظهر أن الدخل الشهري لـ 1% فقط من آباء المبحوثين تنحصر بين مليونين و500 ألف و3 ملايين دينار عراقي. أما أزيد من ذلك الدخل من الفئتين 3 ملايين إلى 3 ملايين و500 ألف



دينار، أو 3 ملايين و 500 ألف إلى 4 ملايين دينار عراقي فقد جاءت نسبتهما 0%.  
عليه فإن متوسط الدخل الشهري لأباء أفراد العينة هو 838.875 دينار عراقي.  
وعندما نقارن هذا المتوسط مع متوسط دخل الأبناء (ينظر الجداول 34، 35، 38)  
يتضح أن حراكاً عمودياً صاعداً قد حصل لصالح الأبناء.

#### (4) نوع المنزل الذي يسكنه الأب:

الجدول رقم (61): يبين نوع المنزل الذي يسكنه والد المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
ملك	309	77%
إيجار	77	19%
ملك حكومي	14	4%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن نسبة 77% من آباء أفراد العينة يمتلكون المنزل، الذي يقيمون فيه. أما نسبة 19% منهم فأنهم يقيمون في منازل مستأجرة. في حين أن نسبة 4% منهم يقيمون في مساكن هي ملك حكومي، أي أن ملكيتها تعود لجهة العمل. يتضح من هذه النسب أن حراكاً عمودياً تصاعدياً لم تحصل إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن 59% من أفراد العينة (الأبناء) قد دخلوا معتكر العمل في الفترة المحصورة بين سنوات العقد الأول من هذا القرن. وعندما يملك 70% منهم منزلاً (ينظر الجدول 25) يعني أن حراكاً قد حصل لصالحهم، وهو من جانبه قد سبب في تغير أسلوب حياة الأبناء.



(5) أجهزة وأدوات ومعدات يمتلكها والد المبحوث

الجدول رقم (62): يوضح عدد الأجهزة والأدوات والمعدات التي يمتلكها

والد المبحوث

التكرار	الأجهزة والمعدات
83	سيارة
448	تلفزيون
394	ستلايت
32	الكومبيوتر
329	الهاتف الخليوي - موبايل
218	جهاز تكييف - سبليت
13	مايكرو
213	غسالة كهربائية
3	غسالة صحن
1733	المجموع

يظهر من الجدول ذي الرقم (62) أن آباء المبحوثين يمتلكون 83 سيارة، و448 تلفازاً، و394 جهاز استقبال (الستلايت)، و32 كمبيوتراً، إضافة إلى 329 هاتفاً خلوياً، و218 جهاز تكييف (السبليت)، و13 جهاز مايكرو، و213 غسالة كهربائية. وأخيراً 3 غسالات صحن. وإجمالاً فإن آباء المبحوثين يملكون (1733) وحدة من تلك الأجهزة والمعدات. وبالمقارنة مع العدد الذي يملكه الأبناء (ينظر الجدول رقم 43) يتضح وبجلاء أن تغيراً كبيراً قد حصل في أسلوب حياة الأبناء، وبالإستناد إليه فإن حراكاً تصاعدياً قد طرأ على الأبناء.



## (6) سفر والدي المبحوث إلى خارج البلد:

الجدول رقم (63): يبين عدد المرات التي سافر فيها الوالد إلى خارج البلد لوحده أو بمعية عائلته

نوع السفر	طبيعة السفر	عدد السفرات
أ. إيفاد رسمي	وحده	2
	مع العائلة	0
ب. تجارة	وحده	8
	مع العائلة	0
ج. مجال العمل	وحده	10
	مع العائلة	0
د. معالجة طبية	وحده	48
	مع العائلة	12
هـ. سياحة	وحده	21
	مع العائلة	3
المجموع		104

يتضح من الجدول ذي الرقم (63) أن آباء المبحوثين سافروا مرتين إلى خارج البلد بإيفاد رسمي بمفردهم، ولم يسافروا أبداً في إيفاد رسمي مع العائلة. أما للتجارة فإن آباء المبحوثين سافروا 8 مرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً بمعية عوائلهم. وفي مجال العمل سافروا 10 مرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً مع عوائلهم. في حين أنهم سافروا بمفردهم من أجل المعالجة الطبية 48 مرة ومع عائلاتهم 12 مرة. وللسياحة فإنهم سافروا 21 مرة بمفردهم و3 مرات فقط مع عوائلهم. وإجمالاً فإن آباء المبحوثين قاموا بـ (104) سفرًا في حين أن الأبناء قاموا بـ (574) سفرًا، أي أن هناك تغيُّراً تصاعدياً في عدد المرات، وتغيُّراً في تفاصيل السفر



من حيث السفر مع العائلة والسفر من أجل السياحة والطبابة وغيرها وهذا يدل على أنه هناك تغيراً في ثقافة السفر عند الأبناء باتجاه المعاني العصرية للسفر.

(7) مشاركة والد المبحوث في ناد او جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات:

الجدول رقم (64): يبين مشاركة والد المبحوث في ناد او جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	32	8%
لا	368	92%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 8% من آباء أفراد العينة يشاركون في ناد، او جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات. في حين أن نسبة 92% منهم لم تكن لهم مشاركات في أي ناد، او جمعية لممارسة الأنشطة والهوايات. وعند مقارنة هذه المعطيات مع بيانات الجدول ذي الرقم (53) يتضح أن تغيراً كبيراً قد حصل في أسلوب حياة أفراد العينة، مختلفاً عن أسلوب حياة آبائهم لصالح القيم المدنية الحديثة.

(8) حفلات عيد الميلاد والد المبحوث او أفراد عائلته

الجدول رقم (65): يبين هل ان والد المبحوث يحتفل بعيد ميلاده هو او عيد ميلاد أفراد عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	86	21%
لا	314	79%
المجموع	400	100%



يظهر من الجدول ذي الرقم (65)، أن نسبة 21% من آباء أفراد العينة يقيمون احتفالاً بمناسبة عيد ميلادهم أو عيد ميلاد أفراد عائلهم. في حين أن نسبة 79% منهم لا يحتفلون بعيد ميلادهم الشخصي أو عيد ميلاد أفراد من عائلهم. وعند مقارنة هذه النسب مع بيانات الأبناء في الجدول ذي الرقم (49) يتضح أن تغييراً في أسلوب الحياة قد حصل لصالح الأبناء باتجاه تبني أساليب، وقيم حديثة حول المناسبات الخاصة، والعائلية والاحتفال بها.

#### (9) حفلات رأس السنة الميلادية:

الجدول رقم (66): يوضح هل ان والد المبحوث يقيم حفل رأس السنة الميلادية او يشارك فيه مع أفراد عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	54	13%
لا	346	87%
المجموع	400	100%

يتبين من الجدول ذي الرقم (66) أن نسبة 13% من آباء المبحوثين يقيمون حفل رأس السنة الميلادية أو يشاركون مع أفراد عائلهم فيه. في حين أن نسبة 87% منهم لا يحتفلون بحلول ليلة رأس السنة الميلادية. عند مقارنة هذه البيانات مع بيانات الجدول ذي الرقم (50) يظهر أن تغييراً في ثقافة الأبناء قد حصل. وبسببه حصل تغير في أسلوب حياتهم وأنهم بدءوا بالتخلي عن المعتقدات السائدة حول هذه المناسبة لصالح قيم ومعتقدات حديثة تبيح الإحتفال برأس السنة الميلادية.



## (10) إقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الجدول رقم (67): يبين مدى إهتمام والد المبحوث بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	112	28%
لا	288	72%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (67)، أن نسبة 28% من آباء المبحوثين مهتمون بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية. في حين أن 72% منهم لا يهتمون بها. وعند مقارنة هذه البيانات مع بيانات الجدول ذي الرقم (52) يتضح بأن ثقافة الأبناء وإهتماماتهم الفنية والشكلية قد تغير وبسببه فإن أسلوب حياتهم كذلك قد تغير من خلال ثقافة الإهتمام بالديكور المنزلي، وجماليات المكان، والبيئة التي يعيشون فيها.

## (11) انتماء والد المبحوث إلى عشيرة او قبيلة

الجدول رقم (68): يبين هل ان والد المبحوث منتمي إلى عشيرة او قبيلة

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	325	81%
لا	75	19%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول اعلاه أن نسبة 81% من آباء المبحوثين ينتمون إلى عشيرة، او قبيلة. في حين أن 19% منهم غير منتم.



## (12) تنفيذ الإلتزامات العشائية:

الجدول رقم (69): يبين هل ان والد المبحوث ينفذ الإلتزامات العشائية

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	251	77%
لا	74	23%
المجموع	325	100%

استكمالاً للسؤال السابق، يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 77% من الذين أجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق، ينفذون الإلتزامات العشائية. وأن نسبة 23% منهم لا ينفذون تلك الإلتزامات. وإذا ما قارننا هذه النسب الموجودة في الجدولين (68، 69) مع ما موجود في الجدولين (57، 58) لتوضح لدينا بان هناك فرقاً كبيراً بين النسبتين لصالح التخلي عن الإلتزامات العشائية. وهذا يدل على ان حراكاً اجتماعياً تصاعدياً قد حصل باتجاه القيم الحديثة.

### المبحث الثاني:

#### إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: (إن المهنة مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي. وإن الحصول على شهادات علمية يسرع من هذا الحراك).

1. أن أفراد العينة هم من الموظفين، التجار، الأطباء، أصحاب المحال وذوي المهن التدريسية، وظهر في الجدول المرقم (25) إن نسبة 32% من العينة يمارسون مهنتهم الحالية منذ 1 إلى 5 سنوات، وأن 27% منهم يمارسون مهنتهم الحالية من 6 إلى 10 سنوات. إذن ان نسبة 59% من أفراد العينة بدأوا بممارسة مهنتهم خلال الفترة المحددة لدراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي،



وهي محصورة بين عام 2003 و2010. وذلك يعني أن كل حراك حصل لأكثرية أفراد العينة حصل خلال هذه الفترة. فإن أي تغير نستنتجه لاحقاً في مقدار الدخل الشهري وأسلوب الحياة وأي تباين بين حياة أفراد العينة وحياة آبائهم، هو حصيلة حصولهم على مهنة في تلك الفترة المحصورة بين 2003-2010.

2. على الرغم من أن تغير المهنة دليل على حصول حراك إجتماعي عمودي صاعد او نازل، فإن المعطيات في الجدول المرقم (27) تشير إلى أن 17% من أفراد العينة قد غيروا مهنتهم.

3. تبين من خلال بيانات الجدول رقم (28) أن نسبة 84% من أفراد العينة حصلوا على شهادات علمية في أثناء ممارستهم العمل كل في مهنته. وهي نسبة كبيرة وتدل على أهمية التحصيل العلمي، ومدى إهتمام الفرد الكوردي به واستخدامه رافعة ترفعه على سلم التراتبية الاجتماعية. كما أن البيانات في الجدول المرقم (29) يثبت بشكل واضح نتائج الحصول على هذه الشهادات العلمية على مجالات حيوية في الحياة المهنية لأفراد العينة. حيث أن الحصول على الشهادة العلمية زاد من دخل 55% من أفراد العينة. كما أدى إلى ترقية 26% منهم في وظائفهم. إضافة إلى تغير طبيعة عمل 6% منهم، وحصول 7% منهم على مجمل الإنجازات السابقة. وبما أن 59% من أفراد العينة دخلت ميدان العمل في الفترة بين 2003 إلى 2010 (ينظر الجدول المرقم 25). إذن يمكننا أن نستنتج بأن النسبة الأكثرية من أفراد العينة كانت تعمل وتدرس في الوقت نفسه وحصلت على شهادات كانت لها الأثر الكبير في حياتها من حيث زيادة دخلها ورفقيها الوظيفي وتغير في طبيعة العمل أو كل ذلك مجتمعة. أي إن الحصول على الشهادة العلمية كانت بحق رافعة في حياة أفراد العينة أدت إلى حراك إجتماعي صاعد.



مما سبق يمكننا أن نأخذ بالفرضية الأولى، بأن المهنة مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي الصاعد، وأن الحصول على الشهادة العلمية يسرع من عملية الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد.

الفرضية الثانية: (مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي صاعداً أو نازلاً في المجتمع الكوردي).

تبين من البيانات في الجدول المرقم (30) أن 91% من أفراد العينة لم يمارسوا مهن آبائهم، وهي نسبة كبيرة جداً. وإرتباطاً بهذا المؤشر نجد من خلال الجدول ذي الرقم (60) أن واحداً من آباء أفراد العينة لم يكن طبيباً أو استاذاً جامعياً في حين أن 20% من أفراد العينة من الأبناء أطباء والنسبة ذاتها أساتذة جامعيون. وأن نسبة 18% من الأباء عمال في حين أن واحداً من أفراد العينة من الأبناء ليس بعامل. هذه الأرقام تدل على التغير الكبير الحاصل في مهنة الأبناء بإتجاه صاعد. على هذا الأساس نقبل بالفرضية الثانية والتي تنص على أن (مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي صاعداً أو نازلاً في المجتمع الكوردي)، على شرط أن الحراك العمودي الحاصل هنا في المجتمع الكوردي هو حراك تصاعدي.

الفرضية الثالثة: (المهن تحدد الرتب الاجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع)

للمجتمع الكوردي مقاييس معينة تحدد من خلالها رتباً للضئات الاجتماعية. أحد أهم هذه المقاييس تعتمد على نوع المهنة التي يمارسها الفرد. فجاءت البيانات في الجدول المرقم (31) لتؤكد هذه الفرضية، حيث أن التسلسل المرتبي للمهن جاء في 10 مراتب كالآتي:

1. الطب.

2. المهن الهندسية.



3. التجارة اوالمهن الحرة.
4. مهنة التدريس.
5. المهن الألكترونية.
6. المحاماة.
7. مهنة القضاء.
8. المهن الأمنية (الشرطة، شرطة المرور، الأمن....)
9. المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي....)
9. مكرر – المهن الزراعية (الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن...)
10. المهن العسكرية.
10. مكرر – المهن الإعلامية والصحفية.

إن ترتيب المهن حسب هذه الرتب، إنما يعكس ثقافة المجتمع الكوردي، ونظرتهم إلى المهن وأهميتها وأهمية مرتبة الفرد الذي يمارس هذه المهن حيث يأخذ الفرد مرتبة المهنة التي يمارسها. فعلى سبيل المثال: مادام مهنة الطب في المرتبة الاولى إذن فإن الطبيب، أي الذي يمارس مهنة الطب سيكون في المرتبة الإجتماعية الاولى في نظر المجتمع الكوردي وهكذا دواليك. وهذا يعني أن ترتيب المهن من حيث الأهمية يترتب عليها ترتيب المراتب الإجتماعية وما ينتج عنها من مكانات وأدوار وامتيازات إجتماعية تسهل على الفرد عملية حراكه الإجتماعي العمودي الصاعد وتوفر عليه أكثر الفرص لذلك الحراك ليرتقي على السلم الإجتماعي.

بناء على ما سبق نقبل بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن: (المهن تحدد الرتب الإجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع).

الفرضية الرابعة: هناك أسس محددة (المهنة، الدخل والثروة، المستوى التعليمي، الإنحدار الإجتماعي – العائلة، الأسرة، العشيرة...) يعتمدها المجتمع في تحديد المراتب الإجتماعية في المجتمع الكوردي.



تؤكد البيانات في الجدول رقم (32) ان الأسس التي يعتمد عليها المجتمع الكوردي في تحديد مرتبة الفرد مترتبة في تسلسل مرتبي كالاتي:

1. المهنة.
2. المستوى التعليمي.
3. الإنحدار الاجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة،....).
4. الدخل او الثروة.

إن وضع المهنة في الدرجة الاولى من حيث أنها معيار لتحديد مرتبة الفرد الاجتماعي، ومن ثم المستوى التعليمي في الدرجة الثانية، إنما يدل على أن وعي المجتمع الكوردي، قد ارتفع إلى مستوى عصري. وبات يشجع على إمتهان الفرد للمهنة، والحصول على شهادات علمية عالية كي يحصل على مكانة اجتماعية عالية عند المجتمع. وهذا يدفع بالأفراد إلى الجهد الأكثر والمثابرة والعمل على الرقي مهنيًا وعلميًا. مما يعني تشجيع وتحفيز المجتمع على حراك أفرادهم عمودياً تصاعدياً. وعلى هذا الأساس نأخذ بحقيقة الفرضية الرابعة التي تؤكد ترتيب الأسس والمعايير لتحديد المراتب الاجتماعية من حيث تحفيز الأفراد على حراك عمودي تصاعدي.

الفرضية الخامسة: هناك أسباب محددة (الخبرة المهنية، الحصول على شهادات علمية، الجهد الشخصي والطموح، الإنحدار الاجتماعي- العائلة، الأسرة، العشيرة، أي المحسوبية والمنسوبية-، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، الحظ، إنتهاز الفرص) تترتب في درجات، من حيث تأثيرها على الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي.

جاءت البيانات في الجدول المرقم (33) لتؤكد أن الأسباب التي تؤدي إلى حراك اجتماعي عمودي صاعد لها درجات في نظر المجتمع الكوردي، وهي متسلسلة كالاتي:



1. الحصول على شهادات علمية.
2. الجهد الشخصي والطموح.
3. الانتماء إلى الأحزاب.
4. الخبرة المهنية.
5. الانحدار الاجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة) أي المحسوبة، والمنسوبة.
6. الحظ.
7. انتهاز الفرص.

علماً أن نسبة هذه الدرجات متفاوتة بشكل كبير جداً. فعلى سبيل المثال أن نسبة التحصيل العلمي، الذي هو في المرتبة الأولى هي 51%. في حين أن نسبة الجهد الشخصي الذي يأتي في المرتبة الثانية هي 18% أي بفارق 33%. وأن انتهاز الفرص نسبتها 2%. وبما أن الانحدار الاجتماعي يأتي في المرتبة الخامسة ونسبة 3% فقط، عليه يمكننا القول أن ثقافة المجتمع الكوردي، ونظراته قد تغيرت من حيث المعايير، التي يعتمد عليها في تحديد المكانات والأدوار ومن أجل دفع أفرادها للحراك، والتغير.

في ضوء ما ذكره تبين رتب الأسباب التي يراها المجتمع الكوردي حافزاً لحراك اجتماعي عمودي صاعد. وعليه نقبل بمصادقية الفرضية الخامسة التي نصت على وجود: (أسباب محددة تترتب في درجات من حيث تأثيرها في الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي).

الفرضية السادسة: (إن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عامي 2003 و2010. ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد في المجتمع الكوردي).

1. أكدت البيانات الواردة في الجدول المرقم (34) أن متوسط الدخل الشهري للفرد في إقليم كردستان، هو (1450000) مليون وأربع مائة وخمسون ألف



دينار عراقي أي ما يعادل (1200) دولار أمريكي. في حين كان هذا المعدل عام 2003، أربعة وثمانية ألف وأربعمائة (408.400) دينار عراقي (ينظر الجدول رقم 35). أي ما يعادل (340) دولاراً أمريكياً. وذلك يعني فرقاً بما يعادل (900) دولار تقريباً. أي يحصل الفرد في إقليم كوردستان من متوسط الدخل الشهري، ما يعادل ثلاثة أضعاف ما كان يحصل عليه عام 2003.

2. البيانات الواردة في الجدول رقم (35) تبين أن متوسط دخل أفراد العينة من أول مهنة مارسوها كان (606.375) ستمائة وستة ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعون ديناراً. وذلك يعادل (505) دولار أمريكي. وفي عام 2010 وصل هذا المعدل إلى (1200) دولار أي أكثر من ضعف ذلك المتوسط خلال السنوات السبع وأقل.

3. يحصل أفراد العينة إضافة إلى الدخل الشهري من المهنة الرئيسية، على دخل إضافي يأتيهم من مصادر أخرى من أهمها (أعمال حرة 49٪، مصادر متنوعة مثل: دخول أفراد العائلة/ الزوجة أو الزوج وأبناء يعملون، ثروة موروثية وعقارات وتوفير في البنك... ونسبتهم 35٪) (ينظر الجدول رقم 38). متوسط هذا الدخل الإضافي هو (1698000) مليون وستمائة وثمانية وتسعون ألف دينار عراقي (ينظر الجدول المرقم 38). أي ما يعادل (1400) دولار أمريكي. وذلك أكثر من الدخل الشهري من المهنة الرئيسية. وعندما يجمع هذا مع ذلك يكون متوسط الدخل الشهري (2600) دولار أمريكي. وذلك يعادل سبعة أضعاف ونصف ما كان يحصل عليه المبحوثون عام 2003.

4. إن متوسط الدخل الشهري لأبناء المبحوثين كما ورد في الجدول رقم (60) مقداره (838.875) ثمانمائة وثمانية وثلاثون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون ديناراً عراقياً. وذلك يعادل (1000) دولار أمريكي. أي أقل من متوسط دخل الأب من المهنة الرئيسية بـ (200) دولار شهرياً. وأقل من صافي دخل الأب من المهنة الرئيسية، مضافاً إليه الدخل الحاصل من مصادر أخرى بـ (1600) دولار أمريكي.



5. البيانات الواردة في الجدولين المرقمين (35، 36) تؤكد أن أفراد العينة، في عام 2003، ومن أول مهنة مارسوها، لم يحصلوا على كل فئات الدخل الشهري، التي وضعت في الجدول. فمن مجموع ثماني فئات كانوا يحصلون على أول ثلاث فئات فقط والتي هي الأقل ضمن اللائحة. بمعنى آخر انهم لم يكونوا يحصلون على خمس فئات من فئات الدخل في الجدول والتي تبدأ من (1500000) مليون وخمسمائة ألف دينار وتنتهي بـ (4 ملايين دينار). في حين البيانات الواردة في الجدول رقم (38) تبين أن أفراد العينة يحصلون على جميع فئات الدخل الشهري الموجود في اللائحة. يضاف إليها دخل شهري إضافي من مصادر أخرى تشمل فئات الدخل جميعها.

إجمالاً فإن الأرقام والنسب تثبت لنا جلياً أن حراكاً تصاعدياً حصل في إقليم كردستان، من حيث دخل الفرد مضافاً إليه حراكاً تصاعدياً في دخل يأتي من مصادر أخرى مختلفة عدا الراتب، ليزيد من الدخل الشهري للفرد. وعليه نقبل بصحة الفرضية السادسة التي تنص على: (أن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عام 2003 و2010، ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد في المجتمع الكوردي).

الفرضية السابعة: (إن أسلوب حياة المبحوث، وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حسابات توفير في البنوك والسفر وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وامتلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيات والدخول في النوادي، والجمعيات، ورابطة الأنشطة الاجتماعية والهوايات. والانتماء إلى عشيرة أو قبيلة).

1. البيانات الواردة في الجدول رقم (39) تبين أن 87% من أفراد العينة يسكنون في منازل وأن نسبة 70% منهم يملكون المنازل، التي يقيمون فيها (ينظر الجدول



رقم 40). كما أن البيانات الواردة في الجدول المرقم (41) تؤكد أن نسبة 67% من المقيمين في هذه المنازل اشتروها من دخلهم الخاص. علماً أن نسبة 58% منهم يقيمون في منازلهم في الفترة ما بعد 2003 (ينظر الجدول رقم 42). وهذا يدل على أن حراكاً تصاعدياً أصيب أفراد العينة حيث تمكن أكثرهم من شراء منازل خاصة بهم..

2. البيانات في الجدول رقم (61) تؤكد أن نسبة 77% من آباء أفراد العينة يملكون المنازل التي يقيمون فيها. أي أقل من نسبة الأبناء بـ 10%.  
3. يظهر من الجدولين المرقمين (43، 63) التباين في عدد الأجهزة والمعدات، والأدوات المنزلية عند المبحوثين للفترة من 2003 إلى 2010 مقارنة بما تملكه أفراد العينة مع ما يملك آبائهم، وذلك على الشكل التالي:

أ) أن المبحوثين كانوا يملكون 128 سيارة قبل 2003 ليرتفع هذا العدد إلى 385 سيارة بعد 2003. أي بمعدل سيارة واحدة لكل مبحث تقريباً. علماً أن آباء المبحوثين كانوا يملكون 83 سيارة فقط.

ب) عدد أجهزة التلفاز الذي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003 كان 375 تلفازاً، في حين ارتفع هذا العدد إلى 864 تلفازاً بعد 2003. أي بمعدل جهازين وأكثر لكل مبحث. علماً أن آباء أفراد العينة كانوا يملكون 448 تلفازاً.

ج) أما ما يتعلق بامتلاك أجهزة الستلايت، فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 174 جهازاً قبل 2003 ولكن بعد 2003 أصبحوا يمتلكون 776 جهازاً. أي بمعدل جهازين لكل مبحث تقريباً. علماً أن آباء المبحوثين يملكون 394 جهازاً.

د) فيما يخص جهاز الكمبيوتر فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 59 جهازاً فقط قبل 2003، أما بعد 2003 فأصبحوا يمتلكون 349 جهازاً. أي بمعدل جهاز واحد لكل مبحث تقريباً. علماً بأن آباء أفراد العينة يملكون 32 جهازاً فقط.



هـ) من الملفت للنظر أن المبحوثين كانوا يمتلكون هواتف خلويين فقط قبل 2003. أما بعد 2003 فأصبحوا يمتلكون 982 جهازاً أي ما يعادل أكثر من جهازين لكل مبحث. علماً أن آباء المبحوثين يملكون 329 هاتفاً خلوياً.

و) أما بالنسبة لجهاز التكييف - السبليت، فإن عدده كان 39 جهازاً عند مجتمع البحث عام 2003، ليرتفع العدد في عام 2010 إلى 346 جهازاً. وذلك بمعدل جهاز واحد لكل مبحث تقريباً. علماً أن آباء أفراد العينة يملكون 218 جهازاً للتكييف.

ز) في عام 2003 كان هناك 7 أجهزة مايكرو في حوزة المبحوثين الذين يبلغ عددهم 400 شخص. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 223 جهازاً. ويمتلك آباء أفراد العينة 13 جهازاً فقط.

ح) فيما يتعلق بجهاز غسالة الملابس الكهربائية فإن عدده كان 79 جهازاً عام 2003. أما في عام 2010 ارتفع هذا العدد إلى 389 جهازاً أي بمعدل جهاز واحد لكل مبحث تقريباً. علماً أن آباء المبحوثين يملكون 213 جهازاً.

ط) جهاز غسالة الصحون من الأجهزة التي تستعمل بشكل محدود عموماً، لذا كان عددها في عام 2003، أربعة أجهزة فقط عند المبحوثين. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 289 جهازاً. وعند الآباء يتوفر 3 أجهزة فقط.

وإجمالاً يتضح أن المجموع الكلي لتلك الأجهزة والأدوات والمعدات، التي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003، (867) وحدة. وارتفع هذا العدد الكلي إلى (4412) وحدة بعد عام 2003. مما يدل على الحجم الكبير للحراك الذي أصاب أفراد العينة خلال تلك السنوات. وعندما نقارنها مع مجموع ما يملكه الآباء وهو (1733) وحدة ( ينظر الجدول 62) حيث يظهر الحجم الكبير لذلك التغير، الذي حصل ليس فقط من حيث زيادة عدد المعدات والأدوات بل ما يعكسه هذا الفرق العددي من تغير في ثقافة استخدام هذه الأدوات عند الأبناء، إضافة إلى إمكانية المالية، عند الأبناء والتي تمكنهم من امتلاك هذه الوسائل الحياتية. بمعنى آخر فإن العدد المتزايد لهذه الأجهزة، تعكس الزيادة في حراك الأبناء صعوداً.



4. يتضح من البيانات الواردة في الجداول المرقمة (44، 45) أن نسبة 59% من أفراد العينة يملكون مكتبة شخصية في منازلهم. وأن نسبة 76% منهم يمتلكون هذه المكتبات بعد عام 2003. إن النسبة الكبيرة لعدد المبحوثين الذين يمتلكون مكتبة خاصة بهم في المنزل، إنما تدل على تغير في أسلوب حياة المبحوثين، وثقافة جديدة تثمن وجود الكتب، والمصادر في المنزل كونها مرجعاً للمعلومات، والمعرفة، ووسيلة مفيدة للآوقات الفراغ.

5. يتبين من خلال بيانات الجدولين (46، 47) أن نسبة 28% من أفراد العينة لديهم حسابات توفير في البنك. في حين أن نسبة 72% لا يملكونها. ويعود ذلك إلى ما يعتقده أغلبية المجتمع الكوردي بأن توفير المال في البنك، عمل لا يتفق مع الشريعة الإسلامية لأنه قائم على الفائدة والربا. علماً بأن نسبة 66% من الذين لديهم هذا النوع من الحساب قد فتحوه بعد عام 2003. فعلى الرغم من ضآلة نسبة الذين لديهم حساب التوفير في البنك، يبقى أن أكثرهم فتحوا الحساب بعد عام 2003. مما يشير إلى تغير في الثقافة، وأسلوب حياة الأفراد.

6. أكد 50% من أفراد العينة في بيانات الجدول رقم (48) أنهم يقيمون حفل عيد ميلادهم أو عيد ميلاد أفراد من عائلاتهم. وأن 71% منهم بدأوا بهذا النشاط بعد عام 2003 كما تبين في الجدول المرقم (49). في حين أن نسبة 21% من آباء أفراد العينة يقيمون هذه الحفلات ونسبة 79% منهم لا يقيمونها كما يتضح في بيانات الجدول رقم (65). مما يعني أن الأبناء بزيادة 29% من نسبة آبائهم يقيمون هذه النشاطات الاجتماعية. وهذا يدل على تغير في أسلوب حياة الأفراد، وفي ثقافتهم، وقيمهم، ومعاييرهم الاجتماعية، حيث يتجهون صوب ثقافة جديدة، وأسلوب حياة عصري، يثمنون المناسبات الخاصة، ويحتفلون بها.

7. من خلال بيانات الجدول رقم (50) يتضح أن نسبة 39% من أفراد العينة يقيمون حفل رأس السنة الميلادية، أو يشتركون هم وأفراد آخرون في عوائلهم في هذه المناسبة. يقابلهم 61% منهم لا يقيمون هذا الحفل، ولا يشتركون فيه. ويتفق معهم نسبة 87% من آباء المبحوثين في هذا الموقف، ولا يقيمون حفل رأس السنة الميلادية، ولا يشتركون فيه كما هو واضح في بيانات الجدول رقم



(66). وهذا يدل على تلك القناعة الدينية التي لا ترى في رأس السنة عيداً يتفق مع الشريعة الإسلامية. ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذا الواقع الاجتماعي والثقافة السائدة، التي لاتحبذ هذه المناسبة، يمكننا القول إن نسبة 39% من أفراد العينة الذين يقيمون حفل رأس السنة او يشتركون فيه هم او أفراد آخريين من عوائلهم نسبة كبيرة إلى حد ما. وخاصة وإن 73% منهم بدأوا بإقامة او الإشتراك في هذه المناسبة بعد عام 2003 كما هو مبين في بيانات الجدول رقم (51). بناء على هذا التغير العددي يمكننا القول إن تغيراً حصل في أسلوب حياة الأفراد وسلوكهم، وهم متجهون صوب ثقافة عصرية تثمن المناسبات العالمية، وتحتفل بها.

8. يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (52) أن نسبة 54% من أفراد العينة مهتمون بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية. مقابل نسبة 28% من آبائهم كما جاء في بيانات الجدول رقم (67). أي بفارق 26% لصالح الأبناء. تسلط هذه الإحصائيات الضوء على زاوية أخرى من التغير الثقافي، وفي أسلوب حياة الأفراد، وسلوكهم، بإتجاه الإهتمام بمستلزمات الديكور المنزلي وهي بمنظور الثقافة السائدة أشياء شكلية لا تستحق أن يصرف الفرد عليها أي مبلغ من المال.

9. بينت المعطيات في الجدول رقم (54) أن نسبة 53% من أفراد العينة هم أعضاء او مشاركون في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الهوايات والأنشطة المختلفة. وأن هذا الإهتمام قد ازداد بعد عام 2003 حيث وصلت نسبة المشاركين فيها 66%. في حين أن بيانات الجدول رقم (64) تبين لنا أن نسبة 7% فقط من آباء أفراد العينة كانوا مهتمين بهذا المجال. إذاً إن ثقافة أكثرية أفراد العينة تغيرت بإتجاه الأهتمام بالأنشطة الدينية، والمجتمعية والهوايات الشخصية. كل ذلك يعد مؤشراً واضحاً لتغير في أسلوب حياة المبحوثين.

10. من خلال بيانات الجدولين المرقمين (55، 64) يتضح أنه قبل عام 2003 سافرت أفراد العينة بإيفاد رسمي وبمفردهم 14 مرة. و49 مرة بعد 2003. يقابله سفر الآباء لمرتين فقط. كما أن أفراد العينة سافرت في إيفاد رسمي



وبمعينة عوائلهم 3 مرات قبل 2003، و16 مرة بعد 2003. مقابل عدم سفر آبائهم. في حين أن المبحوثين سافروا بمفردهم من أجل التجارة 20 مرة قبل 2003، و57 مرة بعد 2003. مقابل 8 سفرات قام بها الآباء. كما أن أفراد العينة ومن أجل الغرض نفسه سافروا مرة واحدة بمعينة عوائلهم قبل 2003، و3 مرات بعد 2003. في حين لم يسافر آبائهم. أما في مجال عملهم فكان للمبحوثين 3 مرات بمفردهم قبل 2003 و69 مرة بعد 2003. ومع عوائلهم وفي مجال عملهم لم يسافروا ولا مرة قبل 2003، ولهم 6 مرات بمعينة عوائلهم. أما الآباء فقد سافروا في مجال العمل 10 سفرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً بمعينة عوائلهم. أما من أجل المعالجة الطبية فإن أفراد العينة سافروا قبل 2003 وبمفردهم 8 مرات، أما بعد 2003، فكان عدد السفرات 87 مرة. ومن أجل الغرض نفسه لم يسافروا ولا فرد من أفراد العينة مع العائلة إلى خارج البلد قبل عام 2003. أما في بعد 2003 فكان لأفراد العينة 20 سفرًا بمعينة عوائلهم. يقابله 48 سفرًا للآباء بمفردهم و12 سفرًا مع العائلة. ومن أجل السياحة فكان لأفراد العينة 22 سفرًا بمفردهم قبل عام 2003، و148 سفرًا بعد عام 2003. أما مع عوائلهم فإن أفراد العينة سافروا 10 مرات فقط من أجل السياحة قبل عام 2003، وبعد عام 2003 كان لهم 119 سفرًا مع عوائلهم. والآباء قد سافروا للسياحة 21 مرة بمفردهم و3 مرات فقط مع عوائلهم. إجمالاً فإن أفراد العينة كان لهم 81 سفرًا قبل 2003. أما بعد 2003 كان لهم 574 سفرًا. في حين أن آبائهم كان لهم 104 سفرًا. هذه الفروقات في النسب تشكل تغيراً في أسلوب حياة الأفراد من خلال السفر إلى بلدان أخرى لأهداف مختلفة. وأن هذا التحول قد حصل في جانبه الأكبر بعد عام 2003.

11. يتضح من بيانات الجداول المرقمات (56، 57، 68، 69) أن نسبة 74% من أفراد العينة يعتبرون أنفسهم منتمين إلى عشائهم، وهي نسبة عالية نظراً إلى نوع العينة التي تتكون من أطباء وإساتنة الجامعة وموظفين وتجار جملة وأصحاب السوبر ماركييت، أي أن العينة هي عينة مدينية أكثر من كونها ريفية والمهن،



التي يمارسونها، هي مهنة مرتبطة أساساً بالمدينة وعلاقاتها، وليس بالزراعة والأرض والقرية والعلاقات التقليدية البدئية التي ينتجها الريف. على الرغم من أن النسبة المشار إليها كبيرة فإن نسبة 64% منهم لا ينفذون الإلتزامات المترتبة على ذلك الإلتزام. بمعنى آخر أن الإلتزام الذي يشيرون إليه إنما هو إلتزام حسي أكثر من كونه إلتزاماً واقعي تترتب عليه إلتزامات وواجبات. وهذا متناقض مع ما نجده عند الآباء حيث أن نسبة 81% منهم منتمون إلى عشائر وأن نسبة 77% منهم ينفذون الإلتزامات والواجبات المترتبة على ذلك. وإذا ما قارننا هذه النسب يتضح أن تغيراً قد حصل لصالح الأبناء في تجاوزهم الإلتزامات العشائرية والتوجه نحو القيم الحديثة.

مما ذكر في أعلاه يتبين مجموعة من التغيرات الكبيرة، التي حصلت في أسلوب حياة أفراد العينة في الفترة التي تلت 2003. وبالمقارنة مع أسلوب حياة آبائهم. هذه التغيرات شملت جوانب مادية، وثقافية عامة وخاصة. كما شملت جوانب في القيم والعادات والتقاليد ومعتقدات كانوا يؤمنون بها سابقاً متجاوزين بعضاً منها ومنتجين بدائل لها. كما أن التغيرات شملت علاقات أفراد العينة مع أفراد آخرين في عوائلهم، إضافة إلى علاقاتهم مع الآخرين في المجتمع ومشاركتهم في نشاطات وهوايات. وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية السابعة، التي تنص على أن: (إن أسلوب حياة المبحوث، وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الإجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حساب توفير في البنوك والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإستلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيزات، والإندماج إلى النوادي والجمعيات، ورابطة الأنشطة الإجتماعية والهوايات. والإلتزام إلى عشيرة أو قبيلة).



في ضوء ما جاء في الجانب النظري، والنتائج التي تم التوصل إليها في الجانب الميداني، توصل الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات. يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. دخل إقليم كردستان منذ آذار سنة 1991 إلى مرحلة إنتقالية على فترتين، الأولى هي: فترة (الأمر الواقع 1991-2003). والثانية هي: المرحلة الدستورية (2004-). وهما فترتان تعبران عن تغيرات سياسية، على الرغم من اختلافات في بعض التفاصيل ومستوى التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، التي حصلت في الإقليم وبالأخص تلك التي تتعلق بالإستقرار والتنمية واتساع رقعة الأفراد الذين شملتهم عملية حراك إجتماعي عمودي ودرجة سرعة هذا الحراك، تمتاز هاتان الفترتان بخصائص (المجتمع الإنتقالي Transitional Society).

2. ترافق مع التغيرات السريعة والعشوائية، التي جاءت بها أحداث متتالية للفترة من 1991 إلى نهايات العقد الأخير من القرن الماضي، الكثير من التخبط والفوضى نتيجة للتزاحم على النفوذ والدور والمكانة، وغيرها للقوى السياسية والإجتماعية الجديدة، الطامحة في المجتمع الكوردي في إقليم كردستان، فأصبح من طبيعة عصرنة المجتمع الكوردي في مرحلتها الإنتقالية، أن تخلق فرصاً ومصادر جديدة لجمع الثروة بطرق شرعية أو غير شرعية. كما خلقت فرص متسارعة للوصول إلى منافذ السلطة السياسية، ولتغير مستمر للمهن، وإيجاد أكثر من فرصة لأكثر من عمل في الوقت نفسه. كل هذا أدى إلى حراك إجتماعي تصاعدي سريع، وغير طبيعي، لا يردعه رادع، ولا ينظمه معيار أو قيمة إجتماعية إلى حد كبير. وهو من جانبه خلق الفرص للإنتقال السريع من الفقر إلى الثراء، ومن عمل إلى آخر، وهذا يحيل دون تطور الظواهر الطبقيّة، وبالنسبة يحيل دون تبلور الثقافة والوعي الطبقي والأيديولوجية الطبقيّة، والتثقف بأسلوب حياة معين بطبقة معينة. فكل



الطبقات تحمل في أطوائها بقايا من الطبقات الأخرى السابقة عليها من حيث الأفكار والقيم والرؤى. هناك طبقات مشوهة من حيث التركيبة والوعي. انها طبقات لا شخصية لها من حيث هي طبقة لذاتها.

3. إن المجتمع الكوردستاني، يمر بمرحلة بناء البنية التحتية الاقتصادية من خلال عملية تنموية، لذا تشكل (القوى العاملة) في إقليم كوردستان الأساس الحقيقي للتصنيف الطبقي للمجتمع، ولكن يبقى أن معدل المشاركة لسكان إقليم كوردستان في سن العمل يبلغ 41%. وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع حركة السوق وسوق العمل في إقليم كوردستان. كما أنها تتوزع بشكل متفاوت في النسب بين القطاعات الاقتصادية العام والخاص والمختلط، لتشكل تفاوتاً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولتأخذ القطاع الخدمي الصدارة في ذلك.

4. يشكل التوزيع النسبي بين الجنسين في القوى العاملة، المشاركة في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته فجوة إجتماعية بين الجنسين، وذلك يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان في الأرياف والحضر، وعلى مستوى المحافظات، وعموم إقليم كوردستان. وهذا يدل على تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة، فينتج عنه تناقص في مستوى ودرجة الحراك الاجتماعي التصاعدي للمجتمع ككل.

5. إن التوزيع اللامتوازن للمشاريع بين المحافظات، يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في توازن الحراك الاجتماعي. حيث الحراك يكون أنشط في محافظة ويطيئة في محافظة أخرى. مما يتحول إلى لاتوازن اجتماعي من حيث الحصول على فرص العمل، والخدمات والوصول إلى مصادر الدخل والرفاهية. وهذا يؤدي إلى حالة من حراك أفقي غير متوازن بين المحافظات، وتترتب على كل ذلك نتائج سكانية، وبيئة سلبية أخرى كثيرة.

6. إن حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات، والأنشطة الاقتصادية المختلفة تحول الحراك الاجتماعي إلى عملية غير متوازنة اجتماعياً، حيث



تتحرك فئات مهنية معينة بسرعة أكبر من فئات أخرى، وذلك يخلق حالة من الضجوة الاجتماعية بين مختلف طبقات، وشرائح المجتمع، ويتسبب في خلق لاتوازن وعدم الاستقرار الاجتماعي. حيث ترتقي طبقات وفئات معينة على سلم المهنة والغنى والحصول على ما يوفر لهم أسلوب جديد ومعقول من الحياة، تقابلها فئات وطبقات أخرى متأخرة عليها في نوع المهنة، ومقدار الدخل، ونمط حياتهم، والقدرة على الحصول على الخدمات والرفاهية.

7. يتسم النظام الطبقي في المجتمع الكوردي بخاصية النظام الطبقي المفتوح، حيث يتوزع الناس على الطبقات على أساس الثروة، والقوة والهيبة غير الموروثة، تتداخل عدة عوامل أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية في تكوينه وتحدد تسلسله في السلم الهرمي، من الممكن الانتقال من سُلّم إلى أعلى أو بالعكس الهبوط من سُلّم إلى أوطأ منه. وعليه فهو نظام يتيح للأفراد الانتقال داخل النظام التدرجي والتحرك من مستوى اقتصادي واجتماعي إلى آخر أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى.

8. على الرغم من أن خاصية النظام الطبقي المفتوح، هي السمة الاجتماعية البارزة للمجتمع الكوردي فإنه لا يخلو من خصائص النظام الطبقي المغلق كذلك. ففي المجتمع الكوردي عشائر وطوائف مغلقة طبقياً. مثال على ذلك (طائفة الأيزيدية وطائفة الكاكه يية). إن أساس النظام الطبقي عند هاتين الطائفتين هو (الدين) الذي ينظم المراتبية على درجات تتفاوت من حيث المنزلة والمهام الدينية والمكانة الاجتماعية. تنتظم في سلسلة معقدة متدرجة من المراتب الروحية والاجتماعية. تحدد العقيدة وظائف كل مرتبة منها، وما عليها من الواجبات، والمسؤوليات تجاه المراتب الأخرى. ولكل مرتبة من هذه المراتب امتيازاتها الخاصة ومكانتها الاجتماعية بين المراتب الأخرى. تقوم البنية الاجتماعية للأيزيدية والكاكائية على أسس قبيلة - عشائرية - دينية.. وهي ذكورية متشددة. كل المكانات والسلطات الدينية ومهامها، جميع رؤساء وأعضاء المجالس الروحانية محتكرة بالأطلاق على الرجال. المهام الدينية والاجتماعية في هاتين الطائفتين تتوزع بين مراتبها الروحية



والدنيوية، وكل مرتبة لا تتعدى صلاحياتها ومهامها إلى صلاحيات ومهام المراتب الأخرى. لا حراك للأفراد والجماعات بين درجاتها (صعوداً أو نزولاً). لا تغيير للسلطات الدينية والواجبات والالتزامات في درجاتها. حتى الزواج عندهما محدد طبقياً. لا زواج بين أفراد ينتمون إلى الطبقات المختلفة في درجاتها. فالزواج محصور بالطبقة، كما أنه محصور بالطائفة كذلك.

9. شهد إقليم كردستان منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة (1999-2010) تغييرات كبيرة وبنائية في الوضع الاقتصادي. فظهر في الأفق شروط ومستلزمات إقتصادية وسياسية لحراك اجتماعي عمودي صاعد يصيب هذه المرة المجتمع الكردستاني في كل طبقاته وفئاته الاجتماعية.

10. في تصنيف الأفراد حسب التراتبية الاجتماعية، وما تترتب على هذا المعيار من مكافآت وأدوار وامتيازات اجتماعية فإن المجتمع الكوردي يأخذ المهنة معياراً في المرتبة الأولى، ويليهما المستوى التعليمي كمعيار في الدرجة الثانية. ومن ثم الإنحدار الاجتماعي (العائلة والأسرة والعشيرة) ف في الدرجة الثالثة وأخيراً تأتي الثروة والدخل في المرتبة الرابعة معياراً لتحديد المرتبة الاجتماعية.

11. إن الحصول على شهادات علمية عالية تترتب عليه زيادة دخل الفرد، وارتقائه في العمل ويغير من طبيعة عمله بنسب متفاوتة. كما أنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأسباب المؤدية إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي. تضاف إليه وينسب متفاوتة أسباب أخرى أهمها الجهد الشخصي والطموح، الانتماء إلى الأحزاب السياسية، الخبرة المهنية، والأصل الاجتماعي، من حيث العائلة والأسرة والعشيرة (المحسوبة والمنسوبة). وتدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي مقبل على واقع جديد لم يعد الأفراد يعتمدون على المحسوبة والمنسوبة أو إنتهاز الفرص والحظ أو حتى الانتماء إلى الأحزاب للإرتقاء على سلم المراتب الاجتماعية. وإنما الإعتماد على المهن، والجهد الشخصي.



12. إن الحراك الاجتماعي بين الأجيال جارٍ في المجتمع الكوردي، والمؤشرات التي تستدل عليها من خلال المقارنة بين المهن، التي يمارسها المبحوثون، بالمهنة التي كان آبائهم يمارسونها، تظهر أن الأغلبية الساحقة من الجيل الجديد لم تمارس المهنة التي كان آبائهم يمارسونها. وهذه النتيجة تبين درجة الاختلاف بين الجيلين وهي من جانبها تشير إلى حدوث قدر كبير من الحراك الاجتماعي.

13. يتكون الدخل الشهري للفرد في إقليم كردستان، من الدخل الذي يأتي من الراتب، والدخل الذي يأتي من مصادر أخرى تشمل أعمال حرة إضافية، وثروة موروثية، وعقارات، وتوفير في البنك، ودخل أفراد العائلة من الذين يعملون. كل ذلك بنسب متباينة.

14. إن حركة متوسط دخل الفرد من جميع المصادر السابقة، بحسب البيانات التي تم التعامل معها في هذه الدراسة والفترة من 2003 إلى 2010، تتميز بأنها حركة تصاعدية تراكمية باستمرار، تؤدي بشكل مستمر إلى حراك عمودي متصاعد للأفراد.

15. كل البيانات الواردة في الجداول الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة تثبت كلها أن تغييرات كبيرة حصلت في حياة المجتمع الكوردي للفترة من 2003-2010 شملت نواحي كثيرة مادية، وثقافية عامة وخاصة. كما شملت جوانب في القيم، والعادات، والتقاليد، ومعتقدات متجاوزاً بعضاً منها ومنتجاً بدائل لها. تجسدت هذه التغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حسابات توفير في البنوك، والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإستلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيات، والإنضمام إلى النوادي، والجمعيات، ورابطة الأنشطة الاجتماعية والهوايات. والإنتماء إلى عشيرة أو قبيلة، كانت لها الأثر الإيجابي الكبير في مجمل الأنشطة، والسلوكيات، والعلاقات وغيرها من عناصر الحياة اليومية للأفراد والجماعات. ماعدا بعض النواحي، التي تتعلق بالمعتقدات الدينية والفروقات الجنسية، التي لاتزال متأخرة بالنسبة إلى العناصر الأخرى، وأن التغير لم يشملها إلا بدرجة ضئيلة.



16. إن المقارنة بين أسلوب حياة الآباء، والأبناء من خلال البيانات الواردة في هذه الدراسة، تثبت أن تغيراً حصل في أسلوب حياة الأبناء وسلوكياتهم وإهتماماتهم الحياتية بإتجاه الأهتمام بقضايا وقيم حديثة ومدنية. هذا التغير يشير إلى حصول حراك تصاعدي حصل في المجتمع الكوردي سرى آثاره على النواحي المادية والثقافية بين الجيلين

#### المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات

##### (أ) الإقتراحات:

إن الدراسة الحالية تناولت أشكاليات ومؤشرات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، في جزء محدد هو إقليم كردستان - العراق، وخلال فترة زمنية محددة شملت الأعوام المحصورة بين 2003 و2010 غير أنه بحاجة إلى دراسات وبحوث أخرى تصب في إتجاهات وأهداف أخرى. عليه نقترح:

1. أن تحت كلية الآداب/ قسم علم الإجتماع في جميع جامعات إقليم كردستان طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) على إجراء المزيد من البحوث في الحراك الإجتماعي على صعيد إقليم كردستان - العراق، والمجتمع الكوردي بشكل عام للحصول على مقارنات بين كل جزء من أجزاء كردستان.

2. أن تقوم وزارة التعليم العالي في حكومة إقليم كردستان إجراء المزيد من البحوث عن ماهية الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي في فترات ومراحل مختلفة من تاريخ هذا المجتمع، للوقوف عند حقيقة البناء الإجتماعي، من حيث التراتبية الإجتماعية، والتكوينات الطبقية، والحراك ضمن النظم الإجتماعية.

3. إيلاء طلبة الدراسات العليا/ قسم علم الإجتماع، الإهتمام بهذه الإشكالية في المجتمع الكوردي، من حيث أسبابها واتجاهاتها، وبالإعتماد على نتائج



مؤشرات أخرى، منها المؤشر السياسي، من خلال معرفة مدى مشاركة الفرد في التنظيمات والروابط السياسية، وعضويته فيها، وأثرها في حراكه الاجتماعي. إضافة إلى ذلك عن طريق المؤشر الثقافي وذلك من خلال تحليل تغييرات في المعتقدات، والقيم والأعراف، ومقاييس التمييز الجندري، وأثرها في الحراك الاجتماعي.

4. إن دراسة القوى العاملة، والطبقات الاجتماعية في المجتمع الكوردي، وحراكها في ضوء المتغيرات والمستجدات الاجتماعية والاقتصادية، وبالعلاقة مع التحولات في العراق وحركة العولمة على الصعيد الدولي لها أهمية كبيرة، تستوجب من وزارة التعليم العالي والجامعات في إقليم كردستان، وأقسام علم الاجتماع في كليات الآداب، حث الطلبة على إجراء بحوث عديدة، ومن زوايا مختلفة.

#### (ب) التوصيات:

تأسيساً على نتائج الدراسة ومعطياتها النظرية، وإنطلاقاً من تحليل البيانات الجاهزة والبيانات الواردة في الجداول تم إعداد التوصيات التالية:

1. على حكومة إقليم كردستان العمل على ارتفاع معدل مشاركة سكان إقليم كردستان، وخاصة من الذين يشكلون القوى العاملة، في عملية تنمية تشمل جميع نواحي الحياة، وبالأخص في عملية بناء البنية التحتية الاقتصادية، وذلك من أجل إيجاد فرص أكثر لحراك اجتماعي يشمل العدد الأكبر من مواطني إقليم كردستان.

2. على حكومة إقليم كردستان، ووزارة التخطيط العمل على معالجة التوزيع اللامتوازن للقوى العاملة في إقليم كردستان، بين القطاعات الاقتصادية العام والخاص والمختلط. وذلك لصالح القطاع الخاص والمختلط من أجل معالجة ظاهرة الإتكالية على الحكومة، والبطالة المقنعة المتضخمة في الدوائر الحكومية، والقطاع الخدمي من جهة، ومن أجل إتاحة فرص أكثر للحراك



الإجتماعي الطبيعي من خلال المهن، وبالإعتماد على الخبرة والإختصاص والجهود الشخصية.

3. على حكومة إقليم كردستان، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية، والمجلس الأعلى للنساء، ومنظمات المجتمع المدني العمل على معالجة ظاهرة التوزيع اللامتساوي بين الجنسين في القوى العاملة المشاركة في النشاط الإقتصادي في مختلف قطاعاته. وذلك من أجل معالجة تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة في المجتمع الكوردي.

4. على حكومة إقليم كردستان، ووزارة التخطيط، وهيئة الإستثمار، واتحاد مستثمري كردستان، وجهات أخرى معالجة التوزيع اللامتوازن للمشاريع بين المحافظات من أجل إيجاد البيئة الإجتماعية والإقتصادية، التي تتيح الفرص المتكافئة للحراك الإجتماعي في جميع المحافظات.

5. على حكومة إقليم كردستان ووزارة التخطيط وهيئة الإستثمار واتحاد مستثمري كردستان وجهات أخرى العمل على معالجة حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة من أجل ردم الفجوة الإجتماعية بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع وتقليص اللامساواة وإيجاد الفرص المتكافئة لحراك جميع الفئات المهنية بغية تحقيق العدالة الإجتماعية.

6. على وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية الإرتقاء بالمستوى العلمي في المراحل الدعمودية المختلفة، وبشكل الدراسات المهنية والحرفية لخلق كوادر وسطية تحتاجها سوق العمل والإنتاج والتنمية في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة من حياة مجتمعنا الكوردي.

7. على جميع الوزارات، والهيئات الإختصاصية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، والاتحادات الإهتمام بجمع المعلومات والإحصائيات المختلفة لجوانب متعددة من حياة المجتمع الكوردي، وحركة تطوره من أجل رفد البحوث والدراسات العلمية بالمعلومات والأرقام التي توسع مداركها، وتعمف مسيرها وتغني مصداقيتها العلمية.



## مصادر الدراسة

### أولاً: المصادر باللغة العربية

1. القرآن الكريم.
2. الدستور العراقي.
3. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995.
4. أبو زيد، أحمد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، المفاهيمات، المكتب الجامعي الحديث، 1987.
5. أحمد، غريب سيد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.
6. أحمد، غريب محمد سيد، الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
7. أحمد، غريب سيد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
8. أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد 1987.
9. أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبيدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981.
10. أحمد، جمال رشيد، ظهور الكورد في التاريخ، دار آراس، ج2، ط2، أربيل، 2005.
11. آرون، ريمون. صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ط2 1980.
12. استيتية، دلال ملحس، التغير الاجتماعي والثقافي، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008.



13. الياس، سليم بطرس، دور المثقفين في بناء المجتمع المدني، دراسة ميدانية في إقليم كردستان - العراق. رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب - جامعة صلاح الدين، أربيل، 2007.
14. أمين، سمير، بعض قضايا المستقبل، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1990.
15. أمين، سمير، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، ط1، 2002.
16. أنجلس، فريدريك، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار النداء للطباعة والنشر.
17. أيفانز برتشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة أحمد أبو زيد، الأسكندرية، 1975.
18. إيغلتن، ويليام، القبائل الكوردية، ترجمة: د. أحمد محمود خليل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط1، أربيل 2006.
19. البدليسي، الأمير شرف خان، شرفنامه، ترجمة: محمد جميل الملا أحمد الروزياني، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط2، أربيل، 2001.
20. بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
21. بدوي، السيد محمد، مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ط1، 1971، 3.
22. البدوي، محمد علي، دراسات سوسيولوجية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004.
23. برونسن، مارتن فان، الأغا والشيخ والدولة، البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، معهد الدراسات الإستراتيجية، ج1، ط1، بغداد - أربيل - بيروت، 2007.
24. البعجة، فتحي محمد، التطور الاجتماعي لإقتصادي للبناء السياسي العربي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، بنغازي، ط1، 2006.
25. بوتومور، ت.ب، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1978.



26. بوتومور، ت.ب، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط2، 1979.
27. الجادري، عدنان حسين، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الاولى 2003.
28. الجاوشلي، هادي رشيد، الحياة الاجتماعية في كردستان، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1970.
29. جلبلي، علي عبدالرزاق، علم اجتماع السكان، بيروت 1984.
30. جلبلي، علي عبد الرزاق. المجتمع والثقافة والشخصية. دار النهضة العربية، بيروت، 1987.
31. جلبلي، علي عبدالرزاق، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
32. جندي، خليل، الأيزيدية والإمتحان الصعب، دار آراس، ط1، أربيل، 2008.
33. جنزيرج، مورييس. علم الاجتماع. ترجمة فؤاد زكريا ومهدي علام، دار سعد للطبع والنشر والأعلان. القاهرة، لا يوجد سنة الطبع.
34. جورفتش، جورج، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، 1972.
35. جیدنز، انتوني، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة احمد زايد وآخرون.
36. جيرار بن سوسان، وجورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر ودار الفارابي.
37. حسن، عبدالباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1975.
38. الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، دار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الاولى، 1999.
39. الحسن، احسان محمد، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر عمان، ط1 2005.
40. الحسني، وليد، المجتمع المفتوح (والمغلق)، قاموس الفكر السياسي، 2007.



- 
- المصادر والمراجع →
41. الخشاب، مصطفى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965.
42. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، مناهج وأساليب البحث السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002.
43. خصباك، شاكر، الأكراد، بغداد، مطبعة شفيق، 1972.
44. خليل، خليل أحمد، مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
45. خليل، سامي، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مطابع كويت تايمز، الكويت، 1980.
46. الخولي، سناء، مبادئ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
47. الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ط1، دون الإشارة إلى منشأ الدار، 2003.
48. دال، روبرت إيه، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: نعيم عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
49. دسوقي، كمال. الاجتماع ودراسة المجتمع. مكتبة الأنجلو الأمريكية. ط1، القاهرة 1971.
50. الدقس، محمد عبدالمولى، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.
51. دوفرجيه، موريس. علم اجتماع السياسة. ترجمة سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ط2، 2001.
52. الذهب، محمد عبدالعزيز، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2006.
53. ذبيان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والإقتصادية والاجتماعية، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، ط1 1990.
54. رازين، فلاديمير، حول نظرية التشكيلات الإقتصادية الاجتماعية. دار الفارابي، بيروت، ط1، تشرين الثاني 1980.



55. رمزون، حسين وعدنان الأحمد، مدخل إلى علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002.
56. ربودون وف. بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة الدكتور سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2007.
57. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق، 2000.
58. رسول، شورش حاجي، الأنفال، الكورد ودولة العراق، ترجمة مجموعة من المترجمين، السليمانية، 2005.
59. رشوان، حسين عبد الحميد احمد، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2008.
60. السروجي، طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر- الأسكندرية، 2009.
61. الزويبي، ابراهيم خليل وآخرون، الاختبارات والمقاييس النفسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1980.
62. سعفران، حسن شحاتة، اسس علم الاجتماع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957.
63. السيد، عبد المعطي، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1997.
64. شاميلوف، أ. حول مسألة الإقطاع بين الكرد، ترجمة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الحوادث، ط2، بغداد، 1984.
65. الشخبي، علي السيد، علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
66. شينو، جان، نمط الإنتاج الآسيوي، بعض منظورات للبحث، ضمن كتاب نمط الإنتاج الآسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت 1972.
67. العلايلي، عبد الله، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الاول، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1974.



68. عبد الباقي، زيدان، ركائز علم الاجتماع، بدون دار للنشر، بدون سنة النشر.
69. عبد الحميد، عالية، الإصلاح الإداري: قضايا نظرية ومداخل للتطوير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.
70. عبود، زهير كاظم، الأيزيدية، حقائق وخفايا وأساطير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005.
71. عثمان، ابراهيم. مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
72. العزاوي، عباس، عشائر العراق، ج2، الكردية، مطبعة المعارف، بغداد 1947.
73. عزت، فائزة محمد، الحياة الاجتماعية للكورد بين القرنين 10 - 15م، من مطبوعات الأكاديمية الكوردية، أربيل 2009.
74. علي، حيدر ابراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982.
75. العمر، معن خليل، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
76. العمر، معن خليل، ثنائيات علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
77. العمر، معن خليل، معجم علم الاجتماع المعاصر، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
78. العمر، معن خليل، البناء الاجتماعي - انساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
79. غدنز، انتوني، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، بيروت، ط4، بلا تاريخ الطبع.
80. غرايبة، فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2002.
81. الغزوري، فهمي سليم وآخرون. المدخل إلى علم الاجتماع. ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (2004).



82. غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.
83. غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة الطبع.
84. الفندي، محمد ثابت. الطبقات الاجتماعية. القاهرة 1949.
85. فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة، محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، دون تاريخ الطبع.
86. القصير، عبدالقادر، الطبقة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1 1997.
87. القصير، مليحة عوني ومعن خليل عمر، المدخل إلى علم الاجتماع. مطبعة جامعة بغداد 1981.
88. قفطان، محمد فاضل محمد، التنمية الاقتصادية، مطبعة الحوادث، بغداد، ط1، 1984.
89. قنوص، صبحي محمد، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000.
90. الكردي، محمود، التحضر، دراسة اجتماعية، دار المعارف. القاهرة، 1986.
91. لاروك، بيار، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جوزف عيود كبة، منشورات عويدات، الطبعة الثانية 1980.
92. لينين، فلاديمير أ، كارل ماركس، منشورات "طريق الشعب" سلسلة قضايا فكرية (1)، 1999.
93. مارشال، جوردن، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة احمد عبدالله زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط1، 2000.
94. ماركس، انجلس، مختارات، الجزء الأول (بيان الحزب الشيوعي)، دار التقدم، موسكو.
95. محمد، مسعود، إلى أمير حسن بور حيثما يكون، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، مؤسسة الثقافة والنشر الكوردي، بغداد، 1984.



96. محمد، يوسف. دكانة المكتب. بيروت. دار ابن حزم، 1999.
97. محمد، محمد علي. المفكرون الاجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من اعلام علم الاجتماع الغربي. دار النهضة العربية، بيروت. بلا تاريخ الطبع.
98. محمد، خليل اسماعيل، إقليم كردستان - العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، دون الإشارة إلى دار النشر، ط3، أربيل، 1999.
99. محو، لقمان أ، الكورد وكوردستان، ترجمة: هفال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ط1 2007.
100. مكدول، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004.
101. مصطفى، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة العلمية، طهران، ج1، بلا تاريخ الطبع.
102. موريس، جنزيرج، علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة. بلا تاريخ الطبع.
103. ميشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980.
104. نصر، سليم وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1982.
105. النكلاوي، احمد، التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1 1968.
106. نور، محمد عبدالمنعم، أسس الاجتماع الأنساني، دار المعرفة، القاهرة 1960.
- a. [wikipedia.org/wiki/Social\\_mobility](http://wikipedia.org/wiki/Social_mobility)
107. نيكيتين، باسيلي، الكرد، نقله من الفرنسية وعلق عليه: الدكتور نوري الطالباني، دار سيبريز للطباعة والنشر، ط1، دهوك 2008.
108. نيكيفوروف، فن، الشرق والتاريخ العالمي، حول أسلوب الإنتاج الآسيوي، ترجمة وتقديم الدكتور توفيق سلوم، دار الفارابي، بيروت، ط1 1981.



109. هاملتون، أي، أم. طريق في كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار ثاراس للطباعة والنشر، ط2، أربيل 1999.
110. هانتنتون، صموئيل، النظام السياسي لاجتماعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقى، ط1، بيروت، 1993.
111. الهرزاني، نوري ياسين، الكاكة يية، دراسة انثروبولوجية للحياة الاجتماعية، معهد التراث الكوردي، مطبعة آراس، ط1، أربيل، 2007.
112. هولتكرانس، ايكه، قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1973.
113. وايي، علي عبد الواحد. المدينة الفاضلة للفارابي. جدة: شركة عكاظ للنشر والتوزيع، 1984.

#### ثانياً: المصادر باللغة الكوردية

1. ئەسەسەرد، فەرید، دەربارەى شیوەى ئاسایى بەرھەمھێنان لە کوردستاندا، لە بلاوکراوەکانى دەرگاى ناوەندى روشنبیری (کۆمەڵە)، ج1، 1987.
2. ئەسەسەرد، فەرید، ئەتەلەسى سیاسى ھەرێمى کوردستان- 1914- 2005، سەنتەرى ئیکۆلینەوێ ستراتیجى کوردستان، سلێمانى، 2010.
3. ئیزەدى، مێھرداد، چەردە باسێک لەبارەى کوردانەو، وەرگیڕانى: ئەمین شوان، دەرگاى چاپ وپەخشى سەزدەم، سلێمانى، 2007.
4. بێشکجى، ئیسماعیل، کورد وکوردستان لە نامەکەى ئیسماعیل بێشکجى بۆ یونسکو، وەرگیڕانى: موکرى، چاپخانەى شەھید ئازاد ھەورامى، کەرکوک، ج3، 2006.
5. توفیق، رێبوار ھەمە، کۆمەڵى ھەقە (لە شیخ عەبدولکەریمى شەدولەو تە ھەمەسوورى کلاووقوت- 1920- 1986) ئینستیتیوتى کەلەپوورى کوردی، ج1، سلێمانى، 2010.
6. خەزەندەر، مەرف، میژووی ئەدەبى کوردی، دەرگاى چاپ و بلاوکردنەوێ ئاراس، بەرگی یەكەم، ج1، ھەولێر 2001.



7. رمزا، موزمفەر ھەمزە، بودجەى گشتى حكومەتى ھەريىم، شيكرىدنه وەپەكى ئابوورىيانە بۇ پىكھاتە وتەرخانەكان، لە بلاوكر اوەكانى گۆفارى (ئابوورى سىياسى)، ساندىكاى ئابوورىناسانى كوردستان، ھەولير، ژ (1) سالى 2011.
8. زەند، كەريىم، ئايىن وباومر لە كوردستاندا، سلىمانى، 1971.
9. شەمزيىتى، عەزىز، جولانەوەى رزگارىى نىشتەمانىى كوردستان، وەرگىپرانى: ھەريىد ئەسەسەرد، سەنتەرى لىكۆلىنەوەى ستراتىجى كوردستان، چ4، سلىمانى، 2006.
10. شوانى، محەمەد، سۆسىيۆلۇژىاي چىنە كۆمەلەپەتەكان، دەروازەپەك بۇ شيكرىدنه وەى چىناپەتى كۆمەلگەى كورد (بلاونەكر اوەتەوە).
11. عەسكەرى، مستەفا، ئاوردانە وەپەك لە بزوتنەوەى ھەقە، دەرگەى چاپ وبلاوكرىدنه وەى ئاراس، چ2، ھەولير، 2008.
12. غەفوور، عەبدوللا، سىنوورى كوردستان، چاپخانەى وەزارەتى پەرورەردە، چ2، ھولير، 2005.
13. قاسموو، عبدالرحمان، كورد وكوردستان، وەرگىپرانى: عبدالله حسن زادە، چاپخانەى رۆژھەلات، ھەولير، 2007.
14. كاگەپى، ھاشم وەھەردەوئل كاگەپى، روشناپەك بۇ مېژوو، گۆفارى كاروان، ژمارە 38، 1985.
15. لازارىف.م.س. مېژوو كوردستان، وەرگىپرانى: وشيار عەبدوللا سەنگاوى، چاپخانەى رۆژھەلات، ھەولير، 2009.
16. محەمەد، مەسعود، بۇ ئەمىرى حەسەن پوور لە ھەر كوئىپەك بىت، دەرگەى رۆشنىرى وبلاوكرىدنه وەى كوردى، بەغدا، 1984.
17. مىران، رەشاد، رەو شى ئايىنى ونەتەوەپى لە كوردستان، كىتەپى سەنتەرى براپەتى، چ2، ھەولير، 2000.
18. ھەورامانى، محمد امين، كاگەپى، بەغدا، 1984.



### ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Centers.R: " The psychology of social classes"
2. Eble , R.L "Essenyial Of Education Measurement Englewood Cliffs", New Gersy, N.J, Prentice-hall.1972.
3. Encyclopedia of the Social Sciences. Vol.14.
4. Encyclopaedia Britannica ,1985.
5. John Scott & Gordon Marshall. Oxford, Dictionary of Sociology, Oxford university Press Inc, New York,3th edition revised 2009.
6. Lawman,Niomi, Illustrated Dictionary Of Sociology,LOTUS PRESS, FP 2004,New Delhi.
7. Schaeter,Richard T. SOCIOLOGY.Mc Graw Hill.NewYork. 9th edition.2005.
8. S.M.Lipset, R.Bendix.
9. Stewart, Elbert, Sociology- The Human Science, McGraw-Hill Book Company,NewYork,1978.
- 10.Sorokin.p: "Social Mobility'.

### رابعاً: اطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير

1. حسن، نوزاد محمد، واقع وآفاق التنمية الصناعية في منطقة كردستان للحكم الذاتي، رسالة ماجستير مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين (غير منشورة)، 1992.
2. رقية عبداللاه محمد حردان. التعليم والحراك الاجتماعي. دراسة ميدانية بمدينة سوهاج. ( رسالة دكتوراه غير منشورة) 1994.
3. الشمري، أحلام جبار عبدالله، السلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة في مدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003.



4. عبدالقادر، شيلان حميد، الآثار الاقتصادية للتوسع الحضري في مدينة أربيل للمدة (1992-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين. 2009.
5. قادر، احمد اسماعيل، تحليل تجارب دولية مختارة في الخصخصة مع التركيز على تحليل وتقييم عمليات خصخصة القطاع الصناعي في إقليم كردستان - العراق للمدة (1997-2008)، رسالة ماجستير مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية (غير منشورة)، 2009.
6. نعيمة حسن جابر، التعليم والحراك الاجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية. جامعة عين الشمس، 1991.

#### خامساً: الدوريات باللغة الكوردية

1. الإدريسي، أمين محمد سعيد، التنمية المستقبلية لإقليم كردستان - العراق، گوڤاری (ئابووری سیاسی) گوڤاریکی وهرزییه ساندیکای ئابووریناسانی کوردستان دهریدمکات، ههولێر، 2010.
2. خالد، حيدر، تحليل اقتصادي لشكله البكاله المقنعه في إقليم كردستان، گوڤاری (ئابووری سیاسی) ههولێر، 2010.
3. خدر، ئەحمەد عەبدولپەرەحمان، داھاتی تاکەکەس لە هەرێمی کوردستان و عێراق، گوڤاری (ئابووری سیاسی)، 2010.
4. خدر، ئەحمەد عەبدولپەرەحمان، هیزی کار لە هەرێمی کوردستان و عێراقدا، گوڤاری (ئابووری سیاسی) ههولێر، 2010.
5. رۆژنامەی (بازار) رۆژنامەپەکی ریکلامی - هەمەپەنگە، ههولێر، سالی یهكەم، 2011.
6. رۆژنامەی (بازرگانی سەردەم)، رۆژنامەپەکی رۆشنیری پیشەییە، ژووری بازرگانی وپیشەسازی ههولێر 15 رۆژ جارێك دەری دەمکات.



7. شاويس، دلير اسماعيل، بيكهايهي كۆمه لايهتي كوردستاني عيراق له سالاني شهسته كاندا، گوڤاري سهنتهري براييهتي، چاپخانهي وهزارمتي پهرومرد له ههريمي كوردستان.

### سادساً: الدوريات باللغة العربية

1. أبو العينين، فتحي. التمايز الاجتماعي في العمران البشري. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد (2)، جامعة قطر، قطر، 1990.
2. بن جنات، زهير، التنمية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس، مجلة علوم الأنسانية، السنة الرابعة، العدد 31، تشرين الثاني 2006.
3. الدشوني، شريف، وجهة نظر حول نمط الإنتاج الآسيوي، الثقافة الجديدة، السنة السابعة، العدد الرابع، عدن، نيسان 1978.
4. عنافرة، فاطمة ومحمد الخوالدة، دور التعليم في الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الاول، 2007.
5. نزان، كندال، لمحة عن تاريخ الأكراد، دراسة منشورة في المجلة الدورية (دراسات كردية) عن المعهد الكوردي - باريس، العدد 4، السنة التاسعة، 1993.

### سابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. تيزيني، طيب، المجتمع المفتوح أهو الرهان؟  
2009 <http://www.alarabalyawm.net>
2. جدور، محمود سالم علي، اثر التعليم في الحراك الاجتماعي بالمجتمع الليبي، اطروحة دكتورا 2004. 2005، منشورة في عدة مواقع الكترونية.
3. خنسي، بيوار، الحزام النفطي في كوردستان، موقع حكومة إقليم كوردستان  
[www.Krg.org](http://www.Krg.org)



4. ديفيد تولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الإنتقالية، مارس / اذار 2010  
مقابلة منشورة على موقع: العدالة للجميع [www.adala4all.org](http://www.adala4all.org). بإدارة  
منظمة المجتمع العراقي النموذجي.
5. عبدوني، كامل، مفهوم الحراك الاجتماعي وعلاقته بالدخل والتعليم والمكانة  
الاجتماعية. [www.khaledaltowaim.com](http://www.khaledaltowaim.com).
6. غليون، برهان، النخبة والشعب: مقتطفات من كتابي الأخير. (مع بعض  
التعديلات) موقع: الحوار المتمدن نشر في 25/1/2011. تم زيارة الموقع في  
2011/5/10
7. كبة، ابراهيم، اشكالية الاقتصاد الإنتقالي للأستاذ شارل بتلهام، موقع مجلة  
(الثقافة الجديدة): <http://www.althakafaaljadedda.com/337>
8. كبة، سلام ابراهيم عطوف، العشائرية ودولة القانون في العراق، موقع: الحوار  
المتمدن - العدد 2747، 2009/8/23.
9. ماركس، كارل، أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية، عن: (الأرشيف الماركسي)  
ترجمة لجنة بإشراف الدكتور صادق جلال العظم ومراجعتة، دار ابن خلدون،  
منشور على موقع: الحوار المتمدن العدد 2919 - 2010/2/16.
10. موسوعة مقاتل من الصحراء، [www. Mokatel.com /Social Mobility](http://www.Mokatel.com/Social%20Mobility)
11. الهاشمي، حميد، المجتمع الإنتقالي: نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي  
اليوم، موقع: الحوار المتمدن، العدد: 1614 - نشر في 2006/7/17.
12. وتوت، علي، قراءة لحقائق التغيير في المجتمعات التقليدية: العراق وقضايا  
المرحلة الإنتقالية، موقع الدكتور (علي وتوت).
13. <http://books.google.com/> P.Sorokin.Social Mobility.
14. <http://books.google.com/> S.M.Lipset, R.Bendix. Social  
Mobility in Industrial Society.
15. <http://www.springerlink.com/> David L.Sills (ed.).  
International
16. <http://www.krg.org>
17. <http://www.adala4all.org/PageViewer.aspx>
18. <http://www.althakafaaljadedda.com>
19. [www. Ulum.nl](http://www.Ulum.nl)
20. [www.pukmedia.com](http://www.pukmedia.com)







# Social Mobility In Kurdish Society

Problems and Indicators

Aza Haseeb Qaradaghi



مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع  
المكتبة العربية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - من السلط - مجمع الفحص التجاري - تلفاكس: +962 6 463 2739  
خليوي: +962 79 5651920 ص ب 8244 الرمز البريدي 11121 جبل الحسين الشرقي  
الأردن - صان - الجامعة الأردنية ش. الملكة رانيا المبلطه - مقابل كلية الزراعة - مجمع زهدي حصوه التجاري

[www.mu-j-arabi-pub.com](http://www.mu-j-arabi-pub.com)

E-mail: Moj\_pub@hotmail.com